الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: **العلوم الاجتماعية**

الرقم التسلسلي:151
رقم التسجيل:37/PG/D/SOC/10

واقع السياسة البيئية في ضوء التنمية المستدامة

-من وجهة نظر عينة من الفاعلين في مجال البيئة بمدينة تمنراست-

أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في: علم اجتماع
التخصص:علم اجتماع البيئة

إعداد الطالب:
محمد كاكي

إشراف الأستاذ:
عيسى قبقوب

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
زوزو رشيد	أستاذ	بسكرة	رئيسا
عيسى قبقوب	أستاذ	بسكرة	مشرفا ومقررا
شين سعيدة	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	عضوا مناقشا
عريف عبد الرزاق	أستاذ محاضر (أ)	ورقلة	عضوا مناقشا
بووشمة الهادي	أستاذ محاضر (أ)	م.ج تمنراست	عضوا مناقشا
رابح رياب	أستاذ محاضر (أ)	ورقلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

شكر و تقدير

يطيب للباحث بعد حمد الله عز وجل، أن يتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور قبقوب عيسى لتشريفه متابعة الأطروحة والإشراف عليها؛ بما بذله من جهد في القراءة و إبداء الملاحظات السديدة والنصائح القيمة والغالية طوال فترة انجاز الرسالة .

كما أتقدم بخالص التقدير والعرفان لكل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل .

كما لا يفوتني توجيه خالص التشكرات إلى مختلف الهيئات والمؤسسات سواء كانت رسمية أو غير رسمية و أخص بالذكر مديرية البيئة و مديرية التعمير و المجلس الشعبي البلدي بولاية تمنراست.

العنوان	الصفحة
محتويات الدراسة	
شكر و عرفان	
فهرس الجداول	
مقدمة	أ-و
الفصل الأول : موضوع الدراسة	
أولا-إشكالية الدراسة	8
ثانيا- تساؤلات الدراسة	12
ثالثا- اهمية وأهداف الدراسة	13
رابعا- تحديد المفاهيم	15
خامسا- الدراسات المشابهة	25
سادسا-المدخل النظري للدراسة	36
الفصل الثاني : مدخل إلى فلسفة البيئة	
أولا-تعريف البيئة	41
ثانيا-العلاقة الجدلية بين الإنسان والبيئة	54
ثالثا- نشاة الفلسفة البيئية في الشرق القديم	61
رابعا- الفلسفة البينية عند اليونان	72
خامسا- فلسفة البيئة في المسيحية و الإسلام	80
سادسا-فلاسفة البيئة في الاسلام	91
سابعا : البيئة والقضايا الشائكة دوليًّا	97
الفصل الثالث : السياسة البيئية و حماية البيئة	
أولا- تعريف السياسة البيئية	112
ثانيا-مميزات السياسة البيئية	113
ثالثا-أهداف و مبادئ السياسة البيئية	114

رابعا- أدوات السياسة البيئية	119
خامسا- الآليات القانونية الوقائية لحماية البيئة	124
سادسا-الهيئات المكلفة بحماية البيئة	143
الفصل الرابع : التنمية المستدامة	
أولا- مفهوم التنمية المستدامة	163
ثانيا- أهداف التنمية المستدامة	171
ثالثا-مباديء التنمية المستدامة	173
رابعا- أبعاد التنمية المستدامة	178
خامسا- مؤشرات التنمية المستديمة	183
سادسا: المبادئ الإرشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	187
الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية و النتائج الدراسة	
أولا-مجالات الدراسة	198
ثانيا-عينة الدراسة وكيفية اختيارها	208
ثالثا-المنهج المتبع في الدراسة	209
رابعا-أدوات جمع البيانات	210
خامسا-تحليل وتفسير البيانات واستخلاص النتائج	212
خاتمة	266
قائمة المصادر و المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح واقع البيئة في مدينة تمنراست	212
02	يوضح أن المدينة تعاني مشكلة بيئية حقيقية	213
03	يوضح أهم المشكلات البيئية بمدينة تمنراست	214
04	يوضح أسباب تلوث الجو في المدينة .	216
05	يوضح معاناة سكان المدينة من تلوث المياه	217
06	يوضح التموين بالمياه الصالحة للشرب لحفظ صحة السكان	218
07	يوضح صيانة شبكة تطهير المياه	219
08	يوضح سبب غياب الغابات	220
09	يوضح سبب عدم إنشاء حدائق عمومية داخل المدينة	221
10	يوضح حالة شوارع المدينة	222
11	يوضح سبب مشكلة نظافة المحيط	223
12	يوضح جمع النفايات المنزلية	224
13	يوضح مكان المزبلة العمومية	225
14	يوضح سبب التلوث البصري والمشاكل التي تعرفها المدينة	226
15	يوضح مسؤولية تلوث المدينة	227
16	يوضح ملكية المواطن لكافة الصلاحيات في حماية البيئة	228
17	يوضح تعاون سكان المدينة لحل المشكلات البيئية	229
18	يوضح مدى امتلاك المواطنين وعيا بيئيا و ثقافة بيئية	230
19	يوضح أهم اجراءات الحد من تلوث البيئة وفقا لواقع المدينة	231
20	يوضح الآليات المطبقة للحد من التلوث بمدينة تمنراست	232
21	يوضح تلوث البيئة يعيق التنمية المستدامة بمدينة تمنراست	233
22	يوضح مساهمة المشاريع في ظهور المشكلات البيئية	234

قائمة الجداول

23	يوضح مراعاة المخططات التنموية للطابع البيئي	235
24	يوضح وجود تضارب بين التخطيط و التنفيذ في تسيير المشاريع	236
25	يوضح مشكلة ظهور الأحياء الفوضوية بالمدينة	237
26	يوضح تسوية أوضاع بعض الأحياء من طرف السلطات الرسمية	238
27	يوضح تكفل المؤسسات الرسمية دون المساس بالجانب البيئي للمدينة	239
28	يوضح الطريقة المثلى من طرف السلطات الرسمية لحماية البيئة	240
29	يوضح تكفل االسلطات غير الرسمية بمهمة توجيه ومراقبة المشاريع	242
30	يوضح أهم القوانين والتشريعات الوطنية المتعلقة بحماية البيئة	244
31	يوضح تجسيد التجارب التنموية لحماية البيئة من التلوث بالمدينة	246
32	يوضح السلطات الرسمية المحلية وطريقة الحد من تلوث البيئة	247
33	يوضح الإجراءات التنموية للحفاظ على البيئة	248
34	يوضح الخروج من الأزمة والوصول إلى تنمية حقيقية	249
35	يوضح حماية البيئة هل تحقق التنمية المستديمة	250
36	يوضح مدى حضور فكرة التنمية المستدامة في أذهان المسؤولين	251
37	يوضح مدى تطبيق السياسة البيئية المسايرة للتنمية المستدامة	253
38	يوضح أهم العراقيل التي تواجه السياسة البيئية	253
39	يوضح الاستراتيجية البديلة لتحقيق بيئة نظيفة	255
40	يوضح تشجيع السلطات الوطنية لمبدأ الملوث يدفع الثمن	257

الملخص :

نعالج في دراستنا و الموسومة بـ : **واقع السياسة البيئية في ضوء التنمية المستدامة–مدينة تمنراست نموذجا**– واقع البيئة و السياسة البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث أثبتت العديد من التجارب التنموية في العالم أن البعد البيئي له دور محوري في رسم استراتيجية التنمية المستدامة، على اعتبار أن الإستراتيجية التنموية التي تهتم بالأبعاد السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية دون غيرها قد ترتب عنها نتائج وخيمة سيكون لها الأثر الكبير في تهديد مستقبل الأجيال.

إن وضع و تنفيذ السياسات البيئية في اطار السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة أصبح الهاجس الذي يشغل تفكير واضعي و منفذي هذه السياسات، باعتبارها طرحت و مازالت تطرح مشاكل و صعوبات تعيق عملية التنمية، كما أنها في الوقت نفسه تتضمن العديد من المكاسب و المنافع التي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

Resumé

Nous abordons dans notre étude intutilé « La réalité de la politique environnementale à la lumière du développement durable - le modèle de la ville de Tamanrasset- la La réalité du l'environnement et la politique environnementale de le cadre du développement durable Où il a prouvé de nombreuses expériences de développement dans le monde, La dimension environnementale joue un rôle central dans l'élaboration d'une stratégie de développement durable Au motif que la stratégie de développement qui concerne les dimensions politique, économique et sociale Sans conséquences, aurait de graves conséquences pour l'avenir des générations. Le développement et la mise en œuvre de politiques environnementales dans le cadre de la recherche du développement durable sont devenus la préoccupation qui occupe la pensée et les créateurs de ces politiques Comme il a soulevé et continue de poser des problèmes et des difficultés entraver le processus de développement En même temps, ils comprennent de nombreux avantages et bénéfices qui contribuent au développement durable.

مقدمة

مقدمة :

تكاد تجمع الشواهد على أن كل عصر من العصور له قضية تفرض نفسها، ومن ثم تشغل عقول المفكرين، وقضية هذا الزمن هي قضية التلوث البيئي التي تمس الإنسان في كل كيانه وآماله ومستقبله، وعليه اعتبرت من أبرز وأخطر قضايا هذا العصر التي يصعب تأجيل الاهتمام بها؛ لما تمثله من تهديد اقتصادي واجتماعي، وبيئي للبشرية.

لقد شهد النصف الثاني من القرن الماضي اهتمام ًا متزايد ًا بالبيئة، باعتبارها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منها على مقومات حياته؛ من غذاء وكساء ومأوى.

يقول الدكتور أحمد النكلاوي في كتابه: "أساليب حماية البيئة العربية من التلوث" لقد أدت ظاهرة التلوث البيئي واستمرارها إلى تقلص الإحساس بالأمن البيئي، وخاصة داخل المدن والمراكز الحضارية التي شهدت أكثر من غيرها الآثار السلبية، وما فرضته على ساكنيها من أزمات.

ومن أبرز العلامات الدالة على الاهتمام بأزمة البيئة المتمثلة في ظاهرة التلوث هي تزايد الوعي الوطني بخطورة أزمة البيئة وطبيعتها وانعكاساتها على المستهدفات التنموية، والوجه الحضاري للأمة.

ولقد أخذ الوعي يتبلور في السنوات الأخيرة فيما يتصل بضرورة تناول البيئة تناولاً تكامليًّا باعتبارها منظومة عناصر وشبكة معقدة، ومركبة من مجموعة من المتغيرات، ولقد أخذت تلك النظرة تتبلور على نحو معين؛ حيث أخذ ينظر إلى أزمة البيئة ومشكلاتها الناشئة عن ظاهرة التلوث على أنها في الأساس أزمة إنسان، وليست أزمة مكان.

ومؤدى ذلك أن أزمة البيئة تجسد مشكلة إنسانية في ضوء المدخل الإنساني رتبط بالمكو ّن الكلي لسلوك الإنسان، وعلاقاته بالمكان، وموقفه من عناصره الذي هو أهم عناصره.

ومن ثَمَّ يتعين أن نبدأ بفهم الإنسان؛ كي نفهم المكان، وذلك بالتدخل في حماية ووقاية الإنسان؛ ليصبح عنصر ًا داعم ًا لأدواره في الإنتاج والبناء والإبداع.

بدأ الحديث عن آثار الحضارة الصناعية على البيئة عام 1962م، في الولايات المتحدة بعد صدور كتاب "**الربيع الصامت**" للروائية راشيل كارسون، كشفت فيه عن اختفاء أنواع من الطيور نتيجة الاستخدام الكثيف للأسمدة، وتلا هذا الحدث حملة قام بها المحامي في ذلك الوقت رالف نادر في عام 1965م هاجم فيها مواصفات الأمان لسيارات جنرال موتورز، وبدأ الاعتراض في أمريكا على إقامة المحطات النووية 1969م بعد نشر مجلة رياضية واسعة الانتشار لمقال بهذا الخصوص تحت عنوان**" المحطات النووية على سطح ساخن"**، وبدأ الشعب الأمريكي يظهر اهتماماً

متزايداً بمشكلات البيئة، ونظم يوم 22 أبريل 1970م، و1971م كيومين وطنيين للبيئة.

وفي عام 1969م أنشأ الأمريكي ديفيد برور جمعية ((أصدقاء الأرض))، وأخذت طابعاً سياسياً وأصبح لها فروع في 15 دولة، وتضم عدداً من القيادات الفكرية في العالم..

ومن المعلوم أنه في عام 1949م، عقدت الأمم المتحدة أول مؤتمر علمي عالمي هو" المؤتمر العلمي حول الحفاظ على الموارد واستخدامها " في ليك سكس، ولقد كان القرار الرئيس في هذا المؤتمر، التأكيد على إيجاد وسائل لتجنب تبديد واستنفاد الموارد الطبيعية وتطبيق الوسائل الفنية الحديثة للتوصل إلى أقصى استخدام ممكن للموارد واكتشاف مصادر جديدة. كما نوقشت الحاجة إلى الحفاظ على التربة والغابات والحيوانات البرية والأسماك.

وبعد ذلك بعقدين، كانت الأنهار تختنق والأسماك تتعفن على الشواطئ، والأشجار تذبل، والمدن تعاني الهواء الملوث ذا الرائحة الكريهة، وأصبحت البلدان المتقدمة بشكل خاص تدرك ثمن التقدم في أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت، وفي ذرات الفحم والرماد المتطايرة .

وبدأ العالم يقلق من جراء الآثار العكسية للإنسان على بيئته، وقررت الجمعية العامة عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة البشرية، في استوكهولم في جوان1972 لحماية وتحسين البيئة البشرية.

ثم عقدت عدة مؤتمرات وندوات علمية، كان منها: مؤتمر ريودي جانيرو لعام 1992م مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنميةوالمسمى بقمّة الأرض، وندوة الرياض: البيئة والتنمية تكامل لا تصادم.

إنّ الجزائر وحرصا منها على تنفيذ التزاماتها الدولية والوطنية في حماية البيئة والمحافظة عليها، سعت وبادرت بسنّ العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية سواء البيئية أو التي لها صلة بها، آخذة بعين الاعتبار أن البعد التنموي و البعد البيئي شيئان متلازمان وهو ما توّج بإصدار قانون البيئة في إطار التنمية المستدامة.

من هذا المنطلق، وفي إطار تجسيدها لهذه السياسة الوطنية البيئية، واقتناعا منها بأن نجاحها مرتبط بإشراك الجماعات المحلية في تبنّي هذه السياسة ودفعها إلى المبادرة في حل المشكلات البيئية على المستوى المحلي، عمل المشرع على تفعيل دورها وتعزيز قدرتها في الحفاظ على البيئة حيث سخّر لها ترسانة قانونية محترمة في هذا المجال.

هذه الترسانة احتوت آليات وقائية تكون قبل وقوع الخطر وآليات إصلاحية تكون بعد وقوع الخطر للحد من كل ما من شأنه تلويث البيئة.

بالرغم من المجهودات والتزامات الدولة نحو حماية البيئة وعملها بلا كلل نحو النهوض بالقانون البيئي، ورغم ما تتمتع به الجماعات المحلية من امتيازات القانون العام من خلال نشاطها الضبطي بوسائله المختلفة واعتمادها على التخطيط والمرفق العام المحلي كآليات حديثة لحماية البيئة، إلاّ أن الوضع البيئي ببلادنا لا يبعث على الارتياح والمتأمّل يلاحظ اختلالا واسعا وتدهورا متزايدا للبيئة.

هكذا بدا المشهد البيئي في الجزائر غارقا في العديد من المشكلات، وأمام هذا الوضع المزري أستوجب تكاثف الجهود والبحث عن الخلل بين سنّ القوانين و تنفيذها على أرض الواقع .

و من هنا سنحاول في هذا البحث أن نعالج هذا الموضوع من خلال ادراج مجموعة من الفصول ذات الأبعاد النظرية وأخرى ميدانية موزعة على الشكل التالي:

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة، وقد تناولنا فيه إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، ثم أهمية لدراسة وأهدافها، بالإضافة إلى تحديد مفاهيم الدراسة، و في الأخير عرض بعض الدراسات السابقة والمشابهة وكذا المدخل النظري المعتمد في الدراسة.

إلى جانب هذا الفصل خصصنا ثلاثة فصول نظرية تطرقنا فيها إلى التراث النظري متغيرات الدراسة وأدبياتها؛ فالفصل الثاني خصصناه للتعريف بالبيئة و فلسفتها حيث تعرضنا فيه لتعريف البيئة، العلاقة الجدلية بين الإنسان و البيئة ، ثم

تناولنا نشاة الفلسفة البيئية في الشرق القديم و في اليونان و عند المسيحيين و المسلمين و أخيرا ختمناها بالبيئة و القضايا الشائكة دوليا.

أما الفصل الثالث و الموسوم **السياسة البيئية و حماية البيئة** فقد تعرضنا فيه إلى تعريف السياسة البيئية، مميزاتها، أهدافها، أدواتها، مبادئها، كما تطرقنا إلى الآليات القانونية الوقائية لحماية البيئة، و أخيرا المؤسسات الوطنية المكلفة بحماية البيئة .

وتناولنا في الفصل الرابع و المعنون بـ **التنمية المستدامة**، مفهوم التنمية المستدامة، أهدافها، أبعادها، مبادئها، مؤشراتها و أخيرا المبادئ الإرشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

و أخيرا الفصل الخامس الذي تضمن الإجراءات المنهجية و النتائج الدراسة و الذي تضمن مجالات الدراسة، عينة الدراسة وكيفية اختيارها، المنهج المتبع في الدراسة، أدوات جمع البيانات و أخيرا تحليل وتفسير البيانات واستخلاص النتائج

الفصل الأول

أولا- إشكالية الدراسة

ثانيا- تساؤلات الدراسة

ثالثا- أسباب اختيار الموضوع

رابعا-أهداف الدراسة

خامسا- مفاهيم الدراسة

سادسا: العمق النظري للدراسة

سابعا : الدراسات المشابهة

أولا : الإشكالية

تعد الأزمات البيئية والأخطار الناتجة عنها شأنا عاما، لا تخص جماعة معينة، سواء كانت فئة أو حزبا أو طبقة اجتماعية أو بلدا من البلدان، بل تخص المجتمع البشري بأكمله، وذلك لأن كوكب الأرض ومنظوماته الإيكولوجية مهددة بأخطار عديدة، وبالتالي فإن كل المجتمعات لها "مصلحة" في قضية الوعي البيئي. هذا يعني أن الانحياز للسياسة البيئية في اي بلد يعني الانحياز لمصلحة الانسان كنوع ولمصلحة الأرض، أي هذا الكوكب الصالح للحياة، بمعنى أن ثمة مصلحة مشتركة تضمن البقاء واستمرارية الحياة.

تعتبر القضايا البيئية شأنا أفقيا يطاول الجميع في أي مجتمع بشري، شأنها في ذلك شأن القومية، أي أنها تتجاوز الانتماءات السياسية (دون أن تنفصل عنها)، لتصبح موضوعا ساهمت كل الافكار السياسية في تطويره من منظورها. فقد أظهر المحافظون والفاشيون والاشتراكيون واللاسلطويون (الأناركيون) والحركة النسائية والليبراليون، وأخيرا الكنيسة (الذي أعلن موقفه الواضح من قضايا التغيير المناخي عندما حدد في أحد خطاباته مسؤولية النظام الرأسمالي عن تخريب الكوكب) تعاطفا خاصا مع قضايا البيئة عموما، إلا إن بعض التيارات السياسية سخرت الأفكار البيئية لدعم أهدافها المباشرة والمختلفة من اقصى اليسار الى اقصى اليمين. وتعلن هذه الاحزاب السياسية في برامجها الانتخابية ان هدفها الاول والرئيس هو سعادة الانسان، وبما ان الانسان يشكل الجزء الاهم والفاعل في المكون البيئي. فعليها عمليا كقوى سياسية ألا تتعارض مع حماية موارد الطبيعة ومصادر الطاقة التي تعتمد عليها

حياة الناس، بل على العكس، يجب ان تعمل على وضع خطط مستقبلية وحلول للمشاكل البيئية تضمن استمرارية الحياة على هذا الكوكب . في نظرة سريعة لمعظم برامج الحكومات في العالم المتقدم، نجد ان هناك تلازما بين السياسي، الاقتصادي والبيئي، ذلك كون البيئي لا بد أن يمر عبر النفق السياسي، وبدوره فالاقتصادي مرتبط بالبيئة ارتباطا وثيقا، ولا يمكن تنفيذ مشروع بيئي دون الرجوع الى قرار سياسي بذلك، ودراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشرو ع قبل ذلك. وكلها تستند إلى أولويات تحددها حاجة الانسان في المجتمع، ويبحث البيئيون والحركات والاحزاب البيئية في العالم في العلاقة بين الانسان والطبيعة الام، ويعملون على ايجاد طرق للضغط على الحكومات كي تتخذ قرارات سياسية تكون لحماية البيئة، وتضمن ديمومة الحياة على الكوكب وتطالبها بالاجابة عن اسئلة محرجة ومقلقة في ذات الوقت، اهمها: كيفية ايجاد سبل للتنمية المستدامة، كيف يمكن تحسين سلوك الفرد في علاقته مع الطبيعة الام، حيث يعتبر هذا الكائن هو العنصر المستهلك، فيما الارض الام هي العنصر المنتج في هذه الدورة، ما هو الحل لمسألة النمو السكاني المتسارع للبشرية، اين نذهب بكميات النفايات الهائلة التي تنتجها البشرية، مشكلة المياه، كيف سنحارب التصحر، كيف نحد من انقراض الكائنات الحية و كيف نحمي الغابات والمحيطات؟ ينتمي المهتمون بالشأن البيئي واعضاء الاحزاب البيئية في شمال الكرة الارضية في أغلبهم إلى الطبقة الوسطى، وبالتالي، فإن مطالبهم تتجاهل نسبيا المطالب الاقتصادية. أما في بلدان الجنوب (ومنها لبنان)، فيشمل الانتماء المجتمعات المحلية الفقيرة، سواء من المزارعين أو

السكان الأصلين أو مجموعات عرقية معينة، وكذلك بعض امتدادات منظمات عالمية كالسلام الأخضر أو تلك التابعة لبرامج الأمم المتحدة. وتتركز المطالب لدى هذه المنظمات على سبل العيش والرزق المهددة نتيجة تدهور البيئة، وهذه تصب في الشأن السياسي العام، على الرغم من وجودها اصلا في البرامج الانتخابية لكل النواب، بل وفي الخطط الخمسية للحكومات عامة. بعد كل ذلك يأتي شخص من قادة الحراك الشعبي المطالب بحل المشاكل البيئية في لبنان والذي تطور مؤخرا ليصل ذروته عندما احتل شبان من حركات بيئية مبنى وزارة البيئة، ليقول لك ان قضيتنا بيئية ولا تمت للسياسة بصلة، كيف لا تمت للسياسة بصلة ومعظم المشاكل البيئية في لبنان ناتجة عن فساد الطبقة السياسية، من فضائح السدود الى مناقصات النفايات وصولا إلى الكسارات والمقالع كلها، اضف اليها الصيد البري والبحري غير المشروع، ولا حل لمشكلات البيئية إلا بتجديد الحياة السياسية.

العلاقة بين الإنسان والبيئة ليست بجديدة؛ لأن البيئة في أبسط تعريفٍ لها: هي كل ما العلاقة بين الإنسان والبيئة ليست بجديدة؛ لأن البيئة في أبسط تعريف لها : هي كل ما يحيط بالإنسان؛ أي: الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته و أنشطته المختلفة؛ فهي تشكل الأرض التي يعيش عليها، والهواء الذي يتنفسه، والماء الذي هو أصل كل شيء حي، منذ أن خلق الله الإنسان والأرض على صورتهما الفطرية،

أصبحت البيئة مؤخرا موضوع اهتمام متزايد من قبل المجتمعات المتقدمة منها و المتخلفة على حد سواء مع تباين درجة الاهتمام وفقا للخصوصية التاريخية و الثقافية و

الاقتصادية لكل مجتمع، ففي المجتمعات الأكثر تصنيعا ظهر الاهتمام بقضايا البيئة نتيجة الأعراض الجانبية للتطور العلمي و التكنولوجي المستعمل في عملية التنمية و الاستخدام المفرط للعناصر الطبيعية و الهادف إلى تحقيق أقصى معدل للنمو الاقتصادي العام و الثراء الفردي الخاص، أما المجتمعات الأقل تصنيعا فهي تعاني من مشاكل بيئية مرتبطة أكثر بأوضاعها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية المتخلفة .

و في ظروف المجتمع الجزائري يتعرض الوسط البيئي لمخاطر و تحديات كبيرة ناتجة عن تراجع الأداء التنموي و تدهور الاوضاع الاجتماعية المختلفة، و لعل أبرز هذه المخاطر هدر الأراضي الزراعية، حرائق الغابات، تلوث المياه، التلوث الصناعي، انتشار البرك ورمي القاذورات .

و إذا كانت معظم الدول المتقدمة طورت ترسانة من القوانين و البنود لحماية البيئة و التي رافقتها حملات توعية إعلامية شاملة بدعم من الجمعيات الأهلية و الأحزاب السياسية البيئية فإن الجزائر مازالت تعاني من تأخر واضح في هذه المجالات و خاصة المتعلقة بتشجيع الاهتمام و الوعي الجماهيري بمخاطر هذه الظاهرة الخطيرة .

لقد أثبتت العديد من التجارب التنموية في العالم أن البعد البيئي له دور محوري في رسم استراتيجية التنمية المستدامة، على اعتبار أن الاستراتيجية التنموية التي تهتم بالأبعاد السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية دون غيرها قد ترتب عنها نتائج وخيمة سيكون لها الأثر الكبير في تهديد مستقبل الأجيال.

إن وضع و تنفيذ السياسات البيئية في اطار السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة أصبح الهاجس الذي يشغل تفكير واضعي و منفذي هذه السياسات، باعتبارها طرحت و مازالت تطرح مشاكل و صعوبات تعيق عملية التنمية، كما أنها في الوقت نفسه تتضمن العديد من المكاسب و المنافع التي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا - تساؤلات الدراسة

ومن هنا يمكننا أن نطرح التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو واقع السياسة البيئية في ضوء التنمية المستدامة ؟

من خلال هذا التساؤل الرئيسي سنفككه إلى تساؤلات فرعية هي كما يلي:

- **التساؤل الفرعي الأول :**

ما هو واقع البيئة في مدينة تمنراست ؟

- **التساؤل الفرعين الثاني :**

هل السياسة البيئية مطبقة فعليا على أرض الواقع ؟

- **التساؤل الفرعي الثالث :**

هل نجحت السياسة البيئية في تحقيق التنمية المستديمة ؟

- ثالثا : أهمية و أهداف الدراسة :

- أهمية الدراسة :

يسعى أي باحث من خلال المراحل العلمية التي يمر بها على اختلافها إلى تكوين رصيد علمي و ثقافي، لذلك فليس من السهل على أي باحث إختيار مشكلة الدراسة أو موضوع البحث الذي يقدمه كمحصلة لأي عمل أو بحث أكاديمي لذلك فإن عملية إختيار الموضوع يجب أن تكون محصلة لمجموعة من الأسباب و الدوافع العلمية والذاتية و التي يمكن حصرها فيما يلي :

- حداثة الموضوع على المستوى العلمي و الأكاديمي .
- موضوع الدراسة يدخل ضمن التخصص أي علم إجتماع البيئة
- محاولة إبراز العلاقة بين السياسة البيئية و التنمية المستدامة

- أهداف الدراسة :

لما كان الهدف الأساسي لهذا البحث هو الوصول إلى معرفة واقع السياسة البيئية بولاية تمنراست في ضوء التنمية المستدامة؛ لذلك فإنه لمعالجة وتحقيق هذا الهدف كان لابد من تحقيق وا إنجاز الأهداف الفرعية التالية.

1- تشريح الواقع البيئي بولاية تمنراست وتحديد مدى مسؤولية الجماعات المحلية في حماية وتحسين البيئة في ظل القوانين والتنظيمات السارية.

2- تقييم الأساليب المتبعة في الماضي والحاضر في تحديد مواقع ونوعية المشاريع التنموية بالمنطقة.

3- دراسة الوضع الذي آلت إليه البيئة بولاية تمنراست.

4- لفت أنظار المسؤولين على صنع القرار من أجل حماية البيئة ضمن خطة تنموية متكاملة.

5- التأكيد أن حماية البيئة مسؤولية مشتركة بين الجهات الرسمية وغير الرسمية.

6- تهدف إلى التعريف بمهام الجماعات الرسمية و غير الرسمية والهيئات اللامركزية في مجال حماية البيئة، من خلال محاربة التلوث والمحافظة على الصحة والسلامة العامة، في إطار القوانين السارية المفعول.

7- معرفة مدى الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية بالمنطقة، والمعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك.

8- الوصول إلى اقتراحات وتوصيات من شأنها تصحيح الخلل القائم وتوجيه السلطات المحلية نحو اهتمام أكبر بهذا القطاع، وتبني سياسة بيئية محلية في إطار التنمية المستدامة.

- **رابعا : تحديد المفاهيم :**

1-مفهوم البيئة :

كلمة بيئة تشتق من "بوأ" و هذا ما يؤخذ من قوله تعالى : " **واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد و بوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا و تنحتون من الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله و لا تعثوا في الأرض مفسدين** "[1] . و بالتالي يمكن ان يطلق هنا المصطلح مجازا على المكان الذي يتخذه الإنسان مستقرا له[2].

يتضح المعنى اللغوي للبيئة أنها المكان أو المنزل الذي يتخذ مقرا للإقامة و الحياة فيه بكل ما فيه من الظروف، و تمثل البيئة بهذا المفهوم حيزا جغرافيا ذات خصائص معينة من مناخ و تضاريس و مجموعة من المو ارد الموفرة للكائن الحي .

أما في اللغة الإنجليزية يستخدم لفظ **Environnement** للدلالة على الظروف المحيطة التي تؤثر على النمو و التنمية، و يستخدم كذلك للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل الهواء و الماء و الأرض التي يعيش فيها الإنسان، أما من حيث الوجهة العملية فهي المكان الذي يحيط بالشخص و يؤثر على مشاعره و أخلاقه و أفكاره .

و عن اللغة الفرنسية تعرف كلمة البيئة **Environnement** بأنها مجموعة الظروف الطبيعية للمكان من هواء و ماء و أرض و الكائنات الحية المحيطة بالإنسان، كما تشمل ما يقيمه الإنسان من منشآت[3].

---

[1] -سورة الأعراف الآية 74 .

[2] - خالد محمد قاسم، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، ط1، الدار الجامعية، 2007، ص ص 153-154

[3] - محمد عبد المولى، **البيئة و التلوث**، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، 2006، ص ص 22-25

2- مفهوم السياسة البيئية :

إن السياسة البيئية الناجحة هي تلك السياسة التي تمهّد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية ، وهي التي تربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي وكلاهما بالنظام الاقتصادي ونظام السوق وتحترم وتشجع المسؤولية الذاتية لكل من نظام السوق والاستثمار، وتعمل على إزالة كافة اشكال البيروقراطية أمام التراخيص الهادفة لتخطيط مشاريع رفيقة بالبيئة والانسان وتمكين المستثمرين و الباحثين من الوصول إلى دراسة و فحص كل النواظم و اللوائح و المعايير التقنية المتواجدة و اعطاء الضوء الأخضر أمام إدخال نورمات جديدة و كذلك التقرب من الشركات الصناعية عن طريق تقديم عروض للمشاركة بنظام جماعي مهتم بإدارة البيئة و اختباراتها، و إشراك المواطنين عن طريق وسائل الإعلام مثلاً لإبداء الرأي حول البعد البيئي للمشاريع معزمة الإنشاء وكذلك اشراكهم في الاتفاقات الصناعية المزعم عقدها. وبهذا الشكل يمكن الشروع بمحاولة للإتحاد و التعاون بعيداً عن أي تعارض بين النظام الايكولوجي والنظام الاقتصادي[1].

[1] – علي دريوسي ، **السياسة البيئية و مهامها الأساسية**، زيارة الموقع بتاريخ 2016/02/15 على الساعة 12:20 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23395

ترتبط السياسة البيئية بمفهوم السياسة العامة للدولة فهي بذلك عنصر من السياسة العامة يتمثل في التوجيهات العامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة ما (شركة، مؤسسة، جمعية أو هيئة) يتم املاؤها بشكل رسمي من طرف أعلى مستوى في الإدارة[1].

كما يمكن تعريفها بأنها تلك الحزمة من القواعد و الإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات و الجهات و الوحدات المختلفة المشاركة و المسؤولة عن النتائج الإستراتيجية و ذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل هذه الجهات و هي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفق الأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح و التنمية[2] .

3-التنمية المستدامة :

لاقت فكرة التنمية المستدامة القبول بأوسع معانيها، و تم إقرارها بعد عام 1987على صعيد واسع، إلا أنه تبين أن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف و برامج وسياسات عملية يعتبر مهمة أصعب، نظرا لأن الأمم المتحدة تخضع لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة3.

---

[1] – مصطفى بابكر ، **السياسات البيئية** ، مجلة جسر التنمية، العدد 25، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جانفي 2004، ص4 .

[2] – سامية سرحان، **أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية**، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، ص 18 .

[3] - اسماعيل سراج الدين، **حتى تصبح التنمية مستدامة**، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 30 العدد 4 ديسمبر1993،ص 07.

و لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة و اختلفت باختلاف الحقب الزمنية و الإنتماءات الفكرية، و الإنتسابات القطرية1. أي انها قد عانت من التزاحم الشديد في التعريفات و المعاني، فأصبحت المشكلة ليست في غياب التعاريف و إنما في تعدد و تنوع التعريفات2.

3-1- تعريف الإتحاد العالمي للمحافظة على البيئة (1981) :

ظلت التنمية المستدامة خلال السبعينات غامضة و مقتصرة على الندوات العلمية المغلقة، التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم، لكن مع بداية عقد الثمانينات أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل لذلك أخذ المفهوم معاني جديدة وراح يستأثر باهتمام علمي و فكري متجدد.

برز هذا الإهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة، ففي هذا التقرير الذي صدر عام 1981 تحت عنوان " الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة "، تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، و تم أيضا توضيح أهم مقوماتها و شروطها، و كما جاء في هذا التقرير فإن التنمية المستدامة هي : " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالإعتبار قدرات و إمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة "[3] .

و الملاحظ على هذا التعريف أنه تأثر بالإستعمال المكثف لمفهوم الإستدامة في الزراعة، إذ أخذ التقرير يكرر على ضرورة المحافظة على خصوبة الأراضي الزراعية و السعي من أجل الإبقاء على هذه الخصوبة و مراعاة حدودها و تنوعها .

[1] - محمد الطاهر قادري، **آليات تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 49 .
[2] - زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجيستيرفي العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007 ، ص 25 .
[3] - نصيرة سالم، **التمية المحلية وإشكالية البيئة** ، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع، تخصص بيئة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016/2015 ص ص 17-18

3-2- تعريف اللجنة العالمية للبيئة و التنمية :

رغم أهمية ما جاء في تقرير استراتيجيات المحافظة على الموارد الطبيعية، فإن مفهوم التنمية المستدامة وجد أكبر سند له في كتاب مستقبلنا المشترك الصادر عام 1987كجزء من التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة و التنمية التي تعرف التنمية المستدامة بأنها : " قضية أخلاقية و إنسانية بقدر ما هي قضية تنموية و بيئية، و هي قضية مصيرية و مستقبلية بقدر ماهي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفرادا و مؤسسات و حكومات .

لقد ساهم كتاب : "**مستقبلنا المشترك**" في توضيح و تحديد معنى التنمية المستدامة، و ساهم في عقد لقاءات مكثفة بين خبراء التنمية و علماء البيئة لتطوير أسس و مبادئ التنمية المستدامة، كما أصبحت الأبعاد العميقة للتنمية المستدامة بعد نشر تقرير كتاب مستقبلنا المشترك من أكثر المفاهيم تداولا و أوسعها انتشارا، فسرعان ما انتقل المفهوم من نطاق استعماله المحدود في وثائق الهيئات و المنظمات الدولية إلى الجامعات و مراكز البحث و من ثم إلى الدوريات و حتى المجلات الشعبية و غير المتخصصة و أصبح جزء من اللغة العامة و الدارجة[1] .

3-3- تعريف مؤتمر قمة الأرض (1992) :

جاءت قمة الأرض لتخصص بالكامل من أجل ايصال المفهوم إلى صانعي القرار السياسي في العالم، و لتعلن أن التنمية المستدامة هي قبل كل شيء دعوة إلى التفكير الجماعي في واقع الحياة و في محل النشاط الاجتماعي و الاستهلاكي العالمي في الشمال و الجنوب .

و قد جاء مفهوم التنمية المستدامة من خلال تقرير عمل مؤتمر الأرض " ري ودي جانيرو" المعروف بقمة الأرض سنة 1992 :

[1] - نصيرة سالم، نفس المرجع السابق ص 18 .

" إن البشر هم محل التنمية المستدامة ... ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية، حسب الإقتضاء أن تعتمد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، و ينبغي لهذه الإستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات و الخطط القطاعية و الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية المنفذة في البلد المعني و ان توفق بينها "[1].

3-4- تعريف المفكر " جون بيار هوي ":

التنمية المستدامة تعني تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بامكانية تلبية حاجيات الأجيال القادمة، تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية و الخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية و الصحية للإنسان، و تنظيم التنمية الإقتصادية لفائدته، و السعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع، وذلك بغض النظر عن الإختلافات الثقافية و اللغوية و الدينية للأشخاص، و دون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها .

3-5- تعريف المفكران " ساتو " و " هيرياما " :

التنمية المستدامة في معناها – و إن اختلفت صيغها- تعني : " تلك الإدارة التي توفر احتياجات الأجيال الحالية بدون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاه و التمتع بالموارد، ووضع حد أدنى مائة عام لأي مشروع تنموي "[2] .

[1] - عبد الخالق عبد الله، **التنمية المستدامة و العلاقة بين البيئة و التنمية** ، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، 1993، ص 95 .
[2] - نصيرة سالم، مرجع سابق، ص 19 .

3-6-تعريف الأستاذ أسامة الخولي:

" يقصد بالتنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها... إنها عملية تغير، حيث يجري استغلال الموارد و توجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم"[1]

3-7-تعريف الأستاذ مصطفى كمال طلبة :

" إن من أهم شروط التنمية المستدامة، القدرة على تصميم تدابير في مجال السياسات تستطيع استغلال التآزر المحتمل بين أهداف النمو الاقتصادي الوطني وبين السياسات التي ترتكز على البيئة، كما أن التنمية المستدامة تحتاج إلى تغييرات جذرية في مجال التكنولوجيا، وما يتصل بها، فالابتكارات التكنولوجية والنقل والتنفيذ السريعين للخيارات التكنولوجية والنظم الشاملة تمثل عناصر رئيسية في الاستراتيجيات العالمية لتحقيق تثبيت المناخ والتنمية المستدامة معا"[2]

3-8-تعريف الأستاذ كمال رزيق :

إن البشر هم محل اهتمام التنمية المستدامة، فمن الناحية النظرية التنمية المستدامة هي تنمية تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، الإنساني، والتنموي، وتؤكد على صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة وا صلاحها، من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة

[1] - أسامة الخولي، **البيئة و التنمية المستدامة**، السجل العلمي لندوة البيئة و المتطلبات الإقتصادية، أبو ظبي، 2002، ص 52 .
[2] - مصطفى كمال طلبة و آخرون، **مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي**، أبو طبي، 2001، ص 44 .

أخرى، فرغم الجهود الكثيرة المبذولة من طرف بعض الدول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الصالح، وذلك عن طريق الانفتاح على القوى العارضة والمشاركة الشعبية إلا أن هناك نقائص مازالت كبيرة، من حيث تراجع المشاركة الشعبية، والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان، وتشديد القيود على وسائل الإعلام، وكذا منظمات المجتمع المدني، فالدول العربية (على سبيل المثال)، لا يمكنها تحقيق تنمية مستدامة على الرغم من ثرواتها الكبرى إن لم تحقق الحكم الراشد الصالح[1].

من خلال ما تقدم من التعاريف المختلفة للتنمية المستدامة يمكن القول أنه يصعب علينا الإلمام بها جميعا لحداثة اعتماد المصطلح و كذا حداثة البحث فيه، حيث أن المصطلح لا يزال من دون تعريف إجرائي دقيق متفق عليه يصلح أساسا مرشدا للإختيار بين بدائل التنمية المطروحة، وبما يضمن استدامتها إذ أن حماية البيئة تقع في محور اهتمام التنمية المستدامة، وعليه يمكن صياغة التعريف الإجرائي التالي للتنمية المستدامة في بحثنا هذا كما يلي:

" مراعاة الاعتبارات البيئية في مشاريع و مخططات التنمية " حيث أن مصطلح التنمية المستدامة لا زال مشوشا و غير واضح في أذهان الكثيرين .

[1] - قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص 53 .

4- المفاهيم الحافة :

4-1-الثقافة البيئية :

مفهوم يعبر عن اكتساب الفرد للمكونات المعرفية، و الانفعالية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته و التي تسهم في تشكيل سلوك جيد يجعل الفرد قادرا على التفاعل بصورة سليمة مع بيئته ويكون قادرا على نقل هذا السلوك للآخرين من حوله[1].

إن تأمين الأسس الطبيعية للحياة الإنسانية من خلال حماية مسؤولة للبيئة متمثلة بالوقاية الاحتياطية ضد الأخطار البيئية على ضوء وجهات النظر الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية يعتبر اليوم وعلي المستويين الوطني والعالمي إجراء أساسيا لضمان مستقبل آمن من المشاكل البيئية وتهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي ايجابي ودائم ,والذي هو بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة, وهنا تكمن أهمية الثقافة البيئية والسعي الدؤوب لتطويرها بغية نشرها وا ٍنضاجها لتتحول بذلك إلى مجال خاص مهم و قائم بذاته قادر على أن يأخذ دوره في المناهج التدريسية في كافة المراحل المدرسية

[1] - مرفت حسن بر عي، **برنامج مقترح لتنمية الوعي البيئي لدى الأطفال**, مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، جامعة الأسكندرية، 2006 .

والجامعية بهدف تنشئة أجيال بعقول جديدة تعي مفهوم الثقافة البيئية وتعمل على تطبيقها[1].

4-2- مفهوم التربية البيئية:

لقد تعددت الآراء في مفهوم التربية البيئية ومعناها، باعتبار التربية البيئية مفهوما تربويا حديثا نسبيا، نتج عن تفاعل معنى التربية والبيئة، ولذلك تعددت معاني هذا المفهوم بتعدد العملية التربوية وأهدافها من جهة، ومعاني البيئة من جهة أخرى، إذ يرى البعض أن دراسة البيئة في حد ذاتها ضمان لتحقيق تربية بيئية، والبعض الآخر يرى أن التربية البيئية أشمل وأعمق؛ حيث تطور مفهوم التربية البيئية ليشمل النواحي الاقتصادية، والاجتماعية؛ بعد أن كان مقتصرا على الجوانب البيولوجية والفيزيائية، وأصبحت النظم التربوية الحديثة تضع في مناهجها مواضيع ذات مضامين لها علاقة بالبيئة، مع إعطاء الأولوية للمشكلات التي تتعلق بكيفية حماية الموارد الطبيعية، والأحياء النباتية والحيوانية، وما يتعلق بها من موضوعات، كما قد توسع وتطور الاهتمام بمفهوم التربية البيئية، نتيجة للمؤتمرات والندوات والأنشطة الدولية، والإقليمية والمحلية[2] .

[1] - بيزيد يوسف، **الثقافة البيئية : المهام و الأبعاد، الثقافة البيئية المهام و الأبعاد**، مجلة رابطة الفكر و الإبداع، الوادي، 2008، ص 111 .

[2] - فتيحة طويل، **التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه علم الاجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2013 ص 15.

- **خامسا : الدراسات المشابهة**

الدراسة الأولى: هي رسالة ماجستير تحت عنوان **النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية** دراسة ميدانية بحي طريق حملة بمدينة باتنة أنجزت من طرف الطالبة مسعودة عطال، تخصص علم الاجتماع الحضري بجامعة الحاج لخضر باتنة بتاريخ 2008-2009.

الإشكالية: حاولت فيها الطالبة التركيز على الجانب المتعلق بتلوث المحيط بالأحياء المتخلفة أو جانب النفايات المنزلية في الأحياء المتخلفة، حيث ركزت الطالبة على طرح إشكال مفاده: ما طبيعة العلاقة بين النمو الحضري غير المخطط وطبيعة الثقافة البيئية للسكان بظهور مشكلات البيئة الحضرية؟. وطرح جملة من التساؤلات تمثلت في:

– ما علاقة النمو الحضري بظهور المناطق المتخلفة كمشكلة بيئية في المدينة؟.

– ما علاقة الثقافة البيئة المميزة للسكان المقيمين في المناطق المتخلفة الناشئة عن النمو

-ما علاقة الثقافة البيئة المميزة للسكان المقيمين في المناطق المتخلفة الناشئة عن النمو الحضري غير المخطط والغير المتحكم فيه.

مجال الدراسة:

اعتمدت الباحثة على إجراء مقابلات مع مسؤولي وموظفي البلدية والمجلس الشعبي البلدي وكذا مسؤولين في مكتب الدراسات الاقتصادية والتقنية، حيث ركزت الباحثة إلى جانب المقابلة على استمارة تمحورت على عدد من الأسئلة موزعة على محاور الأستمارة، وقد اعتمدت الباحثة في رصدها لهذه الظاهرة بمدينة باتنة على المنهج الوصفي التحليلي وبالتالي إبراز العلاقة بين النمو الحضري غير المخطط وبروز تفاقم مشكلة النفايات المنزلية في هذه الأحياء. **المفاهيم:** أما مفاهيم الدراسة فقد تمثلت في مفاهيم غطت كل منها جانب من جوانب المتغيرات وقد كان منها مفهوم النمو الحضري، مفهوم التلوث، مفهوم البيئة ومفهوم البيئة الحضرية.

الدراسة الثانية : دراسة الطالب سليمان بن علي بن حمد المبني بعنوان **المشكلات البيئية وتشريعاتها في المجتمع العماني** دراسة ميدانية في محافظة مسقط وهي عبارة عن: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، من جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، سنة 2004 .

وتتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤلات التالية:

– إلى أي مدى ساهمت التشريعات البيئية في حماية البيئة وموارد المجتمع بسلطنة عمان؟

– ما هو الواقع البيئي في سلطنة عمان والضرورة التي أدت إلى إصدار التشريعات البيئية؟

– هل تساهم الحكومة وحدها في الحفاظ على البيئة لأنها الجهة المسؤولة عن إصدار تلك التشريعات ؟

– ما مدى مساهمة برنامج " معا لحماية البيئة التلفزيون في التعريف بالتشريعات البيئية؟

– وعلى ضوء المحاور الرئيسية المشكلة البحث فإن أهداف الدراسة تلخصت فيما يلي:

– بيان الأهمية المحلية التشريعات البيئية ودورها في المجتمعات وتأثيرها على المستويين الإقليمي والعالمي .

– دراسة مدى إسهام التشريعات البيئية في وضع قاعدة أساسية لقيام أي مشروع صناعي في البلاد.

– تقيد دور الحكومة في مجال سن التشريع البيئي، ودور القطاع غير الرسمي في الوعي بتنفيذه للحفاظ على البيئة.

– التعرف على مدى مساهمة برنامج " معا لحماية البيئة" التلفزيوني في تعريف الأفراد بالتشريعات البيئية.

وأعتمد الباحث في سبيل تحقيق هذه الأهداف على المنهج الوصفي باعتبارها تركز على وصف حالة البيئة في مجتمع معين مع توافر قاعدة قانونية تنظم استغلال الموارد وتعامل الأفراد والمنشأت مع المشكلات البيئية، وجمع البيانات والحقائق عنها..

واستند الباحث على استمارة استبيان بأسلوب المقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات، وكذا أسلوب المعالجة الإحصائية باستخدام أسلوب التكرارات والنسب المئوية أثناء تفريغ البيانات ومعالجتها.

– التعرف على مدى مساهمة برنامج " معا لحماية البيئة" التلفزيوني في تعريف الأفراد بالتشريعات البيئية.

وأعتمد الباحث في سبيل تحقيق هذه الأهداف على المنهج الوصفي باعتبارها تركز على وصف حالة البيئة في مجتمع معين مع توافر قاعدة قانونية تنظم استغلال الموارد وتعامل الأفراد والمنشأت مع المشكلات البيئية، وجمع البيانات والحقائق عنها..

واستند الباحث على استمارة استبيان بأسلوب المقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات، وكذا أسلوب المعالجة الإحصائية باستخدام أسلوب التكرارات والنسب المئوية أثناء تفريغ البيانات ومعالجتها.

وشمل مجتمع الدراسة على الشباب الجامعي، وموظفي القطاع الحكومي، وموظف القطاع الخاص في محافظة مسقط. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- التأكيد على ضرورة وجود التشريعات البيئية في المجتمع العماني .
- التأكيد على مساهمة التشريعات في العمليات التنموية .
- أهمية المشاركة الشعبية في الحفاظ على البيئة

- التأكيد على أهمية دور التوعية البيئية والإعلام البيئي.
- التأكيد على دور الحكومة في سن التشريعات البيئية .
- التأكيد على أن اتساع البيئة لا محدود التأكيد على دور الاتفاقيات الدولية في تعزيز التعاون بين الدول للحفاظ على البيئة .
- التأكيد على أن اتساع البيئة لا محدود
- التأكيد على دور الاتفاقيات الدولية في تعزيز التعاون بين الدول للحفاظ على البيئة تحجيم المشكلات البيئية الموجودة في المجتمع العماني بشكل عام.

الدراسة الثالثة: دراسة خالد عبد الرزاق محمد: بعنوان **المردود البيئي للمشروعات الصناعية وأثرها على البيئة والتنمية،** رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم البيئية جامعة عين شمس، قسم العلوم الإنسانية والبيئية، بالقاهرة، لسنة 2011 أما عن إشكالية الدراسة فهي تتخلص في التساؤلات التالية:

- ما مظاهر التلوث الناتج عن المشروعات في منطقة شبرا الخيما؟
- ما أثر الملوثات على صحة العاملين؟ – كيف يؤثر على جوانب الحياة الاجتماعية؟
- الكشف عن مدى توفر مقومات الأمن الصناعي والسلامة المهنية لهذه المصانع؟ – ما دور المشرع المصري نحو تلك الملوثات والمخلفات؟

- ما الحلول والمقترحات لحل مشكلة التلوث؟ حيث تهدف الدراسة إلى مايلي؟
- معرفة أسباب التلوث والمشكلات الناجمة عنه على صحة العامل في منطقة شبر الخيمة.
- معرفة أماكن صرف المخلفات وأثر ذلك على البيئة.
- معرفة تأثير تلوث البيئة على جوانب الحياة الاجتماعية. – الكشف عن جهود الدولة في مكافحة التلوث الناتج عن تلك المشروعات.
- إظهار الاشتراطات الأمنية والبيئية التي يجب توافرها في إقامة المشاريع، ومدى التزام المصانع بهذا الاشتراطات .

ولتحقيق هذه الأهداف والإجابة على التساؤلات المطروحة أعلاه استخدام الباحث المنهج الوصفي مستعينا بأداتي الملاحظة واستمارة الاستبيان في جمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي شمل على عمال المسابك بمنطقة شبرا الخيمة، حيث اختار الباحث منهم باستخدام أسلوب العينة القصدية 50 مفردة موزعة على 20 مسبكا.

- وقد خلصت الدراسة إلى أصم النتائج التالية :
- تؤثر المشروعات الصناعية تأثيرا مباشرا وغير مباشر على النواحي الاجتماعية والصحية للسكان المجاورة لهذه المصانع.

- كما أظهرت الدراسة أيضا أن منطقة "شبرا الخيمة " تعتبر من أكبر المناطق في منطقة القاهرة الكبرى نظرا لما يوجد بها من مصانع متعددة الأنشطة من خلال أساليبها الإنتاجية والتي غالبا لا يتم معالجة الملوثات التي تنشأ عنها، والتي أصبحت تؤثر على البيئة بصفة عامة وما فيها من كائنات حية وخاصة الإنسان.
- كما أظهرت الدراسة أن للتلوث أثار اجتماعية واقتصادية وصحية.
- أظهرت الدراسة أنه هناك حاجة إلى إعادة النظر في تحديد أماكن توطين المشروعات الصناعية بعيدا عن النطاق العمراني التي نشأت حولها، كما بينت الدراسة أن أصحاب الورش والمصانع الصغيرة لا تستخدم الإجراءات الأمنية للحماية من التلوث كتركيب (فلاتر) رغم التنبيه عليهم من قبل المسؤولين، ورغم توقيع بعض العقوبات المادية عليهم.
- أثبتت الدراسة أن التقدم الصناعي واكب زيادة هائلة في عدد المصانع، وزيادة كبيرة في الانتاج، وكانت بمثابة طفرة اهتمت الدولة فيها بزيادة الإنتاج دون أن تبدي أي اهتمام يذكر في التخلص من النفايات والمخلفات الناتجة عن تلك المشروعات الصناعية.
- كما أوضحت الدراسة أيضا أن بعض المصانع تقوم بإلقاء مخلفاتها في شوارع المنطقة، أو تظل كما هي فتصيب المنطقة بالتلوث عن طريق الروائح الكريهة، وتجعلها مأوى للحشرات، كذلك تؤدي إلى تسمم الأحياء المائية، مما يؤدي ببعض

الأفراد إلى التفكير في ترك المنطقة نظرا لما يعانون من جراء التلوث الناتج عن المشروعات الصناعية في بعض الأماكن.

- وتخلص الدراسة في الأخير أن كل المشكلات البيئية السالفة الذكر أصبحت اليوم تحظى باهتمام متزايد من المسؤولين، كما أن قانون البيئة الجديد قد حدد الأسس والقواعد التي ينبغي مراعاتها عن إقامة المشروعات الصناعية مستقبلا.

-الدراسة الرابعة : دراسة قادري محمد الطاهر، بعنوان **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق،** دراسة ميدانية أكاديمية، لسنة 2013 وقد جاءت إشكالية الدراسة محصورة أساسا في مدى إمكانية تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، وما هي الصعوبات والتحديات التي تحول دون ذلك، على الرغم من توفر الإمكانيات الطبيعية والمتاحات المادية والبشرية؟

- وتفترض الدراسة أن الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة فعلية في الجزائر يمكن في التطبيق الكفء لدرجة عالية من المعرفة المنظمة على حل المشكلات الحقيقة للمجتمع.

- كما تفترض الدراسة أيضا: بأن للجزائر كل الإمكانيات والمقومات التي تمكنها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، شريطة تفعيل ما يسمى بالية الحكم الراشد.

- وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف على التأثيرات المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة مع محاولة تحديد أهم

الصعوبات والمعوقات الحائلة دون تحقيق هذه التنمية الشاملة المستدامة، وعن البحث في الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التخلف والفقر والتبعية الثقافية، والتدهور البيئي الذي تعرفه الجزائر.

- أما المنهج العلمي المتبع في دراسة هذا الموضوع، فهو منهج تحليل المضمون الذي يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي لما قيل عن الموضوع قيد الدراسة، إضافة إلى أدوات المنهج الوصفي باعتباره طريقة مناسبة للحصول على معلومات دقيقة وموضوعية، من خلال البيانات الميدانية و الإحصاءات التي تم جمعها.
- وقد خلصت الدراسة إلى أهم الاستخلاصات التالية :

فمن خلال الفصل الأول: توصلت الدراسة إلى إبراز أن فشل الكثير من الجهود التنموية يدل على أن المسألة ليست قضية تخطيط اقتصادي فقط، لأن التنمية في معناها العام المتفق عليه لا تقتصر على مجرد نمو اقتصادي بسيط، إنما الأمر يستلزم تحولات أساسية في العلاقات الاجتماعية وفي المؤسسات بوجه عام ..

- أما من خلال الفصل الثاني فقد توصلت في شقه الأول إلى أن أغلب السياسات التنموية في الجزائر التي شهدتها مسيرتها، لم تعطي الثمار المرجوة منها كما توصلت إلى إبراز أثر السياسة الصناعية المنتهجة بفعل نموذج الصناعات المصنعة على الهيكل الاقتصادي العام.

- كما توصلت إلى دراسة الآثار السطحية للإصلاحات الاقتصادية التي تم انتهاجها، والتي لم تنعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي ، ومن خلال الفصل الثالث فقد توصلت الدراسة إلى أن حل عناصر النجاح متوفرة لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر خاصة تلك المتعلقة بالجانب الطبيعي.
- أما في الفصل الرابع فقد خلصت إلى أن هناك مجموعة من العراقيل و التحديات التي مازالت تقف حائلا دون تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وهي عموما تتعلق بمؤشرات الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- أما من خلال الفصل الخامس والأخير فقد ناقشت إمكانية تفعيل آليات رسمية وأخرى أهلية تعنى بشؤون التنمية المستدامة، خاصة المجلس الأعلى للتنمية المستدامة، مع ضرورة التأكيد على ضرورة الاستثمار في المورد البشري لأن القضية تتعلق أساسا بالإنسان كوسيلة قبل أن يكون هدفا.
- كما خلصت في الأخير إلى أن الجزائر إن هي أرادت فعلا الوصول إلى تحقيق نتائج متميزة من خلال تنمية شاملة مستدامة، فإنه يستوجب عليها تفعيل آلية مهمة جدا بدونها ننتظر أي نتيجة تذكر، تتمثل أساسا في آلية الحكم الصالح الذي من خلاله يتحقق كل المراد.

- **تعقيب عام على الدراسات السابقة:**

- يتضح من خلال الدراسات السابقة المتاحة لنا أن هناك دراسات اهتمت بالمردود البيئي للمشروعات الصناعية على البيئة والتنمية، ودراسات استهدفت الاعتبارات البيئية في التوطين الصناعي، و أخرى تناولت إستراتيجية التنمية والبيئة في العالم الثالث، ودراسات تناولت الوعي البيئي والمشكلات البيئية، وهناك دراسات تطرفت إلى تناول التنمية المستدامة...الخ.

- ومن خلال قراءتنا لهذه الدراسات نلاحظ أن أغلبها اتفقت نتائجها دون استثناء على أن المشكلات البيئية إنما هي من صنع الإنسان ومبالغته في استغلال موارد البيئة الطبيعية، كما أن عدم إدراجه للبعد البيئي في المشاريع التنموية أدى إلى نتائج وخيمة على البيئة بصفة عامة والإنسان بصفة خاصة، وأيضا اتفقت جل هذه الدراسات على غياب الوعي البيئي بوسائل حماية البيئية وصيانتها .

سادسا : المدخل النظري للدراسة

" لقد أصبحت النظرية السوسيولوجية المعاصرة، منهلا لكثير من الباحثين و المتخصصين و يفسر هذا الاهتمام بمعالجتها لكثير من المشكلات و القضايا الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية التي تعكس عموما الواقع الاجتماعي "[1].

و من خلال مسح التراث السوسيولوجي نجده يشتمل على الكثير من النظريات السوسيولوجية المتباينة من حيث منطلقاتها الإيديولوجية و الفكرية و في هذا الإطار سنتعرض إلى المقاربة النظرية التي نراها تنسجم أكثر مع متطلبات موضوع الدراسة .

1-النظرية البنائية الوظيفية :

من المهم الإشارة في هذا الصدد إلى المنظور الوظيفي الذي يعد " أحد المنظورات الأساسية في علم الاجتماع المعاصر، و قد استمد جذوره الفكرية من الاتجاه الوظيفي في علم النفس و خاصة من النظرية الجشطالتية، و من الوظيفة الأنتروبولوجية كما تبدو في أعمال بعض الأنتروبولوجيين مثل **(مالينوفسكي) B.MALINOVSKI** . كما استمد هذا المنظور أصوله الفكرية من كتابات **(اوجست كونت) A.COMTE** و**(هربرت سبنسر) H.SPENCER** و**(إميل دوركايم) E.DURKHEIM** . ومن أهم ممثلي هذا المنظور في الولايات المتحدة **(تالكوت بارسونز) T.PARSONS** و **(روبرت ميرتون) R.MERTON** "[2] .

[1] - عبد الله محمد، عبد الرحمان، **النظرية في علم الاجتماع، النظرية السوسيولوجية المعاصرة**، ج2، بيروت، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 2 .

2- طلعت ابراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، **النظرية المعاصرة في علم الإجتماع**، القاهرة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، 1999، ص 68 .

و حين نستعرض أعمال هؤلاء نجدها تتفق – في خطوطها الفكرية العامة – على النظر إلى " الوظيفة على أنها تعني الأثر أو النتيجة ، و يعد مفهوم الدور في هذا المجال من المفاهيم الأساسية في هذه النظرية لفهم النتائج أو الآثار، فالدور هو السلوك الذي يؤديه الجزء من الكل، كما يحدد لنا طبيعة التوقعات المرتبطة بمكانات و أوضاع اجتماعية معينة، و يحدد لنا تفاصيل تلك التوقعات "[1].

و في سياق الحديث عن الدور الاجتماعي هنا يجدر بنا – من زاوية التفصيل و الاستطراد أكثر– أن نشير إلى أنه داخل النظرية التي اهتمت بمعالجة الدور هناك اتجاهان، أحدهما تطور في إطار الأنتروبولوجيا الاجتماعية " رالف لنتون "، و الثاني في إطار التفاعلية الرمزية و المنظور المسرحي .

1-1-الإتجاه الأول :

و هو يولي " أهمية بنائية للأدوار القائمة داخل النظام الاجتماعي، باعتبارها (الأدوار) مجموعة مترابطة مؤسسيا من الحقوق، والواجبات المعيارية، و يحدد التفسير البنائي للأدوار (هنا) المكانات في المجتمع، مثل مكانة المعلم، ثم يحاول وصف المجموعة المعيارية من الحقوق و الواجبات المرتبطة بالنمط المثالي لهذا الوضع، و لذا فإن المعلم قد يكون لديه تلاميذ و زملاء و رؤساء و أولياء أمور كشركاء في الدور، و كل من هؤلاء لديه

[1] - محمد علي محمد، **تاريخ علم الإجتماع، الرواد و النظريات**، ط2، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986، ص 445 .

توقعاته المختلفة إلى حد ما من سلوك هذ المعلم، و مجموع هذه التوقعات لهؤلاء الشركاء تمثل مركب الدور "[1].

و بتعبير آخر فإن هذا الإتجاه يرى كل فرد يشغل مركزا اجتماعيا معينا، يترتب عنه مجموعة من الحقوق و الواجبات التي تنظم تفاعله مع الآخرين.

" و حينما تتعارض هذه التوقعات، و هو ما يحدث بين الحين و الآخر، فإنعلماء الاجتماع يتحدثون عما يسموه (صراع الأدوار) أو (توترات الأدوار) "[2]

و في هذا الصدد يعالج " ماريون ليفي " قضية تباين الأدوار، و توزيع الأوضاع الاجتماعية في المجتمع من خلال نموذج واضح للتحليل الوظيفي في مواجهة المتطلبات الوظيفية حيث يقول " أن الأدوار الاجتماعية تتوزع في المجتمع وفقا للمعايير التالية: العمر، الجيل، الجنس، الموارد الاقتصادية، القوة السياسية، الدين، أنماط التفكير، التضامن ... الخ، فكل عامل من عوامل التباين يشبع أحد المتطلبات، و منه يمكن تفسير أساليب تباين الأدوار انطلاقا من الحاجات التي ينطوي عليها النسق "[3].

و على كل يمكن القول أن هذا الاتجاه لا يخدم موضوع الدراسة بشكل مباشر، لأنه يصف حالة الأدوار داخل التنظيم الاجتماعي و ما يجب أن تكون عليه، دون أن يركز على الدور الفعلي أو الممارس للفاعل الاجتماعي أو العضو في البناء التنظيمي، و لذلك سنركز على الاتجاه الثاني .

[1] - جوردون، مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة أحمد زايد و آخرون، المجلد 2، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2000، ص 723 .
2 - المرجع نفسه 724 .
[3] - محمد، علي محمد، **تاريخ علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص 465 .

1-2-الاتجاه الثاني :

و يقصد هذا الاتجاه " في مواجهة الاتجاه السابق، و هو الخاص بعلم النفس الاجتماعي، فيركز بقدر أكبر على الجوانب الديناميكية لممارسة الأدوار بالفعل، فهو يدرس التفاعلات التي يمارس الناس خلالها أدوارهم في البناء الاجتماعي فهنا يكون التركيز على الطرق التي من خلالها يصل الناس إلى الاضطلاع بأدوار الآخرين (تولي الأدوار)، ويقومون بتشكيل أدوارهم الخاصة (صنع الأدوار)، و يتنبئون باستجابات الآخرين لأدوارهم (توقع استجابات غير القولية)، و أخيرا ممارسة أدوراهم الخاصة (أداء الأدوار) "[1].

و في نفس السياق توضح (جوناثان تيرنر) ذلك من خلال تأثرها بفقرة شهيرة من مسرحية شكسبير حيث تحلل الحياة الاجتماعية مجازيا على طريقة الدراما و المسرح بقولها : " ما الدنيا إلا مسرح كبير، و ما كل الرجال والنساء إلا ممثلون، إذ لهم مداخلهم و مخارجهم، فالرجل الواحد يلعب أدوارا عديدة في وقت واحد، فثمة مماثلة بين الفاعلين في المجتمع، و الممثلين على خشبة المسرح، و لما كان الممثلون يؤدون أدوارا محددة و يشغلون مراكز واضحة على خشبة المسرح و كذلك الفاعلون يؤدون أدوارا محددة و يشغلون مراكز واضحة "[2].

لذلك فالمدخل المنهجي للدراسة هو المدخل الوظيفي بحكم أن السياسة البيئية تؤدي وظيفة أساسية في بناء المجتمع لأن تلوث البيئة هو في الأساس خلل في البناء المجتمعي .

[1] - جوردون، مارشال، مرجع سابق ص 724 .
[2] - جوناثان تيرنر، **بناء نظرية في علم الإجتماع**، ترجمة : سعد فرح، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999، ص 214.

الفصل الثاني

أولا- مفهوم البيئة

ثانيا-العلاقة الجدلية بين الإنسان والبيئة

ثالثا-نشاة الفلسفة البيئية في الشرق القديم

رابعا-الفلسفة البينية عند اليونان

خامسا-فلسفة البيئة في المسيحية و الإسلام

سادسا-فلاسفة البيئة في الاسلام

أولا تعريف البيئة :

1-تعريف البيئة في اللغة العربية :

يقال في اللغة العربية تبوأ أي حال و نزل و أقام، و الإسم من الفعل هو البيئة، فدرج علماء اللغة العربية على استعمال ألفاظ البيئة و الباءة و المنزل كمفردات[1].

و قال **ابن منظور** في معجمه الشهير " **لسان العرب** " باء إلى الشيء يبوء بوءا أي رجع، و تبوأ : نزل و أقام، نقول تبوأ فلانا بيتا أي اتخذ منزلا، و ذلك إذا نظر إلى أسهل ما يراه و أثره استواء و أفضله لمبيته فاتخاذه منزلا، وورد في القرآن الكريم ((أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتا))[2] أي اتخذا، و يقال آباءه منزلا أي هيأه و أنزله فيه، و الإسم : البيئة و المباءة بمعنى المنزل، و يقال : إنه لحسن البيئة أي الهيئة .

و يقال استقصاء مكان النزول و موضعه، و قد ذكر ابن منظور لكلمة تبوأ معنيين، فالمعنى الأول يعني اصلاح المكان و تهيئة المبنى فيه قبل تبواءه : أصلحه و هيأه و جعله ملائما لمبيته ثم اتخذه محلا له .

أما المعنى الثاني هو النزول و الإقامة كأن تقول تبوأ المكان أي حل به و نزل فيه و أقام به، و قوله تعالى : ((و الذين تبوءوا الدار و الإيمان))[3] .

---

[1]- ابن منظور، **لسان العرب**، ، ج5 ، دار المعارف، القاهرة، (ب.ت.ط)، ص 381 .

[2]- سورة يونس الآية 78

[3]- سورة الحشر الآية 09

و من هذه المعاني اللغوية يتضح لنا أن البيئة هي النزول و الحلول في المكان، و يمكن أن تطلق مجازا على المكان الذي يتخذه الإنسان مستقرا لنزوله و حلوله، أي على : المنزل، الموطن، الموضع الذي يرجع إليه الإنسان فيتخذ فيه منزله و عيشه[1].

2- تعريف البيئة في اللغة الفرنسية :

يعد لفظ البيئة من الألفاظ الجديدة في اللغة الفرنسية و قد ادخله معجم اللغة الفرنسية لاروس[2] ضمن مفرداته ليعبر عن مجموعة العناصر الطبيعية و الصناعية التي تلزم لحياة الإنسان[3].

ويعرف معجم **(Le Petit Robert)**البيئة بأنها : مجموعة الظروف الطبيعية (عضوية، كيميائية، إحيائية) و الثقافية و الاجتماعية القادرة على التأثير على الكائنات الحية و الأنشطة الإنسانية[4] .

ويعرف المجلس الدولي للغة الفرنسية البيئة بأنها : " مجموعة العوامل الطبيعية و الكيميائية و الحيوية و العوامل الاجتماعية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر، حال أو مقبل على الكائنات الحية و الأنشطة الإنسانية"[1].

---

[1]- ابن منظور، مرجع سابق، ص 382 .

[2] - Le Grand Larousse, illustré, paris, 1973

[3]- فرج صالح الهريش، **جرائم تلويث البيئة**، دراسة مقارنة، ط1 ، المؤسسة الفنية للطباعة و النشر، مصر، 1998، ص 29 .

[4] -LE PETIT ROBERT, PARIS, 1991 , P 664 .

3- تعريف البيئة في اللغة الإنجليزية :

تستخدم كلمة**ENVIRONMENT** للدلالة على الظروف المحيطة و المؤثرة في نمو وتنمية حياة الكائن الحي أو مجموعة الكائنات الحية[2]، كما تستخدم للتعبير عن الظروف الصعبة مثل الهواء و الماء والأرض التي يعيش فيه الإنسان، و كذلك يستخدم للدلالة على الوسط أو المحيط أو المكان الذي يحيط بالشخص و يؤثر في مشاعره و أخلاقه و أفكاره .

وتذهب الموسوعة الفلسفية و النفسية إلى وضع مرادفات لجميع الألفاظ اللغوية في معظم لغات العالم كمرادفات لكلمة البيئة و التي ترادف بين كلمات الوسط، المحيط المكان الظروف المحيطة الحالات المؤثرة وذلك في كل من اللغات الألمانية و الإيطالية و الفرنسية[3].

4- التعريف الاصطلاحي للبيئة :

لما كانت البيئة المحيط أو الوسط الحيوي للكائنات، فكان من المنطقي أن يظهر اهتمام كبير بتحديد المعنى الاصطلاحي لها، سواء في مجال العلوم الطبيعية أو في مجال العلوم الإنسانية أو في الفقه الإسلامي .

---

[1]- عبد العزيز محمد مخيمر عبد الهادي ، **دور المنظمات الدولية في حماية البيئة**، ط1، ج 2 ، دار النهضة، القاهرة، (ب.ت.ن)، ص 19 .

[2]- أحمد لكحل، **النظام القانوني لحماية البيئة و التنمية الإقتصادية المستدامة**، ط2، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2016، ص26 .

[3]- أحمد لكحل، مرجع سابق، ص27 .

5- البيئة في العلوم الطبيعية :

ظهر اهتمام كبير بتحديد المعنى الاصطلاحي للبيئة في مجال العلوم الحيوية و الطبيعية، حيث اتفق العلماء كمل على مفهوم واحد لاصطلاح البيئة، بأنها تشمل مفهومين يكمل بعضهما الآخر، أولها البيئة الحيوية و هي كل ما يختص بحياة الإنسان نفسه، من تكاثر ووراثة كما يشمل أيضا علاقة الإنسان بالمخلوقات الحية الحيوانية و النباتية التي يعيش معها، أما ثانيتها فهي البيئة الطبيعية و تشمل موارد المياه، الفضلات و التخلص منها، الحشرات، تربة الأرض و المساكن، الجو و نقاوته أو تلوثه، و الطقس و غير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط[1].

و هناك من يرى أن البيئة هي الوسط و المكان اللذين يعيش فيه الكائن الحي أو غيره من مخلوقات الله، و هي تشكل في لفظها مجموع الظروف و العوامل التي تساعد الكائن الحي على بقائه و دوام حياته[2].

و من هنا نلاحظ بأن هذا الإتجاه لتحديد مفهوم البيئة يرتكز على فكرة الظروف و العوامل الطبيعية، الفيزيائية و الحيوانية التي تسود وسطا معينا، مما تجعله صالحا لحياة الكائنات، و هوذلك العلم الذي يدرس الإيكولوجية الحية، أيا كان، الإنسان و

[1]- محمد حسام محمود لطفي، **المفهوم القانوني للبيئة في مصر**، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي المؤتمر العلمي الأول للقانونيين المصريين، القاهرة، 1992، ص 05 .

[2]-محسن أفكرين، **القانون الدولي للبيئة**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 11 .

النبات و الحيوان، و مختلف التدخلات و التأثيرات التي توجد بين الكائنات الحية من ناحية، و بينها وبين الوسط من ناحية أخرى.

6-البيئة في العلوم الإنسانية :

إن مفهوم البيئة لا يتمتع بأصالة في التحديد، حيث يستخدم مضمونه من التعريفات التي ترتكز عليها العلوم الطبيعية، مع إضافة العناصر التي تلازم معدلات و أنشطة الخلافة الاجتماعية و الصناعية و التكنولوجية.

و عليه فالبيئة الإنسانية تشتمل على البيئة المشيدة أو المستحدثة، كبيئة السكن، بيئة العمل، أي أن هذا التعريف يشمل مجموع التركيبات للمجتمع الإنساني بين البيئة الطبيعية و البيئة المشيدة، و ما يعرف بالبيئة الإنسانية، و تأثير كل منهما في الآخر، و مدى إمكانية التوافق بينهما[1].

7-البيئة في الفقه الإسلامي :

سبق الإسلام في تشريعاته المواثيق الحديثة المنظمة للنظام البيئي، و حمايته من التلوث و الفساد، و قد التزم المنهج الإسلامي هذا الميدان بمبدأين أساسيين يحددان مسؤولية الإنسان اتجاه البيئة التي يعيش فيها[2]، و هو درء المفاسد حتى لا تقع بالبلاد و العباد، و تسبب الأذى للفرد و المجتمع و البيئة، حيث لا ضرر بالنفس و

[1]- محسن أفكرين، مرجع سابق، ص 12 .

[2]- رجاء وحيد دويدري، **البيئة مفهومها العلمي المعاصر و عمقها الفكري التراثي**، دار الفكر، مكتبة الأسد، 2004، ص 30 .

لا إضرار بالغير و درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، و بذل كل الجهود التي من شأنها تحقيق الخير للبيئة .

و من أهم ما يميز المنهج الإسلامي في مجال حماية البيئة هو الأمر بالتوسط و الاعتدال، والنهي عن الإسراف و التبذير، و فقدان هذا المبدأ يعد من أهم عوامل الخلل و الاضطراب في منظومة التوازن البيئي المحكم، الذي وهبه الله تعالى للحياة، و الأحياء في هذا الكون[1]، استنادا لقوله تعالى : ((**و كلوا واشربوا و لا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين**))[2]، حيث أكد الإسلامعلى شمولية مفهوم البيئة، باعتبارها وحدة متكاملة، فقد خلق الله سبحانه و تعالى كل شيء قائم على نظام بديع، من أصغر حجم في الذرة إلى أضخم التجمعات، و هي المحيطات، و كل له دوره الذي يلعبه في هذا الكون المتناسق، أي لم يخلق الله شيئا عبثا، بل كل مخلوق وجد لغايته ووظيفته، التي لا يجوز الإخلال بها و هذا مصداقا لقوله تعالى: ((إنا كل شيء خلقناه بقدر))[3]، و فضلا عن ذلك فإن ديننا يحثنا على النظافة و حماية البيئة، و

[1]– داود الباز، **الضوضاء، دراسة تأصيلية مقارنة في القانون الإداري البيئي و الشريعة الإسلامية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 40 .

[2]– سورة الأعراف الآية 31 .

[3]– سورة القمر الآية 40 .

لقد استخلف الله سبحانه و تعالى الإنسان في الأرض، ذلك أن عمارة الأرض و الحفاظ على بيئتها هو أساس النظافة و الجمال، و هو أيضا مطلب إسلامي[1].

و تلفت العديد من الآيات الكريمة نظر الإنسان إلى أنه مستخلف في الأرض، و ليس مالكها، و عليه أن يتمتع بما أفاء الله عليه من خيرات، و أن يحافظ عليها، باعتبارها الثروة التي تهم كل مخلوقات الله، و هنالك عدة آيات قرآنية و أحاديث نبوية تحثنا على العمل الطيب في المعمورة، لقوله صلى الله عليه و سلم : " إماطة الأذى عن الطريق صدقة "، و يدعو ديننا الحنيف إلى جمال الطبيعة و المحافظة عليها[2].

إن الكلام عن جمال الطبيعة التي حبانا الله تعالى بها متعددة الجوانب، و متنوعة المسالك، حيث يأمر الدين المؤمنين بالطهارة في مأكلهم و مشربهم، في مسكنهم وملبسهم، في طرقاتهم و في أعمالهم و في سائر أحوالهم، و هكذا يتضح أن الحرص على حياة الإنسان و سعادته هو أسمى مقاصد الشريعة الإسلامية فلماذا لا نحسن التخطيط حتى نحافظ على حياتنا و صحتنا و راحتنا ؟ و قد منحنا الله عقلا

[1]– نبيلة عبد الحليم كامل،**نحو قانون موحد لحماية البيئة، دراسة في القانون المصري المقارن**، دار النهضة العربية للطبع و النشر و التوزيع، القاهرة، 1993، ص 19 .

[2]– فهد بن عبد الرحمن الحمودي، **حماية البيئة و الموارد الطبيعية في السنة النبوية**،ط،1 كنوز اشبيليا للنشر و التوزيع، ، الرياض، 2004، ص 373 .

مفكرا و مدبرا، لماذا نبني المصانع داخل المدن أو على الأراضي الزراعية الجيدة الخصبة و نترك الصحراء بدون تعمير[1].

8-التعريف القانوني للبيئة :

تختلف التعريفات القانونية للبيئة عن التعريفات اللغوية، فالتعريف القانوني و إن كان يعتمد على اللغة، إلا أنه يضم العديد من المصطلحات العلمية و القانونية و البيئة الاقتصادية الهادفة إلى إبرازها للمفهوم القانوني .

فالبيئة من الناحية القانونية تمثل قيمة مجتمعية يسعى القانون للحفاظ عليها سواء على المستوى الدولي أو الداخلي و هذا هو أساس حمايتها قانونا من الاعتداء عليها أو التأثير فيها بشكل أو بآخر، و يؤدي إلى التغيير في مكوناتها الطبيعية و البيولوجية، و من هذا الجانب فالبيئة هي الوسط الذي يتصل بحياة الإنسان و صحته في المجتمع سواء كان من صنع الطبيعة أم من صنع الإنسان[2]، و سيتم التطرق لتعريف البيئة في ظل التقنينات الدولية و كذا في التشريعات الداخلية .

[1]– محمدالسعيد أرناؤوط، **الإنسان و تلوث البيئة**، الدار المصرية اللبنانية، ط3، بيروت، 1997، ص 406 .

[2]– محمد عبد الله نعمان، **الحماية الدولية للبيئة البحرية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 21 .

9-تعريف البيئة في ظل الملتقيات و المؤتمرات الدولية :

هناك شبه اتفاق بين كثير من المهتمين بالدراسات البيئية على أن البيئة تشمل جميع عناصر الحياة التي تحيط بالإنسان، و قد ساهمت العديد من المؤتمرات و التنظيمات الدولية في تعريف البيئة نذكر منها :

9-1-مؤتمر استكهولم :عقد في السويد تحت إشراف الأمم المتحدة 1972 حيث أعطى للبيئة مفهوما واسعابأنها مجموعة النظم الطبيعية و الإجتماعية و الثقافية التي يعيش فيها الإنسان و الكائنات الأخرى و التي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم[1]، فالبيئة وفقا لهذا الإتجاه تدل على أنها تمثل المخزون الديناميكي للمصادر الطبيعية و الإجتماعية المتوفرة في أي وقت من أجل تلبية احتياجات الإنسان[2].

ووفقا لهذا الإتجاه قسم البعض مفهوم البيئة إلى عنصرين أساسيين، عنصر طبيعي و يسمى بالبيئة الطبيعية، و يقصد بها كل ما يحيط الإنسان من عناصر طبيعية و ليس للإنسان دخلا في وجودها مثل الماء، الهواء، التربة، وعنصر بشري و يسمى بالبنية البشرية و يقصد بها الإنسان و إنجازاته التي أوجدها داخل بيئته الطبيعية و

[1]– صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، منشورات إعلامي الحقوقية، لبنان، 2010، ص 14 .

[2]– نوري رشيد نوري الشافعي، **البيئة و تلوث الأنهار الدولية**، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011، ص 27.

عليه فإن مفهوم استكهولم للبيئة هو مفهوم و اسع يشمل كل أفكار الإنسان في بيئته[1].

9-2-برنامج الأمم المتحدة للبيئة :

و الذي عرف البيئة بأنها مجموعة الموارد الطبيعية و الإجتماعية المتاحة في وقت معين من أجل إشباع الحاجات الإنسانية[2]، و تعبر البيئة في مفهومها أنها نظام قائم بذاته، و ليست مجالا خاصا ذو حدود دقيقة، و لذلك جرت العادة أن يقال أن كل دراسة متعلقة بالبيئة هي دراسة متداخلة التخصصات .

9-3-المنظمة العربية للتربية و العلوم و الثقافة :

عرفت البيئة بأنها كل العناصر الطبيعية و الحياتية التي توجد حول و على و داخل سطح الكرة الأرضية، فالهواء و مكوناته الغازية المختلفة و الطاقة و مصادرها و مياه الأمطار و الأنهار و البحار و المحيطات و التربة و ما يعيش عليها أو بداخلها من نباتات و حيوانات و الإنسان في مجتمعاته المتباينة كل هذه العناصر مجتمعة هي مكونات البيئة[3].

---

[1]- عبد الله الصعيدي، **البيئة و التنمية – دراسة لعوامل التصحر وآثاره الإقتصادية في مصر-**، ط1، دار النشر، القاهرة، ص 10 .

[2]- محمد صالح الشيخ، **الآثار الإقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، ط1، 2006، ص 17 .

[3]- خالد العراقي، **البيئة تلوثها و حمايتها**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 18 .

9-4-المؤتمر الدولي لمنظمة التربية و العلوم و الثقافة (اليونيسكو)1968 :

حيث عرف البيئة بأنها كل ماهو خارج الإنسان من أشياء تحيط به بشكل مباشر أو غير مباشر، و يشمل ذلك كله جميع النشاطات و المؤثرات التي لها تأثير على الإنسان و سلوكه، و على الظروف الطبيعية و العائلية و الاجتماعية التي يدركها من خلال وسائل الاتصال المختلفة المتوفرة لديه، و كذلك تراث الماضي[1].

9-5-المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة 2002 :

حيث عرف البيئة بأنها هبة الله خلقها سبحانه لتلبية حاجات الإنسان الحياتية، و على الأفراد و المجتمعات و الدول، حمايتها و تنمية مواردها الطبيعية، بما في ذلك الهواء و المناخ و الماء و البحر و الحياة النباتية و الحيوانية، و لا يجوز بأي حال من الأحوال إحداث أي تلويث أو تغيير جوهري في عناصر نظام البيئة، يخل بتوازنها

10- تعريف البيئة في التشريعات الداخلية :

عرفت البيئة من خلال العديد من التشريعات الوطنية، و هذا دليل على اهتمام المنظومات القانونية للدول لهذا الموضوع الحساس لكل الدول الأعضاء في المجتمع الدولي .

[1]- نوري رشيد نوري الشافعي، مرجع سابق، ص 68 .

عرف القانون الجزائري رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، البيئة بمفهومها الشامل، و ذلك يتضح بالرجوع إلى الأحكام العامة للقانون، الذي يهدف إلى حماية الطبيعة، و الحفاظ على الحيوان و النبات، و الإبقاء على التوازنات البيولوجية، و المحافظة على الموارد الطبيعية، من جميع أسباب التدهور التي تهددها، و " تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية و الحيوية، كالهواء، الماء، الأرض، باطن الأرض، النباتات و الحيوان بما في ذلك التراث الوراثي و أشكال التفاعل بين هذه الموارد و كذا الأماكن و المناظر و المعالم الطبيعية "[1].

لكن ومن خلال تعريفنا للبيئة في ظل القانون الجزائري، يتضح لنا أن المشرع ركز على المفهوم الواسع للبيئة، و الذي يعني شمولها الكلي من الوسط الطبيعي الذي يشمل العناصر الطبيعية، من ماء و هواء و تربة و بحار و الآثار و المواقع و السياحة، و التراث الفني و المعماري و المنشآت الصناعية و غيرها .

و الملاحظ أن المشرع الجزائري لم يقتصر على المفهوم الضيق للبيئة، و المرتكز فقط على الوسط الطبيعي، بل وسع نظرته إلى عناصر أخرى التي يحميها الإنسان بواسطة أنشطته، غير أن المشرع الجزائري قد تفطن لخطر تدهور المو ارد الطبيعية،

[1]- المادة 04 من قانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 و المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية رقم 43 الصادرة بتاريخ 2003/07/20 .

و اعتمده كمبدأ من المبادئ التي يتأسس عليه قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[1].

و في ظل التشريع الفرنسي، عرفت البيئة على أساس المفهوم الواسع في القانون الصادر في 10 جويلية 1976 بشأن حماية الطبيعة، و حسب هذا القانون فالبيئة مصطلح يعبر عن ثلاثة عناصر (الطبيعية، الموارد الطبيعية، الأماكن و المواقع الطبيعية السياحية)، و نلاحظ أن المشرع الفرنسي منح البيئة مفهوما آخر في القانون الصادر في 19 جويلية 1976 الخاص بالمنشآت المصنفة من أجل حماية البيئة، حيث تبدو البيئة وفقا لهذا القانون أكثر تحديدا، إذ أنها تتعلق فقط بالطبيعة مع استبعاد الأماكن و المواقع الطبيعية السياحية[2].

و عرفت البيئة في ظل التشريع الفرنسي بموجب القانون رقم 04 لعام 1994 بأنها المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية، و ما يحتويه من موارد و ما يحيط بها من هواء و ماء و تربة، و ما يقيمه الإنسان من منشآت، و بذلك يكون قانون البيئة المصري الجديد قد جاء متفقا مع التعريفات الفقهية الحديثة، التي توسعت في مفهوم

[1]– علي سعيدان، **حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية و الكيماوية في القانون الجزائري**، ط1، دار الخلدونية، 2008، ص 9.

[2]– فرج صالح الهريش، مرجع سابق، ص 33 .

البيئة المحمية بالقانون، فشمل التعريف العناصر الطبيعية من كائنات حية، ماء، تربة و العناصر التي يقيمها الإنسان من منشآت[1].

و لكن المشرع المصري عندما نظم حماية البيئة، ذكر بأنها تعني المحافظة على مكوناتالبيئة و الارتقاء بها، و منع تدهورها أو تلوثها أو الإقلال من حدة التلوث و تشمل هذه المكونات

ثانيا :العلاقة الجدلية بين الإنسان والبيئة

ولما كانت البيئة الطبيعية هي كل ما يحيط بالإنسان باعتباره أحد الكائنات الحية ،فثمة علاقة جدلية تقومبين الإنسان وبقية الكائنات الحيةمن جهة والبيئة الطبيعية التي وجدوا فيها من ناحية.وعادة ماتقوم هاته القاعدة على مسلمة مفادها (أن البيئة الطبيعية هي التي تشكل الموارد الطبيعية للغذاء ونمو وتكاثر الكائنات الحية).

ولما كان الإنسان هو ذلك الكائن الحي الذي يمتلك –حسب تعريفه المنطقي وتميزه عن بقية الكائنات الحية– بالقدرة على التأثير على البيئة المحيطة به،وهو وحده – على حد تعبير ابن خلدون– القادر على تعمير هاته البيئة،فثمة علاقة جدلية من

[1]– محمود سامي قرني، **حماية البيئة جنائيا، دراسة مقارنة**، دار القومية العربية للثقافة و النشر، 1994، ص 29 .

نوع خاص تقوم بينه وبين كل البيئة المحيطة به،ومن ضمنها بيئة النباتات والحيوانات التي تشاركه العيش في هذه البيئة[1].

وهذه العلاقة الجدلية تكشف ببساطة عن الفعل الإنساني في الطبيعة، كما تكشف من نوع التطور في هذا الفعل الإنساني الذي بداء بلا شك تلقائيا وبسيطا لمجرد الحفاظ على الحياة ،ثم تطور حتى بدا ان الإنسان في العصر الحاضر يريد حسب تطوره العلمي والتكنولوجي ليس فقط الاستفادة القصوى من كل موارد البيئة ،بل أيضا التعدي على هذه الموارد وتغيير طبيعتها للإكثار منها واستنفادهابأشكال شتى خرجت عن حدود الحفاظ عليها، والتعدي عليها إلى تدميرها و إفسادها وجعلها بيئة غير صالحة للحياة ليس له فقط،بل لكل الكائنات الحية الأخرى .

ولقد رصدت الدراسات العلمية أن التغيرات التي أقامها الإنسان على البيئة الطبيعية اتسمت بتنوع شديد ، لأنه إذا افترضنا البدء بحياة طبيعية تلاءم فيها الإنسان مع البيئة بشكل تلقائي ،فقد استخدم الإنسان طرق للتعامل مع هذه البيئة حققت نتائج شبه طبيعية ودون طبيعية ،ومن هذه الطرق مايلي [2]:

1_ التحريفDeflection : وهي طريقة لمنع التعاقب الطبيعي منتجاوز مراحل معينة ،نظرا لأن المرحلة أو المراحل السابقة أفضل بالنسبة لجماعة بشرية معينة من

1 -[1]نوري رشيد نوري الشافعي، مرجع سابق، ص 70 .

[2]– أيان ج.سمونز، **البيئة و الانسان عبر العصور** ، ترجمة : السيد محمد عثمان ، سلسلة عالم المعرفة 222 ، جوان 1997م ، ص 83.

أي برنامج بيئي ناضج مرتقب. وهذه الطريقة تستهدف الابقاء على الغطاء الانباتي في ظروف غير طبيعية أو شبه طبيعية ،حيث تكون الأنواع جميعها برية وليست مستأنسة أو داجنة ،مع الابقاء على توازنه وعلى ملامح الجماعة في حالة منشودة من وجهة نظر الزراعة .ومن أمثلة ذلك استخدام الرعاة للنار في بيئات شبه جافة كمناطق السفانا في إفريقيا حيث يستخدمون النيران لحرق النباتات الميتة في نهأية فصل جاف لكي لا تلقي بظلالها على الفسائل الجديدة التي يحييها المطر ،ومن ثم تأمين مصدر غذائي أسرع للماشية[1] .

2_ التبسيط Simplification : وهو نمط آخر من أنماط التغييرات المقترنة بالجماعة البشرية، ويمكن أن يسفر عن نظم أيكولوجية دون طبيعية أو شبه طبيعية ،مثلما يعمد الإنسان على إجهاد نوع أوأكثر من الكائنات الحية إلى الحد الذي تقصر معه قدرته على التكاثر ،دون مجاورة العمل الذي تستهلكه الجماعة البشرية ،وقد يحدث بدلا من ذلك ان لا يستأصل النوع ،بل تضعف قدرته التنافسية نتيجة لضغوط يمارسها البشر،بحيث يتمكن نوع آخر من الاستيلاء على موطنه في النظام الأيكولوجي .وتكون النتيجة في كل حالة نظاما أيكولوجيا يضم أنواع أقل مما كان يضمه في حالته الطبيعية .ومن أمثلة ذلك التبسيط استئصال نوعمن الثديات اللاحمة ، أو القضاء على بعض الضواري من الحيوانات عبر تسليط بعضها على

[1] - أيان ج.سمونز، مرجع سابق، ص 84 .

بعض ، إذ يكون بعضها فريسة لبعضها الآخر بفعل تدخل الإنسان ،أو تقضي مجموعة على أخرى نتيجة التهام امداداتها الغذائية وخاصة أثناء المواسم الشحيحة كفصل الشتاء أو موسم الجفاف ... الخ[1].

ومن أمثلة هذا التبسيط أيضا ما يحدث أيضا في البيئة المائية ،حيث يمكن للإنسان أن يصيد أعداد هائلة من الأسماك ،وخاصة في المواسم التي تعتاد فيها هاته الأسماك السابحة في أفواج ،بحيث يحصل على أعداد منها يفوق ما يمكن تصريفه بمعدلات التكاثر الطبيعية لدى هذه الأنواع السمكية.

3_ الإزالة Opliteration : وتتم نتيجة لتواصل عمليتي التحريف والتبسيط ،حيث يمكن أن يصل الوضع إلى انمحاء النوع أو القضاء على التنوع في البيئة . وتعد النيران والرعي والزراعة أمثلة من عمليات قد تسفر كلها عن أرض عارية أكثر مما تسفر عن أرض منبتة. وذلك مثلما يحدث في عملية (التصحر) التي تنشأ من قطع الأشجار لاستخدامها كخشب وقود أو الرعي _ رعي الحيوانات الأليفة بكثافة ،بحيث تعجز النباتات عن تعويض الفاقد منها[2] .

4_ التدجين Domistication : وهو عملية المواءمة الجينية للأنواع على أيدي البشر ويعني ذلك تغيير الجينات على نحو يكفل انتقال الصفات المنشودة إلى

[1]-نوري رشيد نوري الشافعي، مرجع سابق، ص 68 .

[2] – أيان ج.سمونز، مرجع سابق، ص 85 .

الأجيال التالية من نوع النباتات أو الحيوان المعني . والهدف من هذا لدى الإنسان ، هو هذا للإنسان هو الزيادة الغلة من النباتات والحيوانات مقابل جهد أقل من الإنسان . وبالطبع فقد تمكن الإنسان الآن من استخدام موارد العلم والتكنولوجيا في أغراض تربية النباتات والحيوانات والهندسة الجينية ، بحيث أصبحت النباتات المدجنة الآن على سبيل المثال أحداهمأسس التغذية البشرية.[1]

5_ التنويع Diversification : وهو أحد أهداف ما يعرف بالهندسة الجينية الآن، و إن كانت عملية زيادة عدد الأنواع الموجودة في أي مكان في العالم عملية ذات تاريخ طويل.

و الإنسان مسؤول عن نقل الكائنات الحية حول العالم طالما تنقل هو ذاته .ولعل انتقال الأمراض أول مثال على ذلك ، وبفعل هذا توجد أنواع شتى من الكائنات أدخلت عرضا في أجزاء لم تكن فيها من العالم ولم تكن تنتمي إليها بصورة طبيعية، وبالطبع فإن تنقل أنواع النباتات والحيوان من مكان إلىآخر يتطلب الكثير من التدخل الإنساني لمساعدة هذا الكائن الذي زرع في غير بيئته الطبيعية إلى التكيف والعيش في هذه البيئة الجديدة.

و أحيانا ما يكون هذا التنوع الناتج عن إدخال أنواع جديدة وافدة قد يكون وقتيا،نظرا لأن الأنواع الجديدة الوافدة إلى جزر منعزلة قد الحقت أضرارا جسيمة بجماعات

[1]– داود الباز،مرجع سابق، ص 45.

الطيور العاجزة عن الطيران والتي تعشش على الأرض،وكثيرا ما استأصلتقطعان الماعز النباتات المورقة والصالحة للأكل من جزر أو مجموعات جزر معينة.

و أحيانا أخرى يحدث خلاف ذلك حيث يمكن أن يتعايش النوع الجديد جنبا إلى جنب مع الأنواع القديمة فيما يشبه الوئام الإيكولوجي وهذا ما نراه في مناطق عدة من العالم[1].

6_ الصون Conservation: ومن كل ما سبق يبدو ضرورة عملية الصون أو الحفاظ على كائنات معينة في بيئات معينة طبيعية . وعملية الصون تستهدف أساسا إعفاء بعض مناطق من العالم من عمليات بشرية معينة . ويعرف هذا الصون عادة باسم (صون في الموقع) في مقابل (صون خارج الموقع) الذي يتمثل في حماية الأنواع أو على الأقل مواردها الجينية في حدائق الحيوان أو الحدائق أو في بنوك الجينات أو البذور أو المني أو الأجنة.

ويتألف الصون كعملية من مرحلتين أساسيتين هما : التشريع و الإدارة، وتستهدف المرحلة الأولى أساسا (الإستبعاد)**Keeping out**، أي منع دخول العمليات الإقتصادية والترويجية وغيرها مما قد يلحق الضرر بالنظم الإيكولوجية البرية، أما الثانية فتستهدف الإبقاء **keeping in**، أي إدامة النظم الإيكولوجية ومكوناتها إلى أجل غير مسمى.

[1]– داود الباز، مرجع سابق، ص 45 .

وبالطبع فما إن توضع منطقة معينة أو نوع معين من الكائنات تحت حماية القانون،فمن المرجح أن يتطلب الأمر إدارة ناجحة غير أن هذه الإدارة قد لا تتضمن أي تدخل على الإطلاق، إذ كثير ما توجه إدارة مناطق (الصون) نحو ضبط وصول الناس إلى هذه المناطق لأغراض الترويج،ويحبذ عادة كل ما من شأنه الحد من الإزعاج والتأثير[1].

وقد يشمل ذلك أعداد الخرائط التي توجه الناس نحو مسارات لا يحيدون عنها أو إقامة الأسيجة ورفع الإشارات واستخدام الخيل والمراكب كوسائل سير وعبور سريعة أو حتى تنقل الناس من هذه المناطق واليها بالطائرات المروحية الخفيفة... إلخ.

ولعل أكمل مناطق (الصون) هي معازل المحيط الحيوي التي تقرها منظمة اليونسكوالآن، والتي تكون عادة مناطق محوطة يتاح للناس ارتياد بعض أجزاءها لأغراض الترويج، بينما يقصر سائر أجزائها على الحياة النباتية والحيوانية،و إن أمكن السماح في حدود بارتياد هذه المناطق المعزولة لأغراض البحث العلمي.

وعلى كل حال فإن هذه الأنشطة البشرية التي تدخلت لتغيير البيئة الطبيعية قد تطورت كما هو واضح مما سبق عرضه تبعا لمراحل تطور الحياة البشرية نفسها مما حدث من تغييرات في البيئة عبر هذه الأنشطة الستة السابق الإشارة إليها، فما أحدثه البشر من تغيير في البيئة في عصر الصيد والرعي والزراعة المبكرة مختلف و أقل

[1]– محمد عبد القادر الفقي، **البيئة و مشاكلها و قضاياها و حمايتها من التلوث**، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 1993، ص 63 .

ضررا مما حدث في عصر الإمبراطوريات القائمة على الزراعة ، و كذلك مختلف عما حدث في عصر التصنيع أو في العصر الحالي عصر الاقتصاد العالمي ،وذلك ما يوضحه الشكل التالي ،والذي يلخص صورة هذه الانشطة البشرية تبعا لمراحل الإيكولوجية الزراعية .[1]

ثالثا :نشاة الفلسفة البيئية في الشرق القديم

1- فلسفة البيئة في مصر القديمة :

أعتقد ان احترام الطبيعة والبيئة التي ظهر فيها و عليها الإنسان كانت مسالة بديهية منذ البداية الخليقة . ومع ظهور أول مجتمع في تاريخ البشرية ،المجتمع المصري القديم كشف المصريون لأول مرة عن حبهم الشديد للبيئة والطبيعة وبقدر ماحاولوا السيطرة على مواردها وتسخيرها لخدمة حضارتهم الفتية المبهرة ، بقدر ما قدسوا هذه البيئة وظواهرها الطبيعية لحد العبادة كما أشرنا من قبل . وفي ثنايا كل ذلك تجدهم وفي أقدم كتاب مصور عرفته الإنسانية كتاب (الموتى)[2] ، نجدهم يدركون أن الحفاظ على البيئة إحدى وسائل التقرب إلى الإله وليس فقط لمجرد الحياة الطيبة على الأرض ، وفي تعويذة إعلان البراءةأمام الإله العظيم التي يستهلها المتوفى بقوله :سلام عليك يأيها الإله العظيم. ويؤكد المتوفى على أنه لم يقترف الآثام ويعدد

[1]- محمد عبد الله السالم، **تاريخ البيئة**، دار الإخوة، الاسكندرية، مصر، 1996، ص 124.

1- بول بارجيه، **الموتى المصريين القدماء** ، ت:زكية طبوزادة ، دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع ، القاهرة ، ط1 ، 2004 م ، ص 8.

بعضها،فهو لم يرتكب ظلما لأحد ولم يسيء معاملة الناس، ولم يسب إلاهاً، ولم يبخس الفقير في رزقه، ولم يقترف ماهو مشين للآلهة، ولم يسبب ألما لأحد، ولم يتسبب في جوع أحد، ولم يتسبب في بكاء أحد، ولم يقتل، ولم يأمر بالقتل، ولم يتلاعب في الميزان ولم يغش في الأراضي والموازين ولم يحرم الأطفال من الرضاعة[1] وا إلى جانب كل ذلك يؤكد تأكيدا قاطعا على احترامه للكائنات الأخرى ولحقوقها فيقول : لم أحرم الماشية من عشبها، لم أصنع الفخاخ لعصافير الآلهة، لم أصطد سمكا من بحيراتهم، لم أمنع المياه في موسمها، لم أقم(أضع) عائقا(سدا) أمام الماء الجاري لم أطفئ نارامتأججة[2].

إن في هذه الكلمات دليل قطعي على مدى احترام الفكر المصري القديم للبيئة وتقديره لكل كائناتها، واعترافه بضرورة احترام حقوقها في هذه البيئة الطبيعية مثلها مثل الإنسان.

ولعل خير دليل على ذلك هو هذا الارتباط الذي يلاحظ في الديانة المصرية القديمة بالبيئة الطبيعية للإنسان المؤمن، حيث أن معظم المعبودات والآلهة المصرية لم تكن مجرد تصورات مجردة، بل كانت الطبيعة بمعناها الواسع هي المنهل الأول الذي نهلت منه الديانة المصرية آلهتها ولاهوتها وطقوسها، فقد شكلتمظاهر الطبيعة من

[1]–نفس المرجع، ص 135–136.

[2]– محمود سامي قرني، مرجع سابق، ص137

سماء و أرض وشمس وكواكب ومياه وأنهار ونباتات وحيوانات وأشياء مصنوعة إيحاءات بأشكال وصور الآلهة وحتى عقائدها.[1]

ولما كانت الحضارة المصرية القديمة من الحضارات النهرية الكبرى، حيث كان على ضفاف نهر النيل العظيم الذي كان دائما ما يفيض بخيره على المصريين فقد كان من الطبيعي أن يقدسوه لدرجة العبادة فقد ألهوه و أطلقوا عليه أسم(حابى) ووجهوالهالتراتيل والأناشيد خلال صلواتهم قائلين: فليحيا الإله الكامل المحبوب، محبوب(نوو)(حعبي) والد الإله و آلهة التاسوع الكائنات في الأمواه، غذاء مصر وزادها ومخزونها من الطعام،الذي يوفر المياه لكل شخص بفضله، الوفرة في طريقه والطعام فوق أصابعه وعندما يعود، يعم الفرح البشر أجمعين.

لقد ربط المفكر المصري القديم نفرتي في نبوءته التي يتنبأ فيها بمجيء الملك المخلص الذي يعيد إلى مصر رونقها وبهاءها،ربط بنبوءته وازدهار البيئة الطبيعية وفيضان النيل وبين سعادة ووفاء الإنسان المصري واستقرار الملك في بلده .

ففي عصر احتلال الأسيويين لمصر في ذلك الزمان البعيد الذي يشير إليه نص نفرتي كان(نهر مصرفارغ ونعبره على قدمينا دون أن نتبلل، وسنبحث عن الماء حتى تستطيع السفن أن تبحر عليها، سوف يصبح مجرى النهر كالشاطئ، في حين يعود الشاطئ إلى الماء، ثم يصبح مكان الماء من جديد مكان الشاطئ وسوف تصد ريح

[1]– محمد كمال محمد الجيزاوي، **فلسفة البيئة–دراسة لأخلاقيات البيئة في الفكر المعاصر**، رسالة ماجيستير، بجامعة القاهرة ،2003 م ، ص 32.

الجنوب، ولن تعبر السماء ريح واحدة، سوف تفرخ طيور غريبة في مستنقعات الدلتا لقد اتخذت عشاء على مقربة من البشر الذين تركوها تقترب بسبب الشدة التي غاصوا فيها .

لقد قضى بالتأكيد على كل الأشياء الجميلة الطبيعية وكانت موجودة في الماضي على فروع النيل هذه، الزاخرةبالأسماك مسرح المذابح التي تغص بالأسماك والعصافير، سيختفي كل شيء طيب وستصبح البلاد واطئة الأراضي بسبب التعاسة الناجمة عن هذه (الأطعمة)، أي من الأسيويين المنتشرين في طول البلاد وعرضها)[1]، وبالطبع يتواصل النص حتى يتنبأ بوصول ذلك الملك المخلص، وهوملك يدعى (اميني) (صادق القول) حيث سيكون محيط الحقول في قبضته والمجداف، وشعب مصر سينتهج عصره)[2].

إن هذاالمزج الفريد بين الفضيلة السياسية التي يرمز لها بهذا الملك الذي لم يأت بعد ويتنبأ هو بوجوده، وبين الخير العميم الذي تفيض به البيئة الطبيعية ورمزها النيل وفيضانه، إنما هو خير دليل على ذلك التعاطف الذي يراه المفكر المصري بين النيل والمصريين، فهو يفيض بالخيرات متعاطف مع الملك المحترم والشعب المحب له، ويتوقف عن الفيضان، لدرجة أن يصبح مجرى النهر جاف كشاطئه إذا ما حل بالبلاد مكروه وسادها غزاة قساة لا يحترمون الناس والطبيعة في مصر .

[1]– هادي العلوي، **كتاب التاو**، دار الكنوز الذهبية، ط1، بيروت، لبنان، 1995، ص 88

[2]– هادي العلوي، مرجع سابق، ص 90.

لقد كان الإنسان المصري القديم محبا للطبيعة وللجمال الطبيعي، لدرجة أنه مهما علا شان المرء، ومهما كانت المناصب العليا التي يتولاها، كان الجميع حريصا على أن يظل قريبا من بيئته الزراعية رمز النماء والخصب،ولذلك لا نعجب حين نقرأ في تعاليم الكاتب (آني) المقرب إلى الملكة (أحمس_نفرتاري) زوجة أحمس أول ملوك الأسرة الثانية عشرة(1580_1558ق.م) أنه ينصح ابنه الذي ربما يؤهله بهذه النصائح إلى تولي منصب كاتب الملك أو وزيره، ينصحه قائلا: جهز لنفسك حديقة محاطة بالرياض، إلى جانب أراض تفلحها و ازرع بها أشجارا تكون ملاذا للأماكن المجاورة لدارك،و أملأ ناظريك من جميع الظهور التي تستطيع عينيك ان تتأملها، فلا ينبغي ان يحرم المرء من أي منها، إنه لأمر مفرح ألا نتركها)[1].

إن المفكر المصري القديم(آني) إذن يريد أن يؤكد لابنه أن جمال الطبيعة أمر مفرح، و أنه لابد أن يشارك في صنع هذا الجمال ليس فقط بتأمله، بل أيضاأن يزرع في نفسه تلك الزهور التي تسعد ناظريه وتنشر روائحها العطرة في كل مكان من حوله.

إن من أخلاقيات المصري القديم إذن ما يخص البيئة واحترامها، والاحتفاء بكل مافيها من جمال ومنابع الخيرات التي تعم الكون والبشر على حد سواء.

[1]– هادي العلوي، مرجع سابق، ص 25.

2- فلسفة البيئة في الصين القديمة:

وكمثال آخر على نشأة الفكر البيئي في الشرق القديم ، نجد أن المفكرين الصينيين القدماء قد احتفوا بالطبيعة أيما احتفاء ، بل كانت الطبيعة تمثل عندهم (الطاو) الذي هو عندهم لاؤتسي مؤسس الطاوية وتلامذته المبدأ الذي يأتي منه كل الأشياء، والمال الذي ترتد إليه كل الأشياء هو القانون الطبيعي أو الكيان الذاتي لكل الأشياء[1].

إن الفلسفة الطاوية في اعتقادي تعد من أهم الفلسفات البيئية منذ تأسيها على يد لاؤتسي في حوالي القرن السادس قبل الميلاد و حتى الآن ، فقد كان الطاويون ولا يزالون من أقدم من استبصر الضرورة في العالم وآمنوا بحكمة الوجود الطبيعي واتساقه وانتظامه، وأقدم من قال بالترابط بين الأشياء وفنون تحولاتها وأول من قنن حدودها وفاعليتها . انظر إلى قولهم: (لم نأت إلى الحياة بغتة ولا بالصدفة، الكون ممتد للغاية، الأشياء عديدة للغاية ونحن بينها ما نحن عليه تماما، ماليس نحن لا نستطيع أن نكونه، ما نحن عليه لا يمكن إلا أن نكونه، ماليس لنا أن نفعله لا نستطيع أن نفعله، ما يسعنا أن نفعله لا يسعنا إلا أن نفعله) وهذه الضرورة التي

[1]- نفس المرجع، ص 15.

تقترب من الجبرية يخرج منها الطاويون بكل بساطة حينما يقولون : (دع كل شيء يكون ماهو عليه فسيكون السلام)[1].

ولم أجد فهما لطبيعة البيئة وعلاقة الإنسان بها وبكائناتها في نصوص القدماء خير من تلك القصة الطاوية الطريفة،فقد أقام السيد تيان من دولة تشي مأدبة في قصره حضرهاألف مدعو، وكان يجلس في وسطهم فصارت أصناف السمك والطرائد تمر من أمامه، فقال باستمتاع شديد (كم هي سخية السماء على الإنسان – تصنع السماء خمسة أصناف من القمح للنمو، وتجلب قبائل مزعنفة ومريشة مخصوصة لمتعتنا). وقد صفق لذلك جميع الضيوف ماعدا ولد للسيد باو، وكان في الثانية عشرة من العمر فقال(إنها ليست كما قال سيدي!، إن العشرة آلاف مخلوق في الكون ونحن أنفسنا ننتمي إلى نفس الفصيلة. وفي هذه الفصيلة لا يوجد نبيل ووضيع، إنه فقط بسبب الحجم والقوة أو المكر يسود أحد الأنواع على الآخر ويتغذى احدها على الآخر. ولا واحد منها أنتج لخدمة أغراض الآخرين. الإنسان يمسك ويأكل ماهو مناسب لطعامه، ولكن كيف يمكن إعتبار أن السماء أنتجتها له تماماإن البعوض يمتص من دمه، والنمور والذئاب تلتهم لحمه، لكنا لا نستطيع القول إن السماء أنتجت الإنسان لمنفعة البعوض والذئاب والنمور).

[1]– الهادي العلوي مرجع سابق ، ص 32.

إن هذا الفهم العميق لجوهر العلاقة بين كائنات الطبيعة التي لا تتمايز فيها الإنسان عن غيره من الكائنات الأخرى، إنما تمثل الحقيقة التي يشيرا إليها اليوم دعاة فلسفة البيئة وأخلاقياتها، حيث الدعوة لدى أنصار حقوق النباتات والحيوانات إلىالمساواة بين كائنات الطبيعة و إلغاء التميز المصطنع بين الإنسان والكائنات الأخرى، حيث يحيا الكل مع الكل في تناغم طبيعي ينبغي على الإنسانأن يحفظ توازنه ولا يتعدى عليه بحجة أنه الأرقى و الأقوى ... إلخ[1].

ولعل هذا ما أشار إليه لاوتسي في كتابه(الطاو) حينما قال في الفصل التاسع والعشرون مخاطبا الإنسان (أتحسب أنك قادر على تولي أمر العالم وتحسينه ؟أنا لا أرى ذلك ممكنا ، العالم مقدس ولا يسعك تحسينه، ولو حاولت تغييره لكان خرابا...).

إن هذا التحذير المبكر من أن يتصور الإنسانأنه قادر على تغيير العالم وقيادته وتحسينه، إنما هو أول تحذير يطلقه فيلسوف للتأكد من أن محاولاتالإنسان تغيير العالم أو التلاعب بالطبيعة يعني ببساطة خرابها[2].

ومن المعروف عن الفلسفة الطاوية أنبها دعوه إلى ما يسمونه اللافعل Wu wei، حيث يقبع الطاو كما يقول لاوتسي _ في اللافعل، ولا تعني هذه الدعوة النهي عن الفعل بشكل مطلق، بل تعني بكل بساطة أن على الإنسانألا يفعل شيئا ليس طبيعيا، فالمقصود هنا إذن التوقف عن أي فعل مخالف للطبيعة، والإقلال من النشاط

[1] _

[2] – هادي العلوي، مرجع سابق، ص 45 .

والإنساني الخارجي، حتى يظل الإنسان متمتعا بالراحة النفسية الجيدة وبقدر كبير من الهدوء والسكينة، ولا يعني ذلك من جانب آخرأنه ليس ثمة فعل سيجري في الطبيعة إذا ما قلل الإنسان من فعله، لأنه –كما يضيف لاوتسي– (لاشي يبقى غير مفعول، إذا الملوك والسادة لزموا ذلك، تتطور العشرة والائتلاف تلقائيا)،كما يقول في عبارة أكثر وضوحا: (الخير يحق لا يفعل شيا، ولكنه لا يدع شيا غير مفعول).

واذا سالنا كيف يتم ذلك اللا فعل، يجيبنا **لاوتسي** : "افعل الأقل الأقل حتى تستكمل اللا فعل، و إذا لا تفعل شيا فلن يبقى شي غير مفعول، العالم يقوم على ترك الأمور لمجاريها ،ولا يمكن أن يدار بالتدخل"، وقد وافق كل تلامذة الطاوية على كلام أستاذهم، فهاهو **كورشيانغ** يعلق على أحد نصوص أستاذ له يدعى **تشونغ تسي،** وهو فيلسوف طاوي عاش مابين 369_286 ق.م قائلا :" الطيور، البهائم،و جميعا لأشياء راضية بطبيعتها..ومادام لكل واحد تحصيل فعلي فما الحاجة إلى النشاط المصطنع، الكل يتمتع ببساطة "[1].

وهذا شارح آخر يدعى فونغ يقول معبرا عن ذلك : " مادامت كل الأشياء ترنو إلى السلام، فلما لا نتركها تحصل عليه بنفسها ".

[1]– سامي محمود، **الفلسفة و البيئة**، دار الصفاء، بيروت، لبنان، 1998، ص 60 .

وقد بينت هذه الرواية المهادنة للطبيعة والداعية إلى احترامها، وجعل كل ما فيها يهنأ بطبيعته دون تدخل من البشر، بلغت ذروتها عند **تشوانغ** ، حينما يقول في نص بالغ الدلالة:

(الممكن ممكن ، والمحال محال، التاو (الطاو) يجعل الأشياء ماهي عليه (يعطيها ماهيتها) وأيشيء ماهي ، وأي شيم أليس هي، كل شي هو بعض لشيء، ليس بعض لشيء أو غير صالح لشيء، يوجد ألواح وسقوف و أساطين، قباحة وحسن غريب وفوق العادي، وهذه كلها تتواجد بالكاو وتغدو متماثلة، القيام بالتمييز هو القيام ببعض الانشاء ، ولكن الانشاء هو التفكيك نفسه، وبالنسبة للأشياء ككل لا وجود للانشاء والتفكيك فهي تتجه للوحدة والتدامج، الذكي وحده يدرك وحدة الأشياء ، وهو بالتالي لا يصنع تمايزات ، و إنمايقفو المشترك العادي، المشترك والعادي هما الوظائف الطبيعية للأشياء والتي تعبر عن الطبيعة المشتركة للجميع

وباتباع الطبيعة المشتركة تكون الأشياء السعيدة. واذ تكون سعيدة تقترب من الكمال وكمالها توقفها. فهي تقف وان كانت لا تدري انها واقفة ذلك الطأو)[1].

إن هذا النص البديع في احترام الطبيعة لا يقارن بنصوص بول و تايلور صاحب أخلاقيات احترام الطبيعة غبر النظرية عن وجهة النظر المتمركزة حيويا(التي تعارض الأخلاق البيئية المتمركزة بشريا، والداعية إلى النظر إلى الأنواع الحية

[1]– سامي محمود، مرجع سابق، ص 62 .

الأخرى كما ننظر إلى أنفسنا، نراهم كائنات تمتلك خيرا وتسعى لتحقيقه تماما كما نمتلك خيرا ونسعى لتحقيقه). ان تأيلور يقول صراحة انه(عندما نرفض دعوى تفوق البشر في الجدارة أي في القيمة على الأشياء الحية نكون مستعدين لتبني مواقف الاحترام .. ان رفض مفهوم التفوق البشري يستلزم نقيضه الأيجابي :مبدأ عدم التحيز ضد الانواع الحية). ان المسلمة الرئيسية لهذا المذهب البيئي المعاصر هي بنص تأيلور(ان الاعتماد المتبادل بين جميع الكائنات الحية هو نظام موحد عضويا يشكل توازنه واستقراره الشروط الضرورية لتحقيق خير مجتمعاته الحيوية المكونة له).

ان هذه النظرة البيئية المعاصرة للتكامل بين انشطة الكائنات الحية دون النظر إلى مركزية البشر هي ذاتها التي دعا اليها فلاسفة الطأوية بوضوح. وانظر معي إلى ما قاله تشوانغ تسي معبرا عن ذلك (من يعرف عمل الطبيعة وعمل الإنسان هو من يعتبر في العادة كاملا . من يعرف علم الطبيعة يعيش تبعا للطبيعة،من يعرف عمل الإنسان يغذي ماهو غير معروف في معرفته بما هو معروف).(فلا الطبيعة ولا الإنسان ينبغي لهما اسقاط الآخر).ويؤكد ذلك شارحه كووشيانغ فيقول موضحا ان : (الصادق يوحد الطبيعة بالإنسانويساوي بين جميع الأشياء .لا وجود عنده للتعارض بين الأشياء ولا تقاهر بين الطبيعة والإنسان)[1].

[1]– https://qira2at.com/category ، اطلع على الموقع في 2016 /02/21 على الساعة : 10:20 .

لاشك اننا نستطيع وبدون خوف من الوقوع في المغالات : ان فلسفة البيئة وبمعناها المعاصر وخاصة لدى دعاة الاخلاق البيئية الرافضة للتمييز البشري والداعية إلىالمسأواة بين كائنات الطبيعة بما فيها الإنسان انما منبعها الاصلي لدى هؤلاء الفلاسفة الطأويون وعلى راسهم لأوتسي صاحب كتاب (الطأو) أو(الطريق الفضيلة) كما نقله إلى العربية تحت هذا العنوان د.عبد الغفار مكأوي

رابعا: الفلسفة البينية عند اليونان

و إذا تركنا الشرق الأوسط واتجهنا إلى اليونان سنجد أن لفظة (ايكولوجيا) لفظة يونانية، و إن كانت ليست من الألفاظ اليونانية القديمة.

ويرجع تاريخ استخدامها الحديثلهيكل **Hacckel** عام 1873م، وقد استخدمت في معجم اوكسفورد للغةالانجليزية عام 1891م، وقد عرفت اللفظة في هذا المعجم بأنها (علم الإقتصاد الحيواني والنباتي أو بنها فرع من فروع علم الحياة يبحث في العلاقة بين الكائنات الحية والبيئة التي تعيش فيها، كما يبحث في عادات هذه الكائنات و أساليب حياتها وما أشبه ذلك.

إذن فعلم الايكولوجيا، ذلك العلم الذي يبحث في العلاقة بين الكائنات الحية والبيئة المحيطة قديم قدم اليونان، بل هو قديم قدم الشرق القديم كما قلنا فيما سبق، وان كان سارطون يعتبره قديم قدم ارسطو فقط، فإننا نرى أنه سبق ارسطو و فلاسفة اليونان السابقين عليه، الطبيب القديم ابقراط الذي ولد عام 460 ق.م. في جزيرة كوسي،

حيث كان ابقراط فعلا مؤسس علم المناخ الطبي وصاحب أول رسالة لم يخامر الشك احد في نسبيتها إليه، وكانت بعنوانالأهوية والأمواه و الأماكن)، وهي تصف اثر طبيعة الأرض والمناخ في الصحة و الأخلاق، إذ يوضح ابقراط في هذه الرسالة أو ذلك الكتاب أنه ينبغي للطبيب أن يوجه انتباهه التام إلى المناخ في كل منطقة من المناطق وا ٍلى تقلبات الطقس الناجمة عن تغيير الفصول وعن مدى التعرض للمؤثرات المتباينة وطبيعة ما يتيسر لنا من الماء والطعام وما إلى ذلك[1].

ويؤكد على أنه ينبغي دراسة كل مسالة طبية في جوها الجغرافي والبشري الخاص، لأن الأمراض تختلف باختلاف الأماكن تبعا لتباين طبيعة سطح الأرض واختلاف المناخ وتفاوت الطبيعة الإنسانية.

وتأييدا لوجهة النظر هذه يقدم ابقراط عددا كبيرا من الأمثلة عليها مما جمعه خلال أسفاره المختلفة، وقد خصص ابقراط الجزء الثاني من هذا الكتاب من الفصل الثاني عشر إلى الفصل الرابع والعشرون، لمعالجة تأثير المناخ والبيئة في الطباع الأوروبية والأسيوية أو بين الهيلينية والبرابرة، ولم يتوقف إسهام ابقراط عند هذه النظرة الفلسفية عن أثر البيئة وتطبيقها في علم الطب عند هذا الحد، بل أنه في كتاب الأوبئة وخاصة الأول والثاني من أجزائه، والذي يعد من أروع المؤلفات العلمية القديمة، قدم مجموعة من (الأنظمة الصحية) ومجموعة من القصص الإكلينيكية، ووصف في

[1]– أحمد العنزي، **البيئة في القرن الواحد و العشرين**، دار الفتح، الرياض، السعودية، 2000، ص 47 .

هذه الأنظمة الصحية ملابسات المناخ و أحوال المرض العامة في مواضيع متعددة، وخاصة في جزيرة تاسوس التي كان يعرفها جيدا فيما يبدو، أما القصص الكلينيكية التي رواها قد بلغت اثنتان و أربعون انتهت خمسة وعشرون منها بالوفاة وقد أورد سارتون العديد من هذه الحالات وبعض القصص[1].

ولعل هذا الاهتمام لابقراط بمدى تأثير البيئة على صحة الإنسان هو ما لمسنا تأثيره فيما بعد عند كل الفلاسفة اليونان وخاصة ارسطو وفلاسفة الكلبية و أهل الرواق[2].

أما ارسطو فقد رصد العديد من الظواهر البيئية في مؤلفاته المتعددة عن الحيوان، بحيث يمكن القول مع سارتون بأنه(ادخل البحوث البيئية في الدراسات العلمية).

ولنأخذ مثال واضح على ذلك من دراسة ارسطو لتاثي الاحوال البيئية والمناخية على صحة الحيوان وخصوبته من أمراضه في كتابه(تاريخ الحيوان)حيث يقول بدقة العالم وحصافة الفيلسوف:(و أجناس الحيوان تخصب ويحسن حالها في أزمان وأوقات مختلفة ولا يعرف ذلك في أوان شدة الحر و البرد بنوع واحد، وأيضا صحتها وسقمها يختلفان ولا يكونان في أزمان متفقة. والقحط واليبس و الهواء أحسن للطير من غيره، فإنه يصح ويحسن حاله إذا كان قحط، ويبيض ويفرخ ولا سيما الحمام البري. أما أصناف السمك فهي تخصب ويحسن حالها إذا كثرت الأمطار ماخلا أصناف كثيرة منها، فأما القحط فمخالف لها، و إنما يوفق القحط لجميع أصناف

[1] – أحمد العنزي، مرجع سابق، ص 48 .

[2]– عاهد العاسمي، **الوعي البيئي**، مجلة الدوحة، العدد 91، الدوحة، 2015، ص 95 .

الطير لقلة شربه، فما كان من الطير معقف المخالب لا يشرب شيئا من الماء البتة كما قيل أولا، فأما أصناف الطير الذي ليس له معقف المخالب فهو يشرب من الماء شربا يسيرا، فأما أجناس السمك فيكون أخصب و أحسن حالا في السنين الكثيرة المطار، وعلة ذلك أن طعامها يكون أكثر[1].

ويقول كلى: ماء المطر أوفق لها من غيره مثل موافقته لجميع نباتات الأرض، فإن أصناف البقول و إن كانت تسقى فإنها تكون أخصب و أجود و أطيب إذا أصابها ماء السماء، والعلاقة الدالة على ذلك من قبل أن كثير من أصناف السمك ينتقل من ناحية بنطوس في أول الصيف لحال كثرة الأنهار التي تصب إلى البحر الماء يكون أعذب، ومع سيل الأنهار يقع في تلك الناحية من البحر طعم كثير، وأيضا كثير من السمك يعوم ويخرجمن البحر إلى الأنهار ويخصب في تلك الأنهار، و بصفة عامة فإن جميع المرافق التي بها مراع واسعة جيادها تكون أجود وأكثر سمكا منغيرها، و الأمطار التي تكون في الصيف أوفق للسمك من غيرها، و إذا كان الربيع والصيف والخريف مطيرا والشتاء صاحيا قليل الامطار يخصب السمك..)

وعلى هذا النحو تبدو دراسات ارسطو للنبات والحيوان وكذالكالإنسان باعتبارهم الكائنات الحية التي لابد أن تتكيف مع البيئة و تتعايش معها بنفس القدر الذي توفره البيئة لهذه الكائنات من إمكانيات الاستمرار الحياة والتغذي على مابها من خيرات.

[1]– أحمد العنزي، مرجع سابق، ص 49 .

وان كان تركيز ارسطو على بيان اثر البيئة على الحيوان والنباتات، فقد غاب عن دراسته الاخلاقية، نظرا لأنه كان يظن أن الأخلاق تخص الإنسان وحده، وكان يتصور أن الإنسان هو الكائن الأعلى والأقدر على الإنتصار على الطبيعة، ولذا لم يهتم كثيرا في دراسته حول الإنسان ببيان أثر البيئة على صحة و أخلاقيات الإنسان، ولم يتسائل عن كيفية وصورة العلاقة بين الإنسان والبيئة بنفس القدر الذي خصصه لدراسة علاقة الحيوان بالبيئة[1].

وعلى عكس ذلك سنجد أن فلاسفة المدرسة الكلبية قد ركزوا على هذه العلاقة بين الإنسان والبيئة الطبيعية التي يعيش فيها، وكانوا شديد الحرص على مناشدة الإنسان بالعودة إلى الطبيعة وفقا لها وليس العكس، فهذا هو ديوجين الفيلسوف الكلبي الشهير الذي عاش فيها بين عام 404_323.ق.م يهتم بالعيش وفقا للطبيعة لدرجة أنه يوحد بين هذا والفضيلة، فالإنسان يكون لديه فاضل بقدر ما يحيا حياة الطبيعة البكر دون الانغماس في حياة الترف واللذة التي توفرها حياة المدينة، ولم تكن هذه مجرد دعوة فلسفية نظرية، بل كان ديوجين حريصا على أن يضرب المثل بنفسه باستمرار في كل مكان يدعى إليه من أخلاق طبيعية تحرص على التوافق بين الإنسان والبيئة الطبيعية من ناحية وبين بقية الكائنات الحية من جهة أخرى، فقد كان ديوجين زاهدا في كل مظاهر الترف والمدينة، حيث كان يلبس ملابس

[1]– عاهد العاسمي، مرجع سابق، ص 111 .

المتسولين ويحمل جرابهم وعصاهم كدليل على اكتفائه بما هو ضروري جدا من المأكل والملبس، وقد كان في حياته يحسد الحيوان على حياته البسيطة المتوافقة مع البيئة الطبيعية، لدرجة أنه كان يقلد الحيوانات في أكل مما يأكلون وينام على الأرض، كما كان يقضي حاجته ويمارس الحب على مراء من الناس كما يفعل الحيوانات، ولما رأى طفل يشرب بيديه ألقى هو الأخر الكوب ليشرب بيديه[1].

ومن القصص ذات الدلالة على هذا التوافق بين ديوجين بين العيش الطبيعي والزهد في مطالب الحياة الدنيوية المدنية والفضيلة، قصة ديوجين مع الاسكندر الأكبر، حيث طلب الإسكندر روايته فلما رفض ديوجين ذهب هو إليه ليجده مستلقيا على الأرض يستمتع بضوء الشمس فقال له: أنا الاسكندر الأكبر، فأجابه : أنا ديوجين، فقال له الملك: اسالني أيشيء تريد، فأجابه: ابتعد حتى لا تحجب عني ضوء الشمس، فما كان من الاسكندر إلا أن قال: لو لم أكن الاسكندر لتمنيت أن أكون ديوجين.

لقد أكد ديوجين بذلك على أن المرء لا يكسب قيمته من المناصب والسلطان، بل من الإكتفاء بالحياة البسيطة الطبيعية، وقد قال ديوجين في ذلك : أن الآلهة قد وهبت الإنسان الحياة السهلة المريحة، ولكن الإنسان الذي عقدها بالتلف على الترف، وهذه

[1]– سليم أبو حامد، **البيئة و الإنسان**، دار الإيمان، مصر 2003، ص 33 .

دعوة من ديوجينإلى احترام الطبيعة والعيش وفقا لها، وما أشبهها بدعوة علماء الفلسفة الطاوية في الصين القديمة.

وقد واصل فلاسفة الرواقيون والأيمان بهذه المقولة الكلبية (العيش وفقا للطبيعة) لكنهم طوروها بعض الشيء،وقد كان زينون مؤسس الرواقية أول من أطلق هذا الإسم على الرواقيين في كتابه(عن طبيعة الإنسان) قاصدا بذلك التأكيد على أن الغاية التي يسعى إليها السلوك الإنساني هي حياة لفضيلة،وهي ذاتها الحياة وفقا للطبيعة، وقد أيده في ذلك كل من كلياتش في كتابه(عن اللذة) وبوسيدونيوس وأيضاهيكاتو في كتابه(عن الغابات) وقد قصدوا جميعا ليس فقط العيش وفقا للطبيعة بالمعنى الكلبي، بل أيضا وفقا لطبيعتنا الإنسانية الخاصة، باعتبارها جزء من طبيعة الكون ككل[1].

وهذا يعني ببساطة التأكيد على عدم التعارض بان يحيا الإنسان حياة موافقة للطبيعة الخارجيةوكذالك وفقا لعقله الواعي الذي ميزته به الطبيعة، إذ أن مهمة هذا العقل عند الرواقيين هو فهم هذه الطبيعة الخارجية، بحيث يعرف كيف يتعامل مع ظواهرها وكيف يتكيف معها.

إن على الإنسان في نظر الرواقيين ان يعيش وفقا للطبيعةالعاقلة، و أن لا يفعل مع ذلك إلا ما يتوافق مع العقل الكوني المشترك الذي يسري في كل شيء في هذا العالم

[1]– سليم أبو حامد، مرجع سابق، ص 35 .

الطبيعي، وعلى ذلك تكون فضيلة الإنسان السعيد عندهم هي أن يحيا حياة تتوافق مع هذا العقل الذي يحكمنا ويحكم الكون ككل.

والغاية القصوى لديهم من ذلك هي أن(على الإنسان أن يحسن التأمل والتفكير ليختار الأشياء الموافقة للطبيعة ويسلك وفقا لها).

ولقد ضرب الرواقيون بحياتهم وفلسفتهم عبر أجيال المدرسة الثلاث من الفلاسفة أروع الأمثلة على التوافق مع الطبيعة في سلوكهم لدرجة إنهم اتهموا أنهم يؤمنون بأن الإنسان كدمية في يد القدر يخضع لكل ماتجري به تصاريف القدر بشكل سلبي، لكن الحقيقة هي أنهم كانوا يؤمنون بان كل ما يحدث في الطبيعة خير، و أن على الإنسان أن يدرك طبيعة الدور المنوط به في هذا العالم أيا كان قدره عبدا أو وزيرا أو حتى ملكا، و أن يؤدي هذا الدور وفقا لمبدأ الواجب[1].

وهذا يعني أن خضوعهم لتصاريف القدر وتوافقهم مع الطبيعة سواء الخارجية أو الخاصة لم يكن خضوعا سلبيا، بل كانوا عادة ما يتصرفون طبقا لمبدأ الواجب الذي يمليه عليهم الدور.

لقد دعا سينكا على سبيل المثال لأن يتعاطف الإنسان مع الطبيعة كما تتعاطف هي معه، وقد دلل بذلك بقوله: (إن أعين السماء تتلألأ بالدموع لمطالب الإنسان)، و أن كل الكائنات مهما تضائل حجمها تقوم بدورها الطبيعي لخدمة الإنسان حتى

[1]– سليم أبو حامد، مرجع سابق، ص 36.

البراغيث خلقت لتقوم بدورها الطبيعي في ايقاظ الإنسان من نومه العميق، كما دعا هو وكل الرواقيين إلى التعاطف بين البشر و الأخوة العالمية، نظرا إلى أن كل البشر متساوون بالطبيعة، فالبيئة الطبيعية هي المسرح الذي هيأه الإله لحياة الإنسان، وعلى الإنسان أن يحترم كل ما في هذه البيئة، لأنها تقوم بدورها في خدمته، كما عليه أن يتوافق معها و ألا يتدخل فيها إلا بالقدر الذي يحفظ عليه حياته الطبيعية البسيطة الزاهدة في كل ما يفوق ذلك، إنهم في حبهم للطبيعة اقرب ما يكونون دعاة للإيكولوجيا العميقة من فلاسفة البيئة المعاصرين.

خامسا: فلسفة البيئة في المسيحية والاسلام

1- في المسيحية:

من المعروف أن الأديان السماوية الثلاثة هي دعوة إلى الإيمان بالله الذي هو خالق العالم الطبيعي والبشر، وقد استخلف الله البشر ليكونوا حفاظا للأمانة وعبادا له في نفس الوقت[1].

ومن ثم فكل مؤمن بهذه الديانات يعني أن بدوره في الوجود الظاهر إنما هو طريقة إلى الحياة الآخرة، و أنه بقدر ما يكون دوره في الحياة الأولى خير وملئ بالاخلاق الحسنة والتفاعل الراقي مع الآخرين سواء من البشر أو من الكائنات الحية الأخرى، بقدر ما سيلقى المصير الحسن في الحياة الآخرة.

[1] _

ولذلك فقد تعددت الآيات التي تبشر المؤمنين العابدين المحافظين للتعاليم الدينية والعاملين بها بالمصير الحسن والثواب المبين في الحياة الآخرة.

وفي المسيحية كثرت الإشاراة التي تضمنها الإنجيل وتضمنتها كلمات السيد المسيح حول الحفاظعلى البيئة، فمن الحث على الطهارة إلى وصف المؤمن بالأرض الطيبة، إلى الدعوة إلىالتأمل في الطبيعة، إلىالتأكيد بان الشريعة والناموس في الكتاب المقدس إنما هما توجيه إلى محبة الله ومحبة الله تتجسد في محبة الآخرين، لذلك وجب على المؤمن السعي للسلام والمصالحة ليس من نفسه فقط، بل مع الله والآخرين والبيئة المحيطة التي يعيش فيها، ومن تعاليمه عليه السلام: (أحبوا بعضكم بعضا كما أنا أحببتكم.. مامن حب أعظم من هذا أن يبذل الإنسان نفسه عند احبائه.. أحبوا أعدائكم، باركوا لأعينيكم ، احسنوا إلى مبغضكم، وصلوا لأجل الذين يسيئون إليكم ويطردونكم)[1].

ومن اقواله أيضا:(فليضيء نوركم هكذا قدام الناس لكي يروا أعمالكم الحسنة وليمجدوا أباكم الذي في السموات)، وكذلك: (أنتم ملح الأرض، ولكن إذا فسد الملح فبما يملح.. لا يصلح بعد لشيءإلا لأن يطرح خارجا ويداس من الناس).

وقوله كذلك: (الإنسان الصالح من كنز قلبه الصالح يخرج الصلاح، والإنسان الشرير يخرج من كنز قلبه الشر).

[1] _

وعلى ذلك فإن الديانة المسيحية تؤكد على أن المسؤولية التي تقع على كل واحد من المؤمنين بها تتمثل في الحفاظ على الخليفة المقدسة نقية وطاهرة وصافية، و أنه بجانب الملوثات البيئية المادية يوجد(التلوث الفكري) الذي يجب أن يبقى ويصفى لأنه أصل كل الشرور.

والحقيقة أن التلوث الفكري وخاصة هذه الأيام هو مرض العصر، فقد أثر من خلال تياراته المتعددة الإتجاهات والمصادر وسمح للدول العظمى باستعمال الأسلحة الفتاكة النووية والكيماوية لإبادة كل الكائنات الحية، واستخدام التكنولوجيا للأضرار بالإنسان وخليقة الله الجميلة التي وجدت لصالحه ونفعه، فحول إلى طرق غير شرعية، وكان عليه أن يأخذ منها لخيره ولخير غيره كما قال القديس بولس : (كل الأشياء تحل لي، ولكن ليس كل الأشياء توافق)[1].

والحقيقة أن تعاليم الدين المسيحي والكنيسة قد ساهما عبر العصور و الأجيال في مكافحة التلوث البيئي بكافة أشكاله باعتبارهما معا دعوة مستمرة للحب والتعاطف، الحب والتعاطف ليس بين البشربعضهم بعض فقط، بل أيضا بين البشر والطبيعة الخاريجية بكافة صورها وكائناتها .

[1] _

2- في الاسلام:

أما في الإسلام فنجد أنفسنا أمام رؤية واضحة لأهمية البيئة الطبيعية والحفاظ عليها من أي سوء، كما نجد أنفسنا أمام عشرات الآيات والأحاديث التي تحدد فلسفة الإسلام البيئية التي استبقت كل الرؤى المعاصرة في هذا المجال[1].

إن الإسلام بداية ينظر إلى الكون ككل- بما فيه من كائنات وبشر- على أنه كائن حي له قيمته الجوهرية، ويوضح القرآن الكريم ذلك من خلال التأكيد على أنه مامنشيء في الوجود إلا وهو يسبح بحمد الله، وفي هذا مافيه من الدلالة على أن كل مافي الوجود يسبح بالله. انظر إلى قوله تعإلى: **(ألا ترى أن الله يسبح له من في السموات والأرض والطير صافات كل قد علم صلاته وتسبيحه والله عليم بما يفعلون)** . النور: 41

ومن هنا فقد اشتمل القرآن على آيات كثيرة، تأمر الرسل والمؤمنين عموما بضرورة احترام كل مافي الطبيعة والحس على فعل الخيرات والإبتعاد عن الشرور، انظر إلى قوله تعإلى: **(يأيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم).** المؤمنون:51.

وانظر إلى قوله تعالى: **(فمن يعمل مثقال ذرة خيريره ومن يعمل مثقال ذرة شر يره).** (الزلزلة : 7-8).

[1] -عاهد العاسمي، مرجع سابق، ص 42 .

وثمة دليل آخر على أن الطبيعة لها قيمة الجوهرية الذاتية في الإسلام، حيث أن كلمة (مسلم) لا تطلق فقط على الإنسان الذي يعتنق الإسلام، و إنما تطلق على واقع الحال على الكون كله، والفرق بين الطبيعة والإنسان كما يوضحه " **ابراهيم أوزدمير**"أستاذ الفلسفة والبيئة والأديان في جامعة انقرة هو أنه (إذا كانت المخلوقات الأخرى تسير تلقائيا وراء فطرتها فإن الإنسان لابد له أن يتبع فطرته، هذا التحول من التلقائية إلى الإلزام هو امتياز حصري ومجازفة خاصة يتحملها الإنسان) والطبيعة لا تحيد عن السنة الكونية والقوانين التي وضعها الله لها، بينما الإنسان مخلوق حر له حق الإرادة والاختيار، ومن ثم فإن إرادة الإنسان الحرة هي ميزة كبرى تضعه في أعلى مرتبة بين المخلوقات كما أنها في الوقت ذاته عبء عليه[1].

ولأن الإنسان يحتل الصدارة بين المخلوقات فكان لزاما عليه أن يتولى زمام المبادرة والقيادة ويتحمل المسؤولية اتجاه جميع المخلوقات الأخرى وكل مافي الكون، وقد فوض الله البشر لأعمار الأرض وجعل الإنسان خليفته فيها، وكلمة خليفته هنا يقصد بها الوصي الأمين على الأرض انظر قوله تعإلى: " **وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما أتاكم إن ربك سريع العقاب وانه لغفور رحيم**". (الانعام :165).

[1] _

وهذا يعني أن الإنسان إذا أخفق في مسؤوليته ولم يراع الله في الأمانة التي حملها إياه وسيلقى العقاب بما اقترفت يداه .

إذن فالإنسان باعتباره خليفة في الأرض وهو قد ارتضى حمل الأمانة **(إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبينا أن يحملنها وأشفقنا منها وحملها الإنسان)**. (الاحزاب : 72).

وعليه مسؤولية كبرى تجاه البيئة وتجاه ما فيها من نباتات وحيوانات بل واتجاه كل الموجودات، ومن البديهي في ضوء ذلك أنه إذا كان البشر يلوثون البيئة ويدمرون مواردها ويستنزفون خيراتها، فإن في هذا إضرار بحقوق الأجيال المقبلة، ولذلك وجب على الإنسان المستخلف في الأرض أن يهب للدفاع عن هذه الحقوق، و أن يرعى مصالح الأجيال التالية ويرعى حقها في العيش في بيئة صحية مناسبة، وقد تناول القرآن هذا الأمر في آيات عديدة منها: " **وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين**". (الاعراف : 31)، " **ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها ذلكم خير لكم ان كنتم مؤمنين**". (الأعراف : 85).

وفي ضوء هذه الآيات والأحاديث النبوية الشريفة وضع الإسلام مجموعة من المبادئ التي تمثل قوانين وقواعد عامة للتعامل مع البيئة وحمايتها ورعايتها،ويمكن إجمالها فيما يلي :

أ ـ **درء المفاسد:** وهذه قاعدة شرعية تعني أن درء المفاسد وسيلة لحماية المجتمع من أي أخطار محتملة قبل أن تحدث، وهو نفس ما يحاوله علماء البيئة في العصر الحاضرفيما يسمونه تقييم الضغط البيئي **Environment impact Assesement** الذي تطرح فيه البدائل، ويختار اقلها ضرا لدرء المفاسد[1].

ب ـ لا ضرر ولا ضرار: وهذا مبدأ شرعي يعني أن الإسلام لا يسمح للمؤمن به بأي شكل من الأشكال الضرر، سواء في ممتلكاته أو ممتلكات غيره، ومن هنا تبرز نظرية الإسلام في عدم التعسف في استعمال الحق في الشريعة الإسلامية، فليس للمسلم أن يضر بما يملكه أو أن يستخدمه في الأضرار بالآخرين.

ج ـ الدعوة إلى التوسط والاعتدال : فقد أمر الإسلام إتباعه في أن يتوسطوا في كل شي، و أن يتصرفوابإعتدال، وقد عبر عن ذلك قوله تعإلى: " **وكذلك جعلنكم أمة وسطا** ".(البقرة : 143).

وقد نهى الإسلام عن الإسراف في أيشيء حتى ولو في ماء الوضوء، فقد روي عبد الله بن عمر أن رسول الله (صلى الله عليه و سلم) قد مر بسعد وهو يتوضأ **فقال: ماهذا الاسراف؟، فقال سعد: أفي الوضوء إسراف ؟، قال: نعم، و إن كنت على نهر جار.**

[1] – سليم أبو حامد، مرجع سابق، ص 39.

د ـ **حمأية البيئة من التلوث** : وهذا المبدأ يبدو في نهي الإسلام عن الفسادفي الأرض بما فيه إفساد البيئة وتلويثها، فالإفساد ممنوع شرعا بقوله تعالى : " **ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون**".(الروم : 105) .

والفساد في هذه الآية إشارة إلى ظهور التدهور في المحيط الحيوي للبيئة بشقيها البري والبحري، وقد أرجعه القرآن الكريم إلى أنه فعل من أفعال الإنسان الذي ينبغي الإقلاع عنه وعدم التمادي فيه حفاظا على التوازن البيئي[1].

والعجيب في ذلك أن الإسلام نهى عن ذلك حتى في الحروب، فقد أوصى الرسول عليه الصلاة والسلام جنود جيشه التي كان يتأهب للرحيل في غزوة مؤتة قائلا: لا تقتلن إماء ولا صغيرا رضيعا ولا كبيرا فانيا ولا تحرقن نخلا ولا تقلعن شجرا ولا تهدموا بيوتا).

والحقيقة أن هذه الوصايا تمثل تحديا كبيرا لمن يدافعون الآن عن البيئة، وهم من فعلوا كل مافي وسعهم لتدمير ها، وخاصة في حال حروبهم مع غيرهم من الأمم.

هـ ـ **الرفق بالحيوان:** لقد أكد القران والأحاديث النبوية على حقوق الكائنات الحية الأخرى وخاصة الحيوان، ونهى عن قتلها وتسخيرها لغير ماخلقت له، كما نهى عن عمليات الصيد الجائر التي تقضي إلى انقراض بعض أنواع الحيوانات.

[1] ـ

كما نهى كذلك عن تحميل أي حيوان ما لا يطيق، ولنا في قول رسول الله (صلى الله عليه و سلم) :(**لا تتخذوا دوابكم منابر**)، تأكيدا على ذلك، كما أنه (صلى الله عليه و سلم)هوالقائل : (**من قتل عصفورا عبثا عج_ أي رفعه صوته بالشكوى _ إلى الله يوم القيامة. يقول يارب إن فلانا قتلني عبثا، ولم يقتلني لمنفعة**)، وفي هذا مافيه من دلالة على أن كل ما من شأنه الإضرار بالحيوان وتسخيره في مالم يخلقه الله أو قتله أو صيده دون مراعاة للضوابط الشرعية والضرورات الحياتية، إنما هي أفعال مرفوضة ومنهي عنها شرعا. وفي هذا أيضا ما فيه من استباق لكل دعاة حفاظ وحماية البيئة من فلاسفة وعلماء البيئة المعاصرين[1] .

وعموما فإن هذه المبادئ والقواعد التي أقرها الإسلام وحرصت عليها شريعته، إنما تتضمن ما يمكن أن نعتبره فلسفة متكاملة حول البيئة يمكن أن تكون معينا لكل من يهتم بفلسفة البيئة المعاصرة، وهي في حد ذاتها تمثل سبقا جديرا بالملاحظة والتأمل من قبل هؤلاء الفلاسفة وكل المهتمين بالبيئة و أخلاقياتها، حيث إنها تتضمن –حسب ما عرضناه له– من قبل جزما من القيم تسعى إليها فلاسفة البيئة المعاصرة سعيا جثيا مثل:

[1]– منير ساعد الأسدي، **المجتمع و البيئة**، دار الوحدة، لبنان، 1992، ص 302 .

أ- قيم المحافظة :

وهي تلك القيم التي تهتم بتوجيه سلوك الأفراد نحو المحافظة على مكونات البيئة، وتشمل: المحافظة على نقاوة الغلاف الجوي، وعلى نظافة الثروة المائية، وعلى رعاية الثروات النباتية والحيوانية، وعلى استخدام الثروات المعدنية واللامعدنية دون الجور على حقوق الأجيال القادمة، وعلى نظافة الطرقات والبيوت بما فيها المساجد وبيوت الله والبيوت العامة، وكذلك الحفاظ على الصحة البدنية والنفسية، وعلى مراعاة الهدوء وتوفير الراحة للجميع[1] .

ب- قيم الاستغلال:

وهي القيم التي تختص في توجيه الأفراد إلى الإستغلال الجيد لمكونات البيئة، وتتضمن عدم الإسراف وعدم التبرير والبعد عن الترف، والاعتدال والتوازن في كل شي، حيث يدعو الإسلام كما أشرنا من قبل إلى الإعتدال في استهلاك موارد البيئة، فيقتصر الإنسان على ما يكفي حاجاته دون إفراط ولا تفريط.

ج- قيم التكيف والاعتقاد :

وهي تلك القيم التي تختص بتوجيه الأفراد نحو التكيف مع بيئتهم، ونحو تصحيح اعتقاداتهم السلبية نحوها، وتشمل الآتي: التكيف مع التغيرات الطبيعية مثل: قسوة

[1]- منير ساعد الأسدي، مرجع سابق، ص 311 .

الظروف المناخية وطبيعة الأرض، وكذلك الإبتعاد عن المعتقدات الخرافية مثل: التعاويذ والتمائم والتبرك بالشجر والكهانة والسحر والتشاؤم[1].

د- قيم جمالية :

وهي تلك القيم التي تهتم بتوجيه قيم الإنسان نحو تذوق جماليات البيئة والاستمتاع بجمال مكوناتها، و قد قال (صلى الله عليه و سلم):(**إن الله جميل يحب الجمال)** وترسيخنا لهذه القيم فقد قال القرآن الكريم : **(ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به من الثمرات مختلفا ألوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود، ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه).**

لاشك أن هذه الفلسفة البيئية التي تضمن القرآن والسنة النبوية بما فيها من حث على الاهتمام بالبيئة واحترام ظواهرها وكائناتها وما يترتب على ذلك من إدراك أثر الإنسان على البيئة والحرص على أن يكون هذا الأثر ايجابيا، و غير هذا وذاك من عناصر الرؤية القرآنيةالإسلامية للبيئة قد أثر بشكل كبير على المسلمين، ولم[2] يعدم بالتالي التراث الفلسفي لدى المسلمين فلاسفة اهتموا بدراسة البيئة والتأثير المتبادل بينها وبين الإنسان، حيث لم يتوقف الأمر عند ابن عبد ربه صاحب(العقد الفريد) الذي كان من أقدم من ذكروا المعنى الاصطلاحي لمعنى البيئة) بل امتد إلى وجود

[1]- منير ساعد الأسدي، مرجع سابق، ص 313 .

[2]-سورة فاطر :27_ 28.

فلاسفة بيئة محترفين، وسنكتفي هنا بمثالين من هؤلاء الفلاسفة علي بن رضوان وعبد الرحمن بن خلدون[1].

سادسا-فلاسفة البيئة في الاسلام

2-1-علي بن رضوان وفلسفته البيئية:

هو فيلسوف وعالم مصري عربي مسلم ولد وعاش في مصر بين القرنين الرابع والخامس الهجريين،وعاش معظم حياته في القرن الحادي عشر ميلادي، حيث تكاد تجمع الروايات عن وفاته عام1061 م، وقد بلغ قمة شهرته كطبيب بارع وهو في الثمانية والثلاثين من عمره، وقد كتب عشرات المؤلفات، بل إن ابن أبي صيبعة يذكر له مائة واثنين مؤلف ورسالته في مجالات الفكر والعلم مختلفة، وخاصة في مجال الفلسفة والأخلاق والسياسة والطب، وقد تتلمذ على مؤلفات ارسطو في المنطق والفلسفة، كما كان تلميذ مخلص لكل من ابقراط وجالينوس في علم الطب.

وربما كانت اهتمامات علي بن رضوان الطبية وتتلمذه على ابقراط هي أساس اهتمامه بالبحث في البيئة، ففي كتابه(رسالة في الحيلة لدفع مضار الأبدان بأرض مصر) درس طبيعة المكان وعناصره البيئية المختلفة و تأثيرها على الإنسان، حيث غطى وبشكل كامل خصائص المكان ومدى سلامة البيئة والمناخ في فصول السنة المختلفة، وربط بين ذلك وبين نوع الأمراض والأوبئة التي تنتشر في مصر، لقد قدم

[1] - **www.mawsoah.net**، اطلع عليه يوم 05/12/ 2015 على الساعة 15: 20 .

ابن رضوان في هذا الكتاب دراسة بيئية ايكولوجية تربط بين عدد من المتغيرات التي تغطي الأسباب والنتائج بطرق جدلية تؤكد علمية المنهج وشموليته ودقته وتكامل فقراته، مما يحاكي الكتب المعاصرة التي تعالج الموضوعات المشابهة.

والحقيقة أن استعراض فصول هذا الكتاب يؤكد أنه يؤسس بالفعل لما نسميه في الفكر المعاصر(فلسفة البيئة)، فقد بدأ الكتاب بفصل عن صفات مناخ مصر ومزاجها، ثم تبعه بفصل تحدث فيه عن اختلاف هواء مصر وما يتولد فيه، ثم بفصل عن الأسباب الستة المحيطة بالصحة والمرض في أرض مصر، ثم بآخر فصول السنة في مصر، وبناء على ذلك انتقد من قالوا بوخم أرض مصر،أما في الفصل السادس فقد درس مناخ المدينة الكبرى في مصر في هوائها وجميع أحوالها[1]. وفي الفصل السابع درس أسباب الوباء وسائر الأمراض، ثم أعقب ذلك بفصل درس فيه ما يسميه بالحيلة الكبرى في حفظ الصحة ومداواة الأمراض، ثم تبع بفصول أخرى درس فيها ما يصلح رداءة الهواء والغذاء بأرض مصر، وما يرفع ضرر الأبدان والأدوية اللازمة لذلك، واختم كل ذلك بفصل عن تفضيل السكن بأرض مصر رغم ما قد تفعله في الأبدان من رداءة.

ولعلنا نلاحظ من خلال هذا العرض لأسماء بعض الفصول هذا الكتاب أنه لم يتوقف عند حدود تحديد موقع مصر الجغرافي والمناخي، و إنما درس ذلك من أجل

[1]– طلعت ابراهيم لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 121 .

غاية أبعد هي بيان أثر كل ذلك على سكان هذا الموقع والذين يعيشون في مناخه وما يمكن أن يصيبهم من أمراض وكيفية علاجها، ثم كانت هناك غاية أخرى هي دراسة كيف تؤثر هذه البيئة على أخلاق سكانها من المصريين وعاداتهم وتقاليدهم، ولم ينس أن يؤكد أن كل هذه الأمراض الجسدية والأخلاقية التي تصيب المصريين نتيجة هذه البيئة التي يعيشون فيها، يمكن علاجها جميعا بما فيها شرور أنفسهم التي اعتبر أنها سريعة القبول للعلاج مثلها مثل أمراض الجسم تماما[1].

أن هذا الكتاب المهم لعلي ابن رضوان قد دخل إلى فلسفة البيئة من الكتب التي تحتاج مزيدا من الدراسات ليس فقط عن ما ورد فيه من جغرافية مصر ومناخها، بل عن فلسفة البيئة التي تضمنها،إذ يمكن اعتباره رائدا لفلسفة البيئة ولأصحاب نظرية الحتمية البيئية في آن واحد.

2-2- ابن خلدون وفلسفته البيئية :

واذا كان علي ابن رضوان قد دخل إلى فلسفة البيئة من خلال تخصصه في مجال الطب، فإن عبد الرحمن ابن خلدون قد دخل إليه من باب موسوعيته الشاملة، فهو قد انفرد بين فلاسفة العالم وعلمائه بأنه صاحب السبق في زمانه على كل علماء وفلاسفة أوروبا في العصر الحديث في تأسيسه لعلم العمران(الاجتماع)،ومن خلاله

[1] – قريد سمير، **دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة و مكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية**، رسالة ماجيستير في علم الإجتماع التنمية، جامعة عنابة، 2006، ص 175 .

درس البيئة الصالحة للعمران البشري، وميز بينها وبين البيئة غير الصالحة لهذا العمران[1].

لقد ولد ابن خلدون في تونس في غرة رمضان من عام 732هـ الموافق للسابع والعشرون من مأي 1332م، ومات في القاهرة في السادس والعشرين من شهر رمضان أيضا عام 808هـ الموافق للسادس والعشرين من مارس عام 1406م. وقد قضى مسيرة حياته في السفر بين البلدان العربية واطلع على تاريخها ودرس جغرافيتها، فضلا عن اهتمامه بدراسة احوال العجم والبربر أيضا، ومن ثم دراسة بيئاتهم و أحوالهم، ومدى العلاقة بين كل هذه البيئات وبين عقائد و أخلاق وحضارة سكانها[2].

وقد اتضح ذلك من خلال مقدمة كتابه (**كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**)، حيث بدأ ابن خلدون هذه المقدمة بعرض للأقاليم الجغرافية السبعة للمعمور من الأرض، ثم أوضح في المقدمة الثالثة فيه(المعتدل من الأقاليم والمنحرف وتأثير الهواء في ألوان البشر والكثير من أحوالهم) حيث نجده يقول : (إن المعمور من هذا المنكشف من الأرض، إنما هو وسطه للإفراط الحر في الجنوب منه، والبرد في الشمال، ولما كان الجانبان من الشمال والجنوب متضادين في البرد والحر وجب أن تتدرج الكيفية من

[1] – قريد سمير، مرجع سابق، ص 176 .

[2]– منير السمالوطي، **النظرية الإجتماعية**، دار الحرية ، مصر، 1993 ، ص 48 .

كليهما إلى الوسط فيكون معتدلا، فالأقليم الرابع أعدل العمران والذي حافاته من الثالث والخامس أقرب إلى الإعتدال ، والذي يليهما من الثاني والسادس بعيدان من الإعتدال، والأول والسابع أبعد بكثير، فلهذا كانت العلوم والصنائع والمباني والملابس والأقوات والفواكه، بل والحيوانات وجميع ما يتكون في هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة مخصوصة بالإعتدال، وسكانها من البشر أعدل أجساما و ألوانا و أخلاقا و أديانا، حتى النبوءات إنما توجد في الأكثر فيها)[1].

وقد تحدث ابن خلدون في أثر الهواء في أخلاق البشر، وفي ذلك يقول عن بعض الأقاليم وسكانها : ولما كان السودان ساكنين في الأقاليم الحار واستولى الحر على أمزجتهم وفي أصل تكوينهم، كان في أرواحهم من الحرارة على نسبة أبدانهم و إقليمهم، فتكون أرواحهم بالقياس إلى أرواح أهل الأقليم الرابع أشد حر فتكون أكثر تغشيا، فتكون أكثر فرحا وسرورا وأكثر انبساطا ويجيء الطيش على أثر هذه، وكذلك يلحق بهم أهل البلاد البحرية، لما كان هوائها متضاعف الحرارة بما ينعكس عليه من الأضواء بسيط البحر و أشعته كانت حصتهم من توابع الحرارة في الفرح والخفة موجود أكثرمن بلاد التلول والجبال الباردة، وقد نجد يسيرا من ذلك في أهل البلاد الجزيرية من الأقليم الثالث لتوفر الحرارة فيها وفي هوائها لأنها عريقة في الجنوب عن الأرياف والتلول، واعتبر ذلك أيضا بأهل مصر، فإنها في مثل عرض البلاد

[1]– منير السمالوطي، مرجع سابق، ص 49 .

الجزيريةأو قريبة منها، كيف غلب الفرح والخفة والغفلة عن العواقب حتى أنهم لا يدخرون أقوات سنتهم ولا شهرهم وعامة ما يأكلون من أسواقهم[1].

ولما كانت فاس من بلاد المغرب بالعكس منها في التوغل في التلول الباردة كيف ترى أهلها مطرقين إطراق الحزن وكيف أفرطوا في نظر العواقب حتى إن الرجل منهم ليدخر قوة سنتين من حبوب الحنطة، ويباكر الأسواق لشراء قوته ليومه مخافة أن يرث شيء من مدخره، وتتبع ذلك في الأقاليم والبلدان تجد في الأخلاق أثرا من كيفيات الهواء).

كما تحدث ابن خلدون عن اختلاف أحوال العمران في الخصب والجوع وما يترتب على ذلك من آثار في أبدان البشر و أخلاقهم .

وقد خصص ابن خلدون جانبا كبيرا من كتابه للحديث عن أثر البيئة ونوعية العمران على نوعية البشر وعلى شؤونهم السياسية، فتحدث في الباب الثاني من المقدمة عن العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائلية وما يعرض في ذلك من الأحوال، وصور الدول وطبائع العصبيات والملك والمراتب السلطانية التي تتأسس في المجتمعات الحضرية[2] .

ونلاحظ أن فلسفة البيئة سواء عند ابن رضوان أو ابن خلدون قد اقتصرت فيما يبدو من مضمونها على الوصف والتفسير، وصف وتفسير الصلة الوطيدة بين البيئة

[1] – قريد سمير، مرجع سابق، ص 178 .

[2]– منير السمالوطي، مرجع سابق، ص 50 .

والإنسان الذي يعيش فيها، ومدى تأثير هذه البيئة على الإنسان و أحواله و أشكاله وعمرانه و أمراضه و أخلاقه وسياساته،إنهما لم يتنبها لبعض المشكلات البيئية الناتجة عن تدخل الإنسان، ولم يتنبها إلى مدى تأثيرالإنسان عموما على البيئة إلافي أضيق الحدود، وخاصة فيما لاحظه ابن خلدون من العمران البشري الذي يعني أن الإنسان يحول البيئة الطبيعية إلى بيئة صالحة لسكناه، وصالحة لأن يأخذ عنها الغذاء والكساء، و أن يصنع فيها ما يحوله من حال البداوة إلى حال الحضارة والمدنية بما تحمله حياة التحضر والمدنية منترف قد يصل بالحضارة إلى حد نموها الأقصى، وينذر بالتالي بانهيارها وتدهورها لتسلم القيادة إلى أمة فتية ذات عصبية أقوى وذات أخلاق أكثر قوة وقادرة على التحدي والانجاز، وهكذا تطرق ابن خلدون من الحديث عن البيئة و أثرها على الإنسانإلى الحديث عن أثر الإنسان على البيئة بتحويلها من بيئة طبيعية بكر إلى بيئة عمرانية متحضرة صالحة لسكن الإنسان وقادرة على إسعاده وتنعمه بكل أشكال الترف[1].

سابعا : البيئة والقضايا الشائكة دوليًّا

يستأثر كلٌّ من ثقب الأوزون والتغيرات المناخية) الاحتباس الحراري(...، والتلوث والتصحُّر والتنوُّع الحيوي... باهتمام المجتمع الدولي في شقّه الحكومي وغير الحكومي، ولكن مع الأسف لا زالت أطراف تقف موقف المتعنِّت من جهة، وموقف

[1] – ميدني شايب ذراع، مرجع سابق، ص 101 .

المبرِّر في عدم تورطها في شكل من أشكال التدمير للمنظومة البيئية، لكن الطرف الأكثر تهميشاً والمتميز بحضوره المكثف – الجماهيري، ولكن غير ذي وزن على مستوى أي قرار، ويتعلَّقُ الأمر بالدول التابعة غير الآبهة بمدى لجلجة هذه الملتقيات البيئية الدولية التي تمثل ذر الرماد في العيون والضحك على الذقون؟! وهنا أطرح سؤالاً ثنائي الأبعاد: هل هذه القضايا البيئية خطيرة فعلاً أم هي مجرد زوبعة في فنجان لصد الرأي العام عن القضايا الكبرى (التنمية...)؟ وخير مثال الشعار الذي رفعته إنديرا غاندي: الفقر أكبر ملوِّث للبيئة"..، هذا ولا نشك في القضايا البيئية الأخرى المتمثلة في التلوُّث بأشكاله المختلفة، والتصحُّر، وانقراض أشكال التنوع الحيوي[1]...

من جهة أخرى، لماذا تضطر الشركات المتعددة الجنسيات إلى تبرئة ذمتها من دورها البارز في هذه الأزمات البيئية، من خلال تصريحاتها التبريرية التي تقول فيها: إن إنجاز فروع شركاتها في جميع أصقاع بلدان العالم يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الإيكولوجية للبلد المضيف؟

كيف نفسر أيضاً استثمار الضعف الاقتصادي والاجتماعي لبعض البلدان الإفريقية بإغراقها بالنفايات السامة في أفق الحصول على لقمة من جانب الدولة المستأسدة لسد شأفة الجوع واستغلال الكوارث السياسية التي تتخبط فيها تلك البلدان؟

[1]– شبكة الألوكة **http://www.alukah.net/culture/0/79147/**، زيارة الموقع بتاريخ 12/07/ 2015 .

واستناداً إلى مصادر الأممالمتحدة، فقد تسرب جزءٌ كبير من تلك النفايات السامة إلى البحر وإلى بحيرة شاطئية قبالة عاصمة ساحل العاج، مما يُنذر بكارثة بيئية وإنسانية خطيرة، بدأت تتخذ أبعاداً مختلفة؛ إذ أكَّد مبعوث الأمم المتحدة في ساحل العاج للشؤون الإنسانية، يوسف عمر، أن مصادرَ مؤكدة تشير إلى أن النفايات السامة قد تم تفريغها كذلك قرب حقول زرع الخضر، وتُعَدُّ هذه الفضيحة أكبر فضيحة للتخلص من النفايات السامة في إفريقيا يتم كشف النقاب عنها منذ العام 1988، حسب الخبير في مجال البيئة بيرنشتروف، (موقع جامعة الخط الأخضر)[1].

1- المؤتمرات والاتفاقيات البيئية:

توالت المؤتمراتُ والاتفاقيات البيئية بشكل لافت للنظر، ولكن سأركز على أكثرها ذيوعاً، ليس من حيث فعاليتها، ولكن من حيث الطاقم الإعلامي البشري الهائل:

1-1- مؤتمر إستوكهولم سنة 1972: أول مؤتمر بيئي حضره ممثلون عن 113 دولة، من المبادئ التي جاء بها:

-الابتعاد عن التوجه القطاعي إلى توجه أكثر شمولاً يتضمن كلَّ أوجه الحماية البيئية.

-التأكيد على المحافظة بدلاً عن المعالجة الشمولية لتفاعل المجتمع مع البيئة.

[1]- شبكة الألوكة www.alukah.net/culture/0/79147/مرجع سابق .

1-2- قمة الأرض الأولى بريو دي جانيرو: عقد مؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، حيث اجتمع فيه زعماء العالم لبحث قضية التنمية والبيئة، وانبثق عن هذا المؤتمر اتفاقيتان:

أ - **اتفاقية تغير المناخ** وذلك من أجلِ وقف الارتفاع المتوقع في درجات الحرارة وارتفاع منسوب البحار.

ب - اتفاقية التنوع الحيوي :وهذه الاتفاقية للمحافظة على جميع الأصناف الحيوية؛ إذ إن دراسات العلماء أشارت إلى ما يقارب 100 صنف حيواني ونباتي يتم فقدُه كل يوم.

1-3- المؤتمر الثاني لقمة الأرض حول التنمية المستدامة الريو +5 سنة 1995 :

ثالث مؤتمر بيئي حضره ممثلون عن 93 دولة، من أهم مقررات المؤتمر:

أ- مراجعة الخطط الوطنية للتنمية المستدامة.

ب- تنفيذ المصادقة على الاتفاقيات الدولية، وتنظيم اتفاقيات جديدة، ووضعها قيد التنفيذ.

ج - متابعة اللجنة العليا للتنمية المستدامة عملية التقدم في التنفيذ حول العالم.

1-4- مؤتمر مراكش سنة 2001: حول اتفاقية الإطار للأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية التي تم التركيزُ عليها في اتفاقية كيوطو سنة 1997، التي

رفضت الولاياتُ المتحدة التوقيع عليها، وتهربتْ من مسؤوليتها في تلويث وتغيير معالم المنظومة المناخية العالمية[1].

1-5- مؤتمر القمة العالمي حول التنمية المستدامة بجوهانسبورغ سنة 2002:

رابع مؤتمر بيئي حضره ممثلون عن 189 دولة.

- مشاركة واسعة النطاق لجميع فئات المجتمع.

تركيز اهتمام العالم وتوجيه الأعمال الدولية صوب مواجهة التحديات التي تُعِيق تحقيقَ التنمية المستدامة.

- في سنة 2007 في مؤتمر دافوس تم مناقشة قضايا متنوعة، ومن خلالها تم طرق القضية البيئية الشائكة من جديد في كل المؤتمرات البيئية، ويتعلَّق الأمرُ بالتغيُّر المناخي.

وهنا أعاد الكَرَّة من جديد: ما جدوى هذه اللقاءات الدولية إذا كانت الولايات المتحدة تغرد خارج السرب، وتتهرَّبُ من مسؤوليتها في انبعاث الحصة الكبيرة تقريباً 25 % من غازات الدفيئة، وفي غياب قوة رادعة لها[2] ؟!

2-القضايا البيئية التي تطفو على السطح الدولي :

2-1- ظاهرة التغير المناخي والاحتباس الحراريآمال عريضة سبقت اجتماعاً للتغيرات المناخية العالمية في بيونس أيريس، فبعد إنجاز خطوة جوهرية على طريق

[1]- شبكة الألوكة http://www.alukah.net/culture/0/79147/، مرجع سابق .

[2] - ميدني شايب ذراع، مرجع سابق، ص 104 .

خفض انبعاثات غازات الدفيئة بمصادقة روسيا على بروتوكول كيوطو، ساد التفاؤل بحدوث إجماع عالمي سيبدأ على إثره الالتزام بالبرتوكول بداية فبراير 2005، لكن هذا التفاؤل سرعان ما ضاع بين أحضان التجبر الأمريكي النفعي الذي لا يراعي في ذلك إلاً ولا ذمة، التي رفضت التوقيع على انخفاض انبعاثات المصانع من الأدخنة والأبخرة؛ مما دفَع دولاً أخرى إلى السير وراءها واقتفاء أثرها، وعلى رأسهم الهند والصين والبرازيل[1].

أ – **ثقب الأوزون:** وهناك نظريات مختلفة لتفسير تكوين ثقب الأوزون، بعضها يؤكد أنها ظاهره جيوفيزيائية طبيعية بالدرجة الأولى؛ (لأن الثقب يتكون في فصل الربيع، ويتلاشى في الصيف)، والبعض الآخر يؤكد أنها نتيجة للتفاعل مع المركبات الكيميائية المحتوية على الكلور والبروم، إن التفاعلات تحدُثُ في الشتاء بسبب البرودة الشديدة، ومع حلول فصل الربيع يتضح نقص الأوزون (يظهر ثقب الأوزون)، لكن وكالة ناسا، أوضحت من خلال تقاريرها أن الثقب في تزايد مهول، يفوق ثلاثة أضعاف مساحة الولايات المتحدة، مما يهدد الحياة الطبيعية والبشرية بالأشعة البنفسجية الحارقة لكل أشكال الحياة على وجه البسيطة.

[1] – عبد العزيز محمد مخيمر عبد الهادي ، **دور المنظمات الدولية في حماية البيئة**، ط1، ج 2 ، دار النهضة، القاهرة، ص 81 .

ب – التلوث : هذا الموضوع شكّل قطب الرحى ومركز الثقل، بالنسبة لمشاكل بيئية أخرى، وقد أخذ قسطاً كبيراً من اهتمامات أغلب البيئيين، ولكن سأتناوله في الشق المتعلق بالتدهور البيئي بالمغرب.

ج – التصحُّر : وتقدر الخسائر التي تسببها ظاهرة التصحُّر على المستوى العالمي بحوالي 42 مليار دولار سنويًّا، وإنه عادة ما يبدأ التصحُّر بتدهور الغطاء النباتي، ثم بتعرية سطح التربة لتصبح الأرض جرداء لا تمسك ماء ولا تنتج نباتاً.

وحدد تقرير الأمم المتحدة أربعة أنشطة بشرية تعتبر الأسباب المباشرة لعملية التصحُّر، وهي: الاستعمالُ المجحف للأراضي الزراعية؛ مما يؤدِّي إلى تدهور التربة واستنفاد خصوبتها، والرعيُ المبكر؛ مما يؤدي إلى تدهور الغِطاء النباتي الرعوي الذي يحمي التربة، وإزالةُ الغابات التي تعمل على تثبيت التربة، وتحافظ على مساقط المياه، والإسرافُ في الري وسوء الصرف، الذي يؤدي إلى زيادة نسبة ملوحة وتصحُّر الأراضي[1].

وتشير التقارير العالمية التي صدرت عن الأمم المتحدة إلى أن العالم يفقد سنويًّا حوالي 24 مليار طن من التربة السطحية، وأن حوالي 70% من إجمالي مساحة الأراضي الجافة المستخدمة في الزراعة في العالم تضررت بدرجات متفاوتة من جراء عمليات التصحُّر و قد اعتبرت منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة (الفاو)

[1] – عبد العزيز محمد مخيمر عبد الهادي، مرجع سابق، ص 82 .

أن التصحُّر مرض الأرض الأشد خطورة، وقالت: إنه يضرب بقوة 3.6 مليارات هكتار في أكثر من مائة دولة.

وأفادت "الفاو" أن الفقر والتزايد السكاني السريع من بين الأسباب الرئيسية لظاهرة التصحُّر، التي باتت تشكل خطر ًا كبير ًا على الإنتاج الزراعي والحيواني.

د – **التنوع البيولوجي:** نعني بالتنوع البيولوجي تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر، بما فيها النُّظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية والأحياء المائية، وللحفاظ على التنوع البيولوجي يجب المحافظة على الموارد البيولوجية، والموارد البيئية والأجناس، والعناصر الحيوانية والنباتية التي لها قيمةٌ فعلية أو محتملة للبشرية؛ فقد ثبت أن تنوع الكائنات الحية له قيمة جوهرية للنُّظم الإيكولوجية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية، وصيانة التنوع البيولوجي تستلزم المحافظة على الأنواع القادرة على البقاء، والعمل على تنشيطها داخل محيطاتها الطبيعية، أو داخل نُظمها الإيكولوجية وموائلها الطبيعية، أو في المحيط الذي تتطور فيه خصائصها في حالة الأنواع المدجنة والمستنبتة؛ أي الأنواع التي تتطور بتأثير من البشر لتلبية احتياجاته، لقد تعرض التنوع البيولوجي لنقص خطير بفعل الأنشطة البشرية التي تؤثر على إمكانية حصول البشر في المستقبل على حاجاتهم من الطعام والدواء[1].

[1] – أحمد أبو زيد، **فن التعامل مع البيئة**، مجلة العربي، العدد 545، أبريل 2004، ص 28

ولقد جاء توقيعُ اتفاقية التنوع الحيوي خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في البرازيل (مؤتمر ريو) في عام 1992كخطوة أوّلية في اتجاه التصحيح، لقد وقّعت حوالي 150 دولة هذه الاتفاقية، ولكن ما زالت هناك حاجة لتوسيع الاتفاقية، وزيادة فعاليتها لحماية هذه الموارد قبل فوات الأوان.

بالرغم من أن قضية التنوع الجيني أو البيولوجي تعتبر من أهمِّ القضايا البيئية ذات التأثير المباشر على الإنسان، فإنها ما زالت غير واضحة المعالم للكثيرين، خصوصًا في العالم العربي، وفي الوقت الذي تنال فيه القضايا الأخرى، مثل التصحُّر والتلوث، بعض التغطية الإعلامية والدراسة والبحث يبدو التنوع الجيني قضيةً أبعدَ ما تكون عن فهم المواطنين العاديين.

و**خلاصة القول** : إنه ما يثير القلق – على حد تعبير جينيفر مورجان – أنه في الوقت الذي تبدي فيه الكثير من الحكومات استعدادها الاضطلاع بالدور الصحيح المطلوب منها، تعمدُ الولايات المتحدة وبعض الحكومات الأخرى إلى الجدل والتفاوض لعقد اتفاقيات غير مجدية، لا تتطلب منها أي نوع من التنازلات الحقيقية، وأنه في الوقت أيضًا الذي تتحمل فيه الولايات المتحدة مسؤولية انبعاث25% من كل غازات الدفيئة الضارة المسببة للاحتباس الحراري، فإنها تطالب البلدان النامية بأن

تقلل من كمية الغازات المنبعثة من صناعتها الناشئة، وهي بذلك تنسى المبدأ البسيط عن أنه لن يمكن الوصول لأي حلول كونية دون مراعاة العدالة الكونية[1]

3-القوانين البيئية في الوطن العربي بين الواقعية والاستهتار:

البيئة في حاجة إلى ترسانة قانونية أم إلى وعي بجمالية البيئة (التربية البيئية)؟!

أوضح الفيلسوف السياسي البريطاني **توماس هوبس** في عام 1951أن الحلَّ الأمثل لتغيير سلوكيات الإنسان هو استخدام التشريعات؛ لأن الإنسان بطبيعته الأنانية يميلُ إلى التصرُّف، أو العمل بما يحقق مصالحه الذاتية؛ فتطبيق قانون المرور بحزم في الدول الأوربية وغيرها) غرامات مالية مرتفعة، أو الحبس؛ أي ما ينتقص من المصالح الذاتية (أدَّى إلى تغيير السلوكيات، واحترام قواعد المرور، حتى في عدم وجود شرطي المرور، من ناحية أخرى يمكن إحداث تغيير في السلوكيات بالحوافز إذا شعر الإنسان أنه لن يتحمل عبئًا إضافيًّا(، مثلاً أمكن تحقيق نجاح كبير في إدارة مخلفات المنازل الصلبة في مانيلا بتوزيع مجاني لأكياس جمع القمامة، وقامت بعض بلديات المدن الأوربية بتخصيص أيام لجمع الصحف القديمة من المنازل، وأيام لجمع الزُّجاج، كذلك تمنح بعض الدول حوافزَ مجزية لعمليات تدوير القمامة والمخلفات الأخرى[2].

[1] - أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص 29

[2] – محمد صالح الشيخ، **الآثار الإقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية** منها، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، ط1، 2006، ص 207 .

مشكلة الحِفاظ على البيئة تمثل أحد أكبر وأهم التحديات التي تواجه المجتمع البشري، وتستلزم اتخاذ القرارات والإجراءات الحاسمة التي تكفل الإبقاء على المقومات البيئية الإيجابية، التي تساعد على استمرار الحياة بأشكالها المختلفة، وقد عمدت بعض الدول إلى إصدار عدد من القوانين والتشريعات الخاصة بسلامة البيئة داخلحدودها الوطنية مع الاحتفاظ بحق مقاضاة الدول الأخرى التي قد تتسبَّبُ في إلحاق الأذى بهذه البيئة المحددة، والمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن مثل هذه التعديات، ولكن لا يزال الأمرُ يحتاج إلى صدور قوانين صارمة وصريحة على المستوى العالمي، بحيث تكون ملزمةللجميع، بحيث تطبَّقُ بدقة على جميع الدول بغير تمييز، وقد يكون ذلك صعبًا في الوقت الحالي إزاء الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تتمتَّعُ بها دول معينة بالذات، تستطيع أن تتحدَّى بما تملك من قوة كل القرارات والقوانين والتشريعات الدولية[1]

سنَّ المغرب تشريعات وقوانين بيئية حتى التخمة، ففي المادة 11 مثلاً تقول: "على كل شخص يملك أو يستغل منشأة مصنفة يتخذ كل التدابير اللازمة للوقاية، ولمحاربة تلوث البيئة وتدهور الوسط الطبيعي، وذلك طبقًا للمقتضيات التشريعية

[1] – جريدة الأحداث العربية، العدد 11، جانفي 2006 ص 6 .

والتنظيمية والمقاييس والمعايير البيئية الجاري بها العمل، كما عليه أن يخضع لكل مراقبة أو تفتيش محتمل من طرف السلطات المختصة."

وبالرغم من وجود ترسانة قانونية تتمثّلُ في العديد من الظهائر والمراسيم والقرارات المتعلقة بالبيئة، والتي تغطي قطاعات بيئية (الغابة، الماء، التُّربة، الصحة العامة، التراث الثقافي...) فإن الإطار القانوني لحماية البيئة يعاني من نقصٍ كبير يحول دون قدرته على توفير الحلول الملائمة للمشكلات الإيكولوجية التي يواجهها المغرب، لكون أغلب القوانين وضعت في بداية القرن العشرين، وبالتالي أصبحت غيرَ ملائمة للتحوُّلات البيئية، مما يستدعي مراجعةَ هذه القوانين، ووضع أخرى، وا ٍرفاقها بآليات تطبيقها

وخلافًا لما هو معمول به في مجموعة من قوانين الدول الأجنبية، لا توجد مدونة أو قانون خاص بالنظافة أو حفظ الصحة، كما لم يتقرَّر وضع نظام نموذجي خاص، يمكن اعتماده كإطار مرجعي عام لوَضْع الأنظمة الخاصة على مستوى الجهات أو العمالات والأقاليم من قِبَل المصالح المختصة[1].

3-1- على المستوى العربي: أكدت التشريعاتُ البيئية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ السبعينيات على أهمية التثقيف البيئي والتوعية البيئية للمواطن لإنجاح السياسات والقوانين البيئية في الدولة؛ لذلك طالبت قوانينُها بضرورة

[1]- أحمد ايت الطالب، النظافة الحضرية، **التنظيمات الحضرية في خدمة التنمية المستدامة**، مجلة الشرطة، فبراير 2007، العدد 25 ص2

إدخال التوعية والتعليم البيئي ضمن البرامج التعليمية في المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية في الدولة، وفي الإعلام، وأوكلت تلك المهمة إلى لجان أو مجالس أو هيئات البيئة، وحمَّلتها مسؤولية تنفيذ هذا العمل باعتباره من الأدوات الضرورية لتفعيل القانون البيئي بصورة خاصة.

ويتميَّزُ القانون الإماراتي بأنه يفرض عقوبةَ الإعدام في حالات معينة، ومثال على ذلك ما جاء في الفقرة (2) من المادة (62) من القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999في شأن حماية البيئة وتنميتها التي نصَّت على تطبيقِ عقوبة الإعدام، أو السجن المؤبد، والغرامة التي لا تقل عن مليون درهم، ولا تزيد على عشرة ملايين درهم، لكل من قام باستيراد أو جلب المواد أو النفايات النووية أو دفنها أو إغراقها أو تخزينها أو التخلص منها بأي شكل في بيئة الدولة.

أ- المعوقات القانونية :

أصدرت معظمُ دول الخليج العربي قوانينَ شاملة لحماية البيئة في منتصف التسعينيات، إلا أن الجهاتِ المختصة في تطبيق القانون لا تزال تعاني من التخبُّط في تفعيله؛ بسبب النقص في الكوادر الوطنية المؤهلة، وعدم وجود محاكم بيئية وقضاة بيئيين ممن لديهم دراية كافية بالطبيعة الخاصة للقوانين البيئية، والنقص في الجهاز المعاون لهيئة المحكمة من الفنِّيين والخبراء البيئيين، بالإضافة إلى أن الجهات الرسمية المختصة بتطبيق الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية التي و في

كثير الأحيان، يتضمن التشريع الوطني أحكاماً تخالف صراحة، أو تتعارض مع الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات البيئية الدولية[1] وعلى الأخص ما يتعلق بالجزاءات أو التدابير الاحترازية الواجب تطبيقها في حالة تلوث البيئة البحرية أو تدميرها، ومما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الجانب النظري والجانب العملي[2].

ففي سياق تضارب المصالح والطابع البراغماتي الذي يحرك أغلب البلدان، نجد كمثال اتفاقية كيوطو الأقل شعبية لدى الدول العربية؛ حيث لم تصادق عليها إلى الآن إلا خمس دول، وهي مصر سنة 1999، والمغرب سنة 2002، وتونس 2003، والأردن 2003، وأخيراً اليمن سنة 2004، في المقابل لم يوقّع على الاتفاقية أية دولة نفطية من دول الخليج، أو الجزائر، وهي دول ترفض الكثير من مبادئ والتزامات المعهدة؛ لأن حصص الانبعاثات من هذه الدول مشبعة، ولن تستفيد شيئاً من البروتوكول، بعكس الدول غير النفطية، التي ستكون آلية التنمية التنظيفية وتجارة الكربون[3].

[1] – محمد صالح الشيخ، مرجع سابق، ص 209 .

[2] – حسين الركابي، **القانون البيئي العربي بين النظرية والتطبيق**، منتديات شبكة العراق الأخضر

[3] – أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص 32 .

الفصل الثالث

أولا- تعريف السياسة البيئية

ثانيا-مميزات السياسة البيئية

ثالثا-أهداف و مبادئ السياسة البيئية

رابعا- أدوات السياسة البيئية

خامسا- الآليات القانونية الوقائية لحماية البيئة

سادسا-المؤسسات الوطنية المكلفة بحماية البيئة

أولا : تعريف السياسة البيئية :

" تشير السياسات البيئية إلى المجالات التي توجه فيها السياسات الحكومية أو الدولية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية و الإقليمية و العالمية، ولأن هذا المجال يعتبر واسعا فإن التركيز سينصب على استخدام آليات و تقنيات موجهة نحو تعزيز القدرات التشاركية و المؤسسة لمعالجة القضايا البيئية بصورة فعالة من خلال وضع سياسات بيئية فعالة"[1].

تعرف السياسة البيئية أيضاعلى أنها جزء من السياسة العامة و الضرورية لمستقبل إنسان أفضل ، كما أن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلا ، و إنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية و تقليل الاخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى إلى إيجاد و تطوير الإجراءات الضرورية و الفعالة لحماية صحة الإنسان و حياته من كافة أشكال التلوث[2].

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها " تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد و الإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية، مع تحديد مهام المؤسسات و الجهات و الوحدات المختلفة المشاركة و المسؤولة عن نتائج هذه الإستراتيجية، و ذلك من خلال الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات و هي في الأخير توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح".

[1]- مصطفى بابكر، **السياسات البيئية، مجلة جسر التنمية**، العدد 25، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004 ص 31 .
[2]-نفس المرجع، ص 32 .

ثانيا : مميزات السياسة البيئية :

من أهم المميزات التي يجب أن تتصف بها السياسة البيئية ما يلي:

1- **الواقعية:** أي التعامل مع المشكلات البيئية و القواعد المنظمة لها بشكل ينبع من واقع هذه المشكلات.

2- أن تعكس الأهداف البيئية المختلفة و على كافة المستويات الرسمية و المحلية و العالمية.

3- التوافق و التكامل و الترابط بين مختلف السياسات المستخدمة في مجال الحفاظ على البيئة في كل المجالات الصناعية، الزراعية، السياسية...الخ.

4- أن تكون مرشدة و معدلة للسلوك البشري سواء على المستوى الفردي ، أو الجماعي في القطاعات الاقتصادية أو الخدماتية أو في نواحي الحياة الاجتماعية الأخرى، بحيث تحقق القناعة بأهمية البيئة و الحفاظ عليها.

5- اعتمادها على أدوات مرنة، واقعية قابلة للتنفيذ تعتمد في الأساس على الردع الذاتي و الالتزام الطوعي و ليس فقط أدوات الردع الرسمية[1].

6- وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسات و تعطي لها الاستمرارية و آليات التنفيذ و المتابعة مع وضع قواعد لمواجهة عدم الالتزام ، على أن تراجع هذه التشريعات بصفة

[1]- عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 11 .

دائمة لتنقيحها بما يفسر التطبيق العملي للسياسة البيئية مع عدم استصدار تشريعات جديدة قد تتضارب أو تتكرر مع تشريعات قائمة.

ثالثا : أهداف و مبادئ السياسة البيئية

أ- **اهداف السياسة البيئية :** لتكون السياسة البيئية ناجحة يجب أن تحدد أهدافها بوضوح ، و من بين أهم الأهداف التي تسعى السياسة البيئية إلى تحقيقها ما يلي[1]:

1- تحجيم الممارسات و الأنشطة التي أدت و تؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث و تخفيف آثاره قدر الإمكان.

2- استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة و خصائصها الفيزيائية و الكيميائية و الحيوية بما يكفل قدراتها الاستيعابية و الإنتاجية.

3- مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة، و تقييم الآثار البيئية في مختلف المشاريع الاقتصادية خاصة.

إن الدور الذي ينبغي على السياسة البيئية أن تلعبه مرتبط بشكل وثيق بالثقافة البيئية، ففي الوقت الذي تطمح فيه السياسة البيئية لحل المشاكل البيئية باستخدام آليات تقنية و إدارية، تسعى الثقافة البيئية بالتوازي و باهتمام متزايد إلى إحداث تغييرات في طرق التفكير و السلوك البيئي عند الإنسان بحيث يتصرف كل فرد كأنه صاحب القرار.

[1] - محمد عبد القادر الفقي، **البيئة، مشاكلها و قضاياها و حمايتها من التلوث** ، رؤية إسلامية، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 1993، ص 78 .

وبناء عليه فإن السياسة البيئية بارتباطها الوثيق بالثقافة البيئية لها أهداف جوهرية أساسية و أخرى ثانوية و يمكن حصر الأولى في :[1]

1- إن حماية و حفظ صحة و حياة الإنسان هي التزام و واجب من المفروض أن يؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل من قبل الحكومة أو المجتمع.

2- إن الحماية و التطوير المستدام للنظام الطبيعي و النباتي و الحيواني و كافة الأنظمة الايكولوجية في تنوعها و جمالها ، ما هو إلا مساهمة رئيسية من أجل استقرار المنظر الطبيعي العام و كذلك حماية للتنوع الحيوي الشامل.

3- حماية المصادر الطبيعية كالتربة و المياه و الهواء و المناخ و التي تعتبر جزءا رئيسيا من النظام البيئي و في الوقت نفسه أساس لوجود الإنسان و الحيوان و النبات.

4- حماية و حفظ الموارد و التراث الحضاري كقيم حضارية و ثقافية و اقتصادية للفرد و المجتمع أما الأهداف الثانوية للسياسة البيئية فنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- الإدارة السليمة الرشيدة للمخلفات و النفايات من مواد كيميائية خطيرة و سامة

2- نظافة الهواء

3- تجنب الضجيج.

4- مكافحة التصحر.

[1]-عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 12 .

إن سياسة البيئة الناجحة هي تلك السياسة التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي و ثقافة بيئية ، و هي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي، وتربط كلاهما بالنظام الاقتصادي و نظام السوق، و تحترم و تشجع المسؤولية الذاتية لكل من نظام السوق و الاستثمار، و تعمل على إزالة كافة أشكال البيروقراطية أمام التراخيص الهادفة لتخطيط مشاريع رفيقة للبيئة و الإنسان[1] ، وتمكن المستثمرين و الباحثين من الوصول إلى دراسة و فحص كل النظم و اللوائح و المعايير التقنية المتواجدة و تعطي الضوء الأخضر أمام إدخال آليات جديدة ، وكذلك تتقرب من الشركات الصناعية من طريق تقديم عروض للمشاركة في نظام جماعي مهتم بالبيئة و إشراك المواطنين عن طريق وسائل الإعلام في إبداء رأيهم حول البعد البيئي للمشاريع مزعومة الإنشاء ، و كذلك إشراكهم في الاتفاقات المزمع عقدها[2].

ب- مبادئ السياسة البيئية : عادة ما يواجه تطبيق السياسات البيئية العديد من المشاكل و الصعوبات و العقبات ، لذا فإن هذه السياسات إذا أردناها أن تكون ناجحة وفعالة ، علينا استخدام بعض المبادئ العلمية البسيطة التي تضمن لنا فعاليتها و من بين هذه المبادئ ما يلي:

1- **مبدأ من يلوث يدفع:** و هو أحد الركائز الهامة في تطبيق السياسات البيئية، و يقضي بتحميل تكاليف التلوث للمتسبب فيه، أي أن من يستخدم الموارد البيئية أو يخل بها يجب أن يدفع مقابلا او تعويضا، و يتطلب ذلك تحديد مسؤولية الملوث أو المخل بأحد

[1]- محمد عبد القادر الفقي، مرجع سابق، ص 79 .

[2]- رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره، ص 140 .

عناصر البيئة ماليا عن الضرر الذي نسبب فيه سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و هذا المبدأ ليس مرادفا تمام للضرائب المفروضة على الملوثين حيث من الممكن تطبيقه بطرق مختلفة منها الغرامات أو الرسوم.[1]

2- **مبدأ تحمل التكاليف للمستفيد من حماية البيئة:** يقضي هذا المبدأ بأن يقوم المستفيدون من حماية البيئة من التلوث بتحمل تكاليف المترتبة على تقديم هذه الخدمات فمثلا المستفيدون من قيام مشروع لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة ما يجب أن يشاركوا في تمويل هذا المشروع.

3- **مبدأ الاحتياط :** يقوم هذا المبدأ على أساس تقليل المخاطر و اسوأ النتائج المحتملة خاصة عند التعامل مع مواد أو تكنولوجيا لم يتم التعرف عليها بدقة و على أثارها البيئية.

4- **مبدأ اللامركزية أو الإقليمية:** هذا المبدأ يعتمد على أن الإجراءات البيئية و وسائلها يجب أن تحدد بواسطة أدنى مستوى من مستويات السلطة و التي تتناسب مع علاج مشكلة بيئية معينة في منطقة معينة و تساعد اللامركزية في التخفيف من مشاكل الروتين و البيروقراطية عند تنفيذ السياسة البيئية و بالتالي تضمن استمرار و نجاح هذه السياسات.

[1]- محمدالسعيد أرناؤوط، **الإنسان و تلوث البيئة**، الدار المصرية اللبنانية، ط3، بيروت، 1997، ص 44.

5- **مبدأ تقدير أو تقويم الآثار البيئية:** ظهر مفهوم أو فكرة تقويم الآثار البيئية لأول مرة عام 1969 في الولايات المتحدة الأمريكية في قانون السياسة الوطنية للبيئة عام 1969، و بعد هذا التاريخ أخذت بها (أي الفكرة) العديد من الدول في قوانينها البيئية و تعد حاليا من المتطلبات الأساسية لتخطيط السياسات التنموية أو البيئية الناجحة، يؤكد هذا المفهوم على أن المحافظة على البيئة من المقومات الأساسية و الضرورية لإنجاح المشاريع التنموية و استمرارها كما أنه يعني ضرورة تقدير و تقويم تأثير أي نشاط مشروع أو سياسة على البيئة قبل البدء في تنفيذ هذا النشاط فإذا تبين أن له تأثير ضارا على عناصر البيئة يتم تعديله لتفادي هذا الضرر و بهذا فإن فكرة تقويم الآثار البيئية لا تعتبر وسيلة في حد ذاتها و لكن الغرض الأساسي منها هو تقديم العون و المساعدة و توفير المعلومات الجيدة لصانعي القرارات و السياسات[1].

6- **نشر الوعي البيئي:** من خلال التربية البيئية و نشر الوعي البيئي يتحقق إشراك الفرد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة ، فالفرد هو أحد طرفي التفاعل و بالتالي ، فإن إشراكه في الدراسات البيئية و تحديد المشكلات و إيجاد البدائل يعد من الأمور المنطقية ، إذ لا يجوز أن يتخذ أحد القرارات و يفرضها على الفرد دون أن يشارك فيها ، فهذا يقلل من اقتناع و حماسه لتنفيذ هذا القرار ، بينما إذا شارك الفرد في اتخاذ القرار فإن ذلك يجعله في اقتناع كامل و حرص على تنفيذ قرار شارك في صنعه.

[1] -محمدالسعيد أرناؤوط، مرجع سابق، ص 45 .

رابعا : أدوات السياسة البيئية

1- الأدوات التنظيمية :

يعتبر التنظيم القانوني أكثر وسائل حماية البيئة انتشارا و قبولا في غالبية دول العالم خاصة الدول النامية.

تتمثل الأدوات التنظيمية في الأوامر التي تصدر عن السلطات الإدارية المختصة بحماية البيئة ، و المتمثلة أساسا في المنع أو التصريح (افعل أو لا تفعل)، تدعى كذلك قيود التحكم و السيطرة عندما تكون مرتبطة بمصدر التلوث بحيث تحدد القيود كيف ؟ و أين يتم الحد من التلوث؟

تعتبر المعايير من الأدوات التنظيمية التي يتم استخدامها على نطاق واسع و تأخذ أربعة أشكال هي:

1-1- معايير الإصدار (الإنبعاث): تعمل على تحديد كمية النفايات القصوى لملوث ما (المعايير القصوى المسموح بها للنفايات الملوثة في مكان معين) مثال: وزن المواد القابلة للأكسدة التي يمكن رميها في الماء ، حدود إصدار ثاني أوكسيد الكربون في مؤسسة ما ، حد إصدار الضجيج...الخ.

1 -2 - معايير جودة البيئة (نوعية البيئة أو المحيط): تضع هذه الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناء على القدرات الوسط ، فهي إذا ترتبط بغايات محددة مسبقا يرجى بلوغها، بحيث تحدد مستوى جودة الأوساط المستقبلية للتلوث ، أي أن هناك

معدل محدد من كمية الملوث في الوسط الطبيعي مثلا : الحد الأقصى لنسبة ثاني أوكسيد الكربون في الجو.

1-3 - معايير خاصة بالمنتج: و التي تحدد و توضحالخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتجات لتقليص أثر استخدامها على البيئة مثل : تحديد نسبة الرصاص في البنزين، يستخدم هذا النوع من المعايير على مستوى التجارة الدولية.

1-4- معايير خاصة بالطريقة : و هي تلك التي تحدد الطرائق التقنية الواجب استعمالها في عملية الإنتاج و إعادة التدوي، و في التجهيزات المقاومة للتلوث.

2- **تقييم فعالية الأدوات التنظيمية:** ينطوي استخدام الأدوات التنظيمية على عيوب يتمثل أهمها في:

2-1- تعد المعايير وحيدة الطرف، حيث لا تشكل حلا لمشاكل الآثار الخارجية.

2-2- غياب خاصية الحث على تطوير تقنيات الحفاظ على البيئة (مع غياب المنتجين في المحافظة على البيئة).

2-3- غياب عنصر اليقين المرتبط بالأضرار و الذي يحد من فعالية المعايير.

2-4- تكلفة مرتفعة للقوانين و الترتيبات التشريعية و التنظيمية.

رغم ذلك فإن الأدوات التنظيمية تبقى إجراءات ضرورية و تكون هذه الإجراءات القانونية ضرورية في حالات كثيرة ، خاصة عند الخسائر البيئية التي لا يمكن تعويضها ،

أو حين تكون صحة الإنسان مهددة ، و من ناحية أخر ى يعتبر وضع هذه القوانين شرطا أوليا لتفعيل النوع الثاني من الأدوات (الأدوات الاقتصادية)[1].

ثانيا: الأدوات الاقتصادية

على عكس الأدوات التنظيمية تعمل الأدوات الاقتصادية على إدخال أو الاخذ بعين الاعتبار الآثار الخارجية الناجمة عن المشاكل البيئية ، و إهمال التكاليف الاجتماعية الناجمة عن الانشطة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق أو آلية العرض و الطلب و ذلك من خلال التأثير على نفقة الإنتاج.

تنقسم الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية إلى ثلاثة أصناف رئيسية :أولها يتعلق بتحديد تكلفة موارد البيئة، بينما يتعلق الثاني بدفع مقابل لجهود حماية البيئة، أما الثالث فيتمثل في إنشاء حقوق ملكية لهذه الموارد.

و هناك أنواع عديدة للأدوات الاقتصادية منها الجباية البيئية التي يتم التركيز عليها على سبيل المثال لا الحصر.

[1]– نبيلة عبد الحليم كامل، **نحو قانون موحد لحماية البيئة، دراسة في القانون المصري المقارن**، دار النهضة العربية للطبع و النشر و التوزيع، القاهرة، 1993، ص 122 .

1-الجباية البيئية:

تحتل الجباية البيئية أو الجباية الخضراء التأثير الواسع من طرف صناع القرار السياسيين و الاقتصاديين ، و يعود ذلك إلى المزايا التي تتمتع بها هذه الأداة خاصة و أنها تساهم في توفير إيرادات مالية إلى جانب الحفاظ على البيئة[1] .

للجباية البيئية دور هام في إستدخال الآثار الخارجية الناجمة عن التلوث و الأضرار البيئية، إضافة إلى الدور الاقتصادي و الاجتماعي الذي تلعبه و ذلك باعتبارها:

- مكمل مهم بالنسبة للتشريع البيئي.

- تجعل الملوث يدفع ثمن الضرر و التلوث الذي يسببه و يعد ذلك من المبادئ الرئيسية للسياسة البيئية.

- تعمل على إعادة توجيه الموارد نحو السياسة البيئية.

تعتبر الرسوم البيئية احد أشكال الجباية البيئية ، و تعتبر هذه الأولى عن " حقوق نقدية مقتطعة من طرف الحكومة إزاء استخدام البيئة" نقصد بالاستخدام كل نشاط يغير المحيط سلبا كالتلوث.

[1]- علي رأفت، مرجع سبق ذكره، ص 131.

2- أصناف الرسوم البيئية: هناك ثلاثة أصناف للرسوم البيئية تتمثل في:

2-1- الإتاوات أو الرسوم التحويلية : و تعد مثلا لتغطية تكاليف الخدمات البيئية و إجراءات خفض التلوث، معالجة المياه (إتاوة الاستهلاك)، و التي يمكن أن تستخدم كنفقات بيئية متعلقة بالمياه.

2-2- الرسوم الحاثة: و اسمها يدل عليها فهي موجهة لتغير سلوك المنتجين أو المستهلكين.

2-3- الرسوم البيئية الجبائية : و هي موجهة لزيادة الإيرادات الجبائية.

أهداف الرسوم البيئية: من بين أهم الأهداف الأساسية لتطبيق الرسوم البيئية و التي تعد مبررات استعمالها منطقية ما يلي[1]:

- استعمالها كوسيلة فعالة لإدماج تكاليف الخدمات و الأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع، تطبيقا لمبدأ "الملوث يدفع" و لتحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية و السياسات البيئية من أجل الحفاظ على البيئة.

- حث المنتجين و المستهلكين على تحسين و تعديل سلوكهم نحو استعمال الموارد المتاحة استعمالا فعالا في الحفاظ على البيئة[2].

[1] - نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص 123 .

[2] - www.Hrinfo.net، اطلع عليه في 2016/02/11 على الساعة 21 21 .

– اعتبارها وسيلة من مجموع وسائل–الرسوم البيئية– أي سياسة فعالة تهدف إلى محاربة مصادر التلوث.

– زيادة الإرادات الجبائية التي تستعمل في تغطية نفقات البيئة.

في الأخير لا يمكن المفاضلة بين الأهداف البيئية و الأهداف المالية لأنه ينبغي على الضرائب أن تحقق الأهداف البيئية و ليس الأهداف المالية و هذا ما صنعت لأجله.

خامسا : الآليات القانونية الوقائية لحماية البيئة

تضطلع الإدارة البيئية بصلاحيات واسعة في تطبيق السياسة الوقائية في مجال حماية البيئة، كما تعد في نفس الوقت الأداة الأساسية لانجاح مختلف الآليات البيئة ذات الطابع الوقائي غير الردعي، ونظرا لعدم قابلية

حالات التلوث للإصلاح البيئي في معظم الأحيان فقد اعتمدت الدولة على آليات تضمن إتقاء حدوث أضرار تمس بالبيئة وتراقب من خلالها وتتحكم في مستعملي النشاطات الخطرة.

وللإحاطة بهذه الآليات القانونية سنتطرق في هذا الفصل إلى الوسائل الإدارية الوقائية في المبحث الأول والهيئات الكفيلة بحماية البيئة في المبحث الثاني .

1-الوسائل الإدارية الوقائية لحماية البيئة :

يمثل الضبط الإداري أفضل الوسائل القانونية لحماية عناصر البيئة ويتمثل ذلك في دورة الرقابي والوقائيالمهم[1].

وقد اعتمد المشرع الجزائري على جملة من الوسائل جسدت بمقتضاها نشطات الضبط الإداري الخاص لحماية البيئة.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد أهم الإجراءات الوقائية التي تستعملها الإدارة من أجل المحافظة على البيئة، بدءا من نظام الترخيص ثم الخطر والإلزام ونظام التقارير ودراسة التأثير . المطلب الأول: نظام الترخيص.

1-1-نظام الترخيص.

الترخيص هو الإذن الصادر من الإدارة المتخصصة بممارسة نشاط معيين لا يجوز ممارسته بغير هذا الإذن، وتقوم الإدارة بمنح هذا الترخيص إذا توفرت الشروط الازمة التي يحددها القانون لمنحه[2]، وكثيرا ما تمنح القوانين المتعلقة بالبيئة صلاحيات واسعة للإدارة مثل تقييد بعض الأعمال والتصرفات، التي من شأنها أن تلحق أضرار بالبيئة بوجوب الحصول على رخصة إدارية مسبقة تمنحها الإدارة بناء على ما تتمتع به من سلطة تقديرية

[1]-www.Hrinfo.net، مرجع سبق ذكره .

[2]- ماجد راغب الحلو، **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**،الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002، ص 138.

في تقدير الأضرار، وأخده التدابير الاحتياطية والوقائية المتخذة من طرف المعنيين[1]، وبالنسبة للقانون الجزائري فقد تضمن كثير من الأمثلة في هذا المجال، وسنتطرق للبعض منها في هذا المطلب.

1-2-رخصة البناء وعلاقتها بحماية البيئة :

بالعودة للقانون 90/29 المتعلق بالتهيئة والتعمير[2] يظهر من خلال مواده أنه هناك علاقة وثيقة بين حماية البيئة ورخصة البناء، وتعتبر هذه الرخصة من أهم الرخص التي تدل عن الرقابة السابقة على الوسط الطبيعي.

كما أكد القانون 90/29 على ضرورة الحصول على رخصة البناء من طرف الهيئة المختصة قبل الشروع في إنجاز بناء جديد أو إدخال أي تعديل أو ترميم للبناء.

ويمكن تعريف رخصة البناء بأنها " القرار الإداري الصادر من سلطة مختصة قانونا، تمنح بمقتضاها الحق للشخص (طبيعيا أو معنويا) بإقامة بناء جديد أو تغيير بناء قائم قبل البدء في إعمال البناء التي يجب أن تحترم قواعده قانون العمران و بالنسبة للبناء في المناطق السياحية فإن القانون 03/03 اشترط للحصول على الرخصة ضرورة اخذ الرأي المسبق من

[1]- علي سعيدان، **حماية البيئة من التلوث من المواد الاشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري**، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص ص 241-242 .

[2]- قانون رقم 04/05 مؤرخ في 14 غشت 2004 المعدل والمتمم للقانون 90/29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير ، (ج ر ع 151 15 غشت 2004).

طرف الوزير المكلف بالسياحة بالإضافة إلى الحصول على الرخصة من طرف الهيئة الإدارية المختصة والمحددة من طرف قانون التهيئة والتعمير .

كما أن المرسوم 91/176 المؤرخ في 28 ماي 1991 حدد الشروط الواجب توفرها للحصول على رخصة البناء وهي تتمثل فيما يلي:

- بالنسبة للمباني ذات الاستعمال الصناعي أو لاستقبال الجمهور :

يجب أن يحتوي الملف على:

- شرح مختصر لأجهزة التموين بالكهرباء والغاز والتدفئة و جر المياه الصالحة للشرب والتطهير و التهوية .

- شرح مختصر الأدوات إنتاج المواد الأولية والمنتجات المصنفة، و تحويلها وتخزينها نوع المواد السائلة والصلبة والغازيةوكمياتها المضرة بالصحة العمومية وبالزارعة وبالمحيط والموجودة في المياه القذرة المحروقة وانبعاث الغازات وتراتيب المعالجة والتخزين والتصفية.

كما أن المرسوم 91/175 المؤرخ في 28 ماي 1991 حدد الشروط الواجب توفرها للحصول على رخصة البناء وتتمثل فيما يلي :[1]

- طلب رخصة البناء موقع عليها من طرف المالك أو موكله أو المستأجر المرخص له قانون أو الهيئة أو المصلحة المخصص لها العقار .

[1]- المادة 35 من المرسوم التنفيذي 91/176 المؤرخ في 28 ماي 1991، يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء، جر، ع 26، جوان 1991، ص 953.

- تصميم للموقع.
- مذكرة ترفق بالرسوم البيانية الترشيدية والتي تتضمن وسائل العمل وطريقة بناء الهياكل والأسقف ونوع المواد المستعملة، وشرح مختصر الأجهزة التموين بالكهرباء والغاز والتدفئة.
- قرار الوالي المرخص بإنشاء مؤسسات صناعية وتجارية مصنفة في فئة المؤسسات الخطيرة وغير الصحيةوالمزعجة.
- إحضار وثيقة دراسية التأثير.

2- رخصة استغلال المنشآت المصنفة وعلاقتها بحماية البيئة :

ضبط المشرع الجزائري مستعملي المؤسسات المصنفة بالمرسوم التنفيذي رقم 06/198 لاسيما المصانع والمحاجر والمعامل والورشات، وكل منشأة يمكن أن تشكل خطر على الصحة العمومية بأن أخضع أصحاب هذه المنشآت للحصول على الرخصة من طرف الإدارة حتى تتمكن هاته الأخيرة من فرض رقابة على نشاطاتهم نظرا لما يمكن أن تسببه هذه المنشآت من خطر على الفضاء الطبيعي، وقبل التطرق لشروط منح الرخصة لا بد من التعرض إلى مفهوم المنشآت المصنفة .

2-1-تعريف المنشآت المصنفة :

هي مجموع منطقة الإقامة والتي تتضمن منشأة واحدة أو عدة منشآت مصنفة تخضع لمسؤولية شخصطبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص، يحوز المؤسسة والمنشآت المصنفة التي تتكون منها أو يستغلها أو أوكل استغلالها إلى شخص أخر، وتتمثل المنشآت المصنفة في كل وحدة تقنية ثابتة يمارس فيها نشاط أو عدة أنشطة من النشاطات المذكورة في قائمة المنشآت المصنفة والمحددة في التنظيم المعمول به[1] .

وقد حددت المادة 19 من القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة الجهة المختصة بتسليم رخصة استغلال المنشآت المصنفة، وذلك بالنظر إلى خطورتها أو الأضرار التي تنجر عن استغلالها إلى ثلاثة أصناف :

أ- تخضع المنشآت من الصنف الأول إلى ترخيص من الوزير المكلف بالبيئة .

ب- تخضع المنشآت من الصنف الثاني إلى ترخيص من الوالي المختص إقليمية .

ج- تخضع المنشآت من الصنف الثالث إلى ترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص.

وتنقسم المنشآت المصنفة إلى منشآت خاصعة للترخيص وأخرى خاضعة للتصريح:

[1]- المادة 02 من المرسوم التنفيذي 06-198 مؤرخ في 31 ماي 2006، ويضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة (ج ر، العدد 37، 4 جوان 2006، ص 10).

1- المنشآت الخاضعة للترخيص :

- إجراءات الحصول على الترخيص:

يسبق طلب رخصة استغلال المؤسسة المصنفة ما يلي :

-دراسة التأثير وموجز التأثير على البيئة .

- إجراء تحقيق عمومي[1] ودراسة تتعلق بأخطار وانعكاسات المشروع ويمر ملف طلب رخصة استغلال المؤسسة المصنفة بمرحلتين: المرحلة الأولى: يتم إيداع الطلب مرفقا بالوثائق المطلوبة و المنصوص عنها في المرسوم 06/198 بالإضافة إلى ما يلي :

- إسم صاحب المشروع ولقبه وعنوانه أو اسم الشركة والشكل القانوني والمقر إذا تعلق الأمر بشخص معنوي. - طبيعة وحجم النشاطات التي اقترحها صاحب المشروع وكذا فئة أو فئات قائمة المنشآت المصنفة التي تصنف المؤسسة ضمنها.

- مناهج التصنيع التي تنفذها والمواد المستعملة.

-تحديد موقع المؤسسة في خريطة يتراوح مقياسها بين 1/25000 و 1/50000.

- مخطط وضعية مقياسة 1/2500 على الأقل لجوار المؤسسة إلى غاية مسافة تساوي على الأقل (1/10) مسافة التعليق المحددة في قائمة المنشآت المصنفة دون أن تقل عن 100 متر.

[1]- المادة 05 من نفس المرسوم 06/198 المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، جر، ع 37، 2006.

– مخطط إجمالي مقياسة 200/1 على الأقل بين الاجراءات التي تعتزم المؤسسة المصنفة القيام بها إلى غاية 35 متر على الأقل من المؤسسة، ثم تخصيص البنايات والأراضي المجاورة وكذا رسم شبكات الطرق الموجودة.

–بعد إيداع الملف تقدم اللجنة بدراسته دراسة أولية، إلا أنه في حالة الاستثمارات الجديدة يجب أن تكون عناصر تقييم المشروع موضوع تشاور بين إدارة البيئة والصناعة وترقية الاستثمارات.

وعلى أساس هذه الدراسة الأولية لملف طلب الرخصة، تقوم اللجنة بمنح مقرر بالموافقة المسبقة لإنشاء المؤسسة المصنفة في أجل 3 أشهر إبتداءا من تاريخ إيداع ملف الطلب والذي بموجبه يستطيع صاحب المشروع أن يبدأ في أشغال بناء المؤسسة المصنفة

3 – المرحلة النهائية لتسليم الرخصة:

بعد إنهاء إنجاز المؤسسة المصنفة تقوم اللجنة بزيارة الموقع وذلك قصد التأكد من مطابقتها للوثائق المدرجةفي ملف الطلب، ومن ثم تقوم بإعداد مشروع قرار رخصة استغلال المؤسسة المصنفة وا ٍرساله إلى اللجنة المؤهلة للتوقيع .

ويتم تسليم رخصة استغلال المؤسسة المصنفة في أجل 03 أشهر إبتداءا من تاريخ تقديم الطلب عند نهاية الأشغال.

إن تسليم الرخصة لا يتم إلا بعد زيارة اللجنة للموقع عند إتمام إنجاز المؤسسة المصنفة وذلك للتأكد من مطابقتها للوثائق المدرجة في الملف ولضبط مقرر الموافقة المسبقة[1] .

وفي الأخير تسلم رخصة استغلال المؤسسة المصنفة حسب الحالة كما يلي:

– بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالبيئة والوزير المعني بالبيئة للمؤسسات المصنفة من الفئة الأولى .

– بموجب قرار من الوالي المختص إقليميا بالنسبة للمؤسسات المصنفة من الفئة الثانية .

–بموجب قرار من رئيس مجلس الشعبي البلدي بالنسبة للمؤسسات المصنفة من الفئة الثالثة.

–المنشآت الخاضعة للتصريح:

إن نظام التصريح يخص المؤسسات المصنفة من الفئة الرابعة وفقا لتقسيم المؤسسات المصنفة الوارد في المادة 03 من المرسوم 06–198، ونصت المادة 24 من المرسوم المذكور سابقا على أن يرسل تصريح استغلال المؤسسة المصنفة من الفئة الرابعة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي، وحددت المادة أجل 60 يوم على الأقل الإرسال التصريح قبل بداية استغلال المؤسسة المصنفة المتعلقة بالنشاطات التي سيقوم بها في المؤسسة المصنفة[2].

[1]– المواد 06، 08، 18، 19، و 20 من المرسوم التنفيذي السابق 06/198.

[2]– علي سعيدان، مرجع سابق، ص 300 .

3- نظام الحظر والإلزام :

4- نظام الحظر :

كثيرا ما ينص قانون حماية البيئة إلى حظر إتيان بعض التصرفات التي تؤثر خطورتها و ضررها على البيئة وقد يكون هذا الحظر مطلقا وقد يكون نسبيا.

5- الحظر المطلق :

يتمثل الحظر المطلق في منع الإتيان بأفعال معنية لما لها من آثار ضارة بالبيئة منعا باتا لا استثناء فيه ولاترخيص بشأنه[1].

تضمن القانون البيئي الجزائري 03/10 هذا النوع من الحظر في الكثير من المواضع ومثال ذلك ما ورد في المادة 51 "منع كل صب أو طرح للمياه المستعملة أو رمي النفايات أيا كانت طبيعتها في المياه المخصصة لإعادة تزويد طبقات المياه الجوفية وفي الآبار والحفر وسراديب جذب المياه".

أو المادة 66 والتي جاء فيها "يمنع كل إشهار على العقارات المصنفة ضمن الآثار الطبيعية والمواقع المصنفة أو المساحات المحمية أو على الأشجار"

- ومن أمثلة الحظر أيضا ما ورد في القانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، حيث نصت المادة 09 منه على "أنه يمنع المساس بوضعية الساحل الطبيعية، كما

[1]- راغب ماجد الحلو، مرجع سابق، ص 135-136

أنه يمنع ممارسة أي نشاط من الأنشطة السياحية وخاصة الأنشطة الإستحمامية والرياضات البحرية، والتخييم "...وذلك على مستوى المناطق المحمية والمواقعالإيكولوجية الحساسة.

كما أنه تمنع إقامة أي بناءات ومنشآت أو طرق أو حظائر توقيف السيارات أو المساحات المهيأة للترفيه في المناطق الشاطئية حيث تكون التربة وخط الشاطئ هشين أو معرضين للانحراف"..

- **الحظر النسبي :**

يتجسد الحظر النسبي في منع القيام بأعمال معينة يمكن أن تلحق آثار ضارة بالبيئة في أي عنصر من عناصرها، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات المختصة، ووفقا للشروط والضوابط التي تحددها القوانين واللوائح لحماية البيئة[1] .

6- ومن أمثلة ذلك ما تقضي به المادة 69 من القانون 90/29 المتعلقة بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم جاء فيها كما يلي "لا يرخص لأي بناء أو هدم من شأنه أن يمس بالتراث الطبيعي والتاريخي والثقافي أو يشكل خطرا إلا بعد استشارة وموافقة المصالح المختصة في هذا المجال ووفقا للقوانين والتنظيمات السارية المفعول.

- **نظام الإلزام :**

من الوسائل التي استخدمها القانون لحماية البيئة، هو إلزام الأشخاص بالقيام بأعمال معينة .

[1]-راغب ماجد الحلو، نفس المرجع، ص 126 .

والالتزام بالقيام بعمل إيجابي يعادل حظر القيام بعمل سلبي، أي حظر الامتناع عن القيام بعض الأعمال، ومن أمثلة ذلك نجد الفقرة الثانية من المادة 33 من القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة التي منعت داخل المجال المحمي كل عمل من شأنه أن يضر بالتنوع الطبيعي، وبصفة عامة منعتكل عمل من شأنه أن يشوه طابع مجال محمي وهذا الحظر يتعلق خصوصا بالصيد والصيد البحري والأنشطة الفلاحية والغابية وغيرها[1].

أو المادة 45 من نص القانون التي تنص على ما يلي: "تخضع عمليات بناء واستغلال واستعمال البنايات والمؤسسات الصناعية والتجارية والحرفية والزراعية وكذلك المركبات والمنقولات الأخرى، إلى مقتضياتحماية البيئة، و تفادي إحداث التلوث الجوي والخدمة.

أو المادة 42 من المرسوم التنفيذي 91/175 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء التي تنص على ما يلي: يجب أن تحتوي كل عمارة جماعية على محل مغلق وبمو لإيداع وعاءات القمامة، وتحدد وضعية هذا المحل بكيفية تمنع تسرب الرائحة والغازات المضرة إلى داخل المساكن[2].

[1]– المادة 31 من القانون 03/10 من المحمية الطبيعية التامة للحدائق الوطنية.

[2]– المادة 42 من المرسوم التنفيذي 91/175 مؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد للقواعد العامة للتهيئة والعمران، الجريدة الرسمية، عدد 26، سنة1991.

بعد الاستشهاد بهذه الأمثلة يمكن القول بأن الإلزام كأسلوب ضبط، هو المجال الخصب الذي يتمكن من خلاله المشروع من الوقاية من جميع الأضرار والأخطار التي يمكن أن تمس بالبيئة، وتكمن أهمية الأسلوب في كونه قواعد أمرة تأتي على شكل إجراء إيجابي تحقق الحماية القانونية للبيئة عندما يتم القيام بما تأمر به القاعدة القانونية.

- **نظام التقارير :**

استحدث المشرع الجزائري بموجب النصوص الجديدة المتعلقة بحماية البيئة أسلوب جديد وهو أسلوب التقارير و الذي يسعى من خلاله إلى فرض رقابة لاحقة على الأنشطة التي يمكن أن تشكل خطر على البيئة.

حيث ألزم مستعملي بعض المنشآت المصنفة التي يمكن أن تشكل خطر على البيئة بضرورة تقديم تقرير سنوي عن الأنشطة الممارسة وانعكاساتهما على المحيط البيئي، وبالعودة للقانون 01-10[1] نجده يلزم أصحاب المنشآت المنجمية أو الرخص من خلال مدة الاستغلال والبحث بتقديم تقرير دوري وضحون فيه نشاطاتهم وانعكاساتها على حيازة الأراضي وخصوصيات الوسط البيئي إلى الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية وكل من أغفل تبليغ هذا التقرير يعاقب بالحبس من شهرين إلى 06 أشهر أو بغرامة من 5000 إلى 20000 دج.

[1]- قانون رقم 01/10 مؤرخ في 3 يوليو 2001 يتضمن قانون المناجم (ج ر عدد 35، 4 يوليو 2001، ص 3)

كما نجد نظام التقارير في القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات والذي نص في مادته 21 على :

" إلزام المنتجون أو حائزو النفايات الخاصة الخطرة بالتصريح للوزير المكلف بالبيئة بالمعلومات المتعلقة بطبيعة وكمية وخصائص النفايات، كما يجب عليهم تقديم بصفة دورية المعلومات الخاصة بمعالجة هذه النفايات، وكذلك الإجراءات العملية المتخذة والمتوقعة لتفادي إنتاج هذه النفايات، بأكبر قدر ممكن ولقد قرر المشرع لمخالفة هذا الإجراء عقوبة مالية تتراوح من خمسين ألف دينار 50000 دج إلى مئة الف دينار 100000 دج "[1].

بعد الاستشهاد بهذه الأمثلة يمكن القول بأنه رغم أهمية هذا النظام لما له دور في فرض رقابة مستمرة للأنشطة والمنشآت التي يمكن أن تشكل خطر على البيئة إلا أن المشرع الجزائري لم ينص عنه بصفة صريحة في القانون 03/10 وإنما تطرق له بصفة غير مباشرة في المادة 08 من نص القانون والتي نصت على أنه: «يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي بحوزته معلومات متعلقة بالعناصر البيئية التي يمكنها التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الصحة العمومية تبليغها للسلطات المحلية والسلطات المكلفة بالبيئة».

- **نظام دراسة مدى التأثير retude d'impact:**

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف نظام دراسة التأثير، ومحتو ى هذا النظام والمشاريع الخاصة لهذا النوع من الدراسية .

[1]- المادة 21 من القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وا زالتها (ج ر، ع 77، 15 ديسمبر 2001).

- المقصود بنظام دراسة مدى التأثير:

إن الحديث عن نظم دراسة التأثير يفرض بالضرورة التكلم عن مبدأ الحيطة والذي يدخل ضمن المبادئ العامة لحماية البيئة ويقصد به ضرورة اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسمية المضرة بالبيئة وذلك قبل القيام بأي مشروع أو نشاط.

والمشرع الفرنسي تبنى هذا النظام بمقتضى قانون 13 أكتوبر 1976 المتعلق بحماية الطبيعة حيث أشار في مادته 02 إلى إلزامية دراسة التأثير باعتباره إجراء جوهري لتقييم آثار المشاريع على البيئة كما اعتبره بمثابة الحدود القانونية للاعتداءات البيئية .

كما عرف بأنه الدراسية التي يجب أن تقام قبل القيام ببعض المشاريع الأشغال أو التهيئة العامة أو الخاصة بقصد تقييم آثار هذه الأخيرة على البيئة.

أما المشرع الجزائري فقد أخذ نظام دراسة التأثير بموجب قانون حماية البيئة 83/10 والذي عرفه" :بأنه وسيلة أساسية للنهوض بحماية البيئة، تهدف إلى معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة والغير مباشرة للمشاريع على التوازن البيئي وكذا على إطار ونوعية معيشة السكان."

أما بخصوص النصوص التنظيمية فإننا نجد في هذا الصدد المرسوم التنفيذي 07-145 المحدد لمجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على

البيئة، الذي جاء خاليا من أي تعريف لهذه الأداة واكتفي في المادة 02 منه بتبيان الهدف منها[1]

كما أن القانون 03/10 والمتعلق بحماية البيئة قد عرف دراسة التأثير في المادة 15 منه "تخضع مسبقا وحسب الحالة لدراسة التأثير أو لموجز التأثير على البيئة مشاريع التنمية والهياكل والمنشأت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة، التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة، ولا سيما على الأنواع والموارد والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الإيكولوجية وكذلك على إطار ونوعية المعيشة"[2].

أما جانب الفقه فقد عرف الدكتور يحي عبد الغني أبو الفتوح دراسة التأثير : "أنه مجموعة من الدراساتبدراسة فكرة المشروع مرورا بجوانب جدواه السوقية والفنية والمالية والبيئية والقانونية تحقيقا لاختيار المشروع الأصلح من وجهة نظر المستثمر من جهة، ووجهة نظر الدولة من جهة أخرى"[3].

كما عرفة الأستاذ خالد مصطفى قاسم بأنه :

---

[1]– منصوري بحاجي، **دراسة مدى التأثير على البيئة كأداة لحمايتها من أخطار التوسع العمراني في التشريع الجزائري**، مجلة البحوث والدراسات العلمية جامعة المدية، 2009، ص 7.

[2]– المادة 15 من القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة، السابق الذكر.

[3]– يحيى عبد الغني أبو الفتوح،**أسس وا جراءات دراسة جدوى المشروعات (بيئية، تسويقية، مالية)**، قسم المالية العامة، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 1999.

" تلك الهيئة التي تتولى دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة لغرض تقليص أوضاع التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق اهداف التنمية ولا يضر بالبيئة وصحة الإنسان"

من خلال التعريفات السابقة، يمكن تعريف دراسة التأثير: " أنها دراسة تقييمية مسبقة تهدف إلى الكشف عن ما قد تسببه المشاريع الخطرة من آثار على البيئة هدف التقليل أو الحد منها ".

7- المشاريع التي تخضع لدراسة التأثير :

جاء في نص المادة 15 من القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة المشاريع التي تخضع لدراسة التأثير وهي :

"مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى وبرامج البناء والتهيئة". وما يمكن استنتاجه من خلال النص أن المشرع الجزائري ربط المشاريع الخاضعة لدراسة التأثير بمعيارين :

- **المعيار الأول** : العمليات التي يمكن أن تؤثر على البيئة الطبيعية أو أحد مكوناتا أو البيئة البشرية .

- **المعيار الثاني:** أنه جعل دراسة التأثير تتعلق بحجم وأهمية الأشغال والمنشأت الكبرى كبرامج البناء والتهيئة .

غير أن المشرع الجزائري في المادة 15 من القانون 03/10 كان من الضروري أن يحدد المشاريع الخاضعة الدراسة التأثير بدلا من أن يترك المجال مفتوحا.

إلا أنه وفي المقابل وبالعودة للمرسوم التنفيذي 80/78 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة نجد أن المشرعوضع قائمة للمشاريع الخاضعة لدراسة التأثير وهي محددة على سبيل الحصر، و بمفهوم المخالفة كل مشروع لا| تنطبق عليه المعايير الواردة في القائمة فإنه يخضع لدراسة مدى التأثير .

وقد جاء في نص المادة 16 من القانون 03/10 على أنه "يحدد التنظيم قائمة الأشغال التي بسبب أهمية تأثيرها على البيئة تخضع لإجراءات دراسة التأثير والتي يكمن أن نطلق عليها القائمة الإيجابية".

إلا أن الإشكال الذي يثار هنا أن الأجل الذي حدده المشرع لسريان النصوص التنظيمية، التي كانت تطبق في ظل القانون القديم 83/03 قد انتهى بمرور 24 شهر ولم تصدر النصوص التنظيمية الجديدة وهذا ما يجعلنا أمام فراغ قانوني[1] .

إضافة إلى قانون حماية البيئة هناك قوانين أخرى أخضعت بعض المشاريع لدراسة التأثير لاسيما : القانون 01/20 المؤرخ في 12/11/2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والذي أخضع الاستثمارات والمنشآت المتعلقة بتهيئة الإقليم لدراسة التأثير.

[1]– المادة 113 من القانون 03/10 :تلغي أحكام القانون 83/03 المؤرخ في 5 فبراير 1983 والمتعلق بحماية البيئة .

بالإضافة إلى القانون 01/19 المتعلق بتسيير النفايات، و شروط اختيار مواقع إقامة منشآت معالجة النفايات وتهيئتها وا ٍنجازها وتعديل عملها وتوسعتها إلى التنظيم المتعلق بدراسة التأثير[1]. كما أرفق المرسوم 07-145 بملحق ثاني يتضمن قائمة المشاريع التي يجب اخضاعها لموجز التأثير علىالبيئة.

- **مضمون دراسة التأثير :**

وفقا للمادة 16 من القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة و المادة 05 من المرسوم التنفيذي 80/78 المتعلق بدراسة التأثير يتضمن محتوى دراسة التأثير ما يلي :

1-عرض عن النشاط المراد القيام به..

2- وصف للحالة الأصلية للموقع وبيئته اللذان قد يتأثران بالنشاط المراد القيام به.

3-وصف التأثير المحتمل على البيئة وعلى صحة الإنسان بفعل النشاط المراد القيام به والحلول البسيطة المقترحة.

4-عرض عن تدابير التحقيق التي تسمح بالحد أو بإزالة، وا ٍذا أمكن تعويض الاثار المضرة بالبيئة والصحة.

كما حدد المشرع الهيئات التي تقوم بإعداد دراسة التأثير وحصرها في :

[1]- المادة 01 من القانون 19/01 السابق الذكر .

-مكاتب الدراسات، مكاتب الخبرات، مكاتب استشارات معتمدة من الوزارة المكلفة بالبيئة، والتي تنجزها على نفقة صاحب المشروع.

سادسا : الهيئات المكلفة بحماية البيئة

إن وضع سياسة تتعلق بالإدارة العقلانية للبيئة لا ينحصر فقط في تكثيف النصوص القانونية بل يبقى الأمر مرهوار بمدى فعالية هياكل وأجهزة موجودة على المستويين المركزي والمحلي بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه الجمعيات كأداة لترسيخ الثقافة البيئية في المجتمع.

و سنتناول دور الهيئات المركزية في حماية البيئة ودور الجماعات المحلية في حماية البيئة وبعد ذلك دور الجمعيات في حماية البيئة.

1-الهيئات المركزية والمؤسسات الوطنية المكلفة بحماية البيئة:

1-1- الهيئات المركزية المكلفة بحماية البيئة :

عرف قطاع البيئة في الجزائر تشكيلات متعددة أخذت تارة هيكلا ملحقا لدوائر وزارية، وتارة أخرى هيكلا تقنيا وعمليا، لذلك يمكن القول أن هذا القطاع لم يعرف الاستقرار، وذلك منذ نشأة أول هيئة تتكفل بالبيئة سنة 1974، إلى أن تم إحداث أول هيكل حكومي في عام 1996 ويتمثل في كتابة الدولة للبيئة.

وقد أدى عدم الاستقرار الهيكلي لقطاع البيئة إلى إضفاء حالة عدم تواصل النشاط البيئي طيلة مدة تتجاوز عشريتين كاملتين، وهو الشيء الذي أثر سلبا في تطبيق سياسة بيئية واضحة المعالم[1] .

1-1-1- المجلس الوطني للبيئة:

تم إنشاء هذا المجلس بموجب المرسوم رقم 74-56 المؤرخ في 12/07/1974 وقد اعتبر هذا المرسوم أن المجلس يشكل هيئة استشارية تتكون من لجان مختصة تتكلف بمهام البيئة، وتقدم الاقتراحات حول المكونات الرئيسية للسياسة البيئية للهيئات العليا للدولة .

وفي سنة 1977 تم حل المجلس الوطني للبيئة بموجب المرسوم 77-119 المؤرخ في 15/08/1977وتحويل مصالحه إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة .

1-1-2-تحويل مصالح المديرية العامة للبيئة إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي:

وذلك بحلول عام 1981 بموجب المرسوم 81-49 في سنة 29/03/1981 وفي هذا الإطار أنشئ لدى هذه الكتابة مديرية مركزية تحت اسم مديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها.

1-1-4- ضم المصالح المتعلقة بحماية البيئة إلى وزارة الري والبيئة والغابات:

[1]- علي سعيدان، مرجع سابق، ص ص 218-219 .

حيث أعيدت المصالح المتعلقة بحماية البيئة من كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي إلى وزارة الري والبيئة والغابات، وذلك بموجب المرسوم رقم 84-12 المؤرخ في عام 1984 وفي هذا الخصوص أسندت المهام المتعلقة بالبيئة إلى نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات.

1-1-5- تحويل مصالح البيئة من وزارة الري إلى وزارة الداخلية والبيئة:

وذلك في عام 1988 وفي هذا الإطار يجدر التذكير إلى أن بعض الاختصاصات التي كانت تابعة لمصالح البيئةقبل هذا التحويل وهي المتعلقة بحماية البيئة ألحقت بوزارة الفلاحة. كما أن المصالح المتعلق بالبيئة ألحقت بوزارة ذات سيادة حيث أصبحت كلمة "بيئة" مدرجة ضمن تسميتها الرسمية.

1-1-6- تحويل اختصاصات البيئة من وزارة الداخلية إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي:

وذلك في عام 1992، وقد أحدثت لدى كتابة الدولة للبحث العلمي مديرية للبيئة ضمنت كل المصالح السابقة.

والجدير بالذكر أنه في عام 1993 تم إلغاء كتابة الدولة للبحث العلمي وا لحاق الاختصاصات البيئية بوزارة الجامعات بموجب المرسوم رقم 93-235 المؤرخ في 10/02/1993.

1-1-7- إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة:

مرة أخرى حيث تم إنشاء المديرية العامة للبيئة بمقتضى المرسوم رقم 94-247 المؤرخ في10/08/1994 وما يمكن ملاحظته في هذا الخصوص أن البيئة منذ أكثر من عشريتين لم تستقر على هيكلة واضحة المعالم من شأنها أن تنمو وتتوسع بمرور الزمن بل عرفت طيلة هذه المدة عدم الاستقرار والانقطاع والتركيب ثم إعادة الترتيب للمصالح المكلفة بما وذلك واضحا من خلال المرحل التي اتبعناها منذ إنشاء أول هيئة سنة 1974 إلى غاية سنة 1994.

إلا أنه ابتداء من سنة 1994 أي بعد إلحاقها بوزارة الداخلية منح قطاع البيئة عناية أكبر[1].

1-1-8- كتابة الدولة المكلفة بالبيئة:

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنظيمي 01-96 المؤرخ في 05/01/1996 والمتعلق بتعيين أعضاء الحكومة، وقد وضع تحت وصاية هذه الكتابة المديرية العام للبيئة التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 107/95 في 12/04/1995 .

[1]- علي سعيدان، مرجع سابق، ص 220-221 .

1-1-9- إنشاء وزارة مكلفة بتهيئة الإقليم والبيئة:[1]

والذي تم تنظيمها بموجب التنفيذي 01 -09 المؤرخ في 07/01/2001 وتتكون وزارة تيئة الإقليم والبيئة من عدت هياكل منها المديرية العامة للبيئة وهي المديرية العامة الوحدة على مستوى الوزارة، تضم هذه المديرية خمسة (05) مديريات فرعية وهي:

أ-مديرية السياسية البيئية الحضرية .

ب-مديرية السياسية البيئة الصناعية .

ج- مديرية المحافظة على التنوع البيولوجي والوسط الطبيعي والمواقع والمناظر الطبيعية.

د-مديرية الاتصال والتوعية والتربية والبيئية.

هـ- مديرية التخطيط والدارسات والتقويم البيئي .

2- المؤسسات الوطنية المكلفة بحماية البيئة :

هناك العديد من الهيئات الوطنية التي أنشئت خصيصا لحماية البيئة بشكل مباشر وأغلبها أنشئ في ظل القانون رقم 83-03 لسنة1983 وبعضها أنشئ بعد صدور القانون 03-10 سنة 2003 ومن بين هاته الهيئات نذكر ما يلي:

2-1- الصندوق الوطني للبيئة :

[1]- نفس المرجع، ص 222-223 .

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية 25/91 بتاريخ 18/12/ 1991 المتعلق بقانون المالية 1992، خاصة في مادته 189 المعدل والمتم بالمادة 84 من القانون 97-02 بتاريخ 31/12/1997 و المتعلق بقانون المالية لسنة 1998، وتطبيقا لذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم 97/02 بتاريخ 13/05/1998، يحدد كيفية تسيير حسابات التخصيص الخاص **Compte d'affectation spéciale** الذي يحمل رقم 065/302[1] المفتوح لدى الخزينة العمومية ويعتبر الوزير المكلف بالبيئة هو الأمر بالصرف لهذا الحساب الخاص ومن بين الحالات التي يتدخل فيها الصندوق الوطني للبيئة لصرف الأموال فإنها توجه لتمويل : - نشاطات رصد التلوث البيئي؛ - حالات التلوث البيئي المفاجئة؛ - الإعانات التي تقدم للجمعيات الوطنية التي تنشط في مجال البيئة .

2-2- المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة :

الذي تم إنشؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/465 بتاريخ 25/12/1994 وهو هيئة استشارية تعتمد على التشاور بين القطاعات، وتهتم بدراسة الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة التي تهدف أساسا إلى تحديد خيارات استراتيجية كبرى لحماية البيئة وترقية التنمية وذلك بالاعتماد على كل الأطراف المعنية أيالقطاعات الأخرى الحساسة.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 06/237 بتاريخ 04/07/2006، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 09/07/2006.

2-3- المفتشية العامة للبيئة :

تم انشاؤها بموجب المرسوم 59/96 بتاريخ 27/01/1996 وهي مكلفة بضمان تنسيق المصالح الخارجية لإدارة البيئة واقتراح كل التدبير التي من شأنها تحسين فعاليتها ودعم نشاطها.

2-4- المحافظة الوطنية للتكوين البيئي :

انشئت بموجب المرسوم 02/263 بتاريخ 2002 موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة طبقا للمرسوم 01/08 المؤرخ 07/07/2001 والمحدد لصلاحيات وزارة هيئة الإقليم والبيئة وحددت مهامها الاساسية في اعطاء تكوين وتخصص في ميدان البيئة إلى كل المتدخلين العموميين او الخواص[1].

2-5-الوكالة الوطنية للنفايات:

استحدثت هذه الوكالة بموجب المرسوم 02-175 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تحاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و تكلف بتقديم المساعدة للجماعات المحلية في تسيير النفايات وكذا في تكوين بنك المعلومات حول معالجة النفايات كما تقوم بالمبادرة بالبرامج التحسيسية للإعلام والمشاركة فيها .

[1] - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 133 .

3- سلطات الضبط الإداري الخاص بمجال حماية البيئة :

إن الضبط الإداري الخاص يسهر على النظام العام، في مجال البيئة والذي يسميه بعض الفقهاء النظام الإيكولوجي العام.

3-1- صلاحيات الوزير المكلف بالبيئة في مجال الحماية من المواد الخطرة :

أما فيما يخص صلاحيات الوزير المكلف بالبيئة، فله سلطة ضبط خاصة في مجال حماية البيئة، وفي مجال الحماية من المواد الخطرة بصفة خاصة، ولقد وردت صلاحياته في المرسوم التنفيذي رقم 01-08 الذي يحدد صلاحيات وزير تيئة الإقليم والبيئة.

ووفقا للمرسوم المذكور أعلاه فإن للوزير صلاحيات عدة من بينها:

- إعداد الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة .

- إعداد المخطط الوطني للأعمال البيئية ومتابعته[1] .

3-2- الإدارة المركزية المكلفة بحماية البيئة من المواد الخطرة:

إن الهيكل الإداري الذي تدخل ضمن صلاحياته المواد الخطرة، طبقا للمرسوم 01/09 هو (مديرية السياسة الصناعية بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة).

ولهذه المديرية أربعة مهام أساسية وهي:[2]

[1] - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 135.

[2] - علي سعيدان، مرجع سابق، 228 .

– المبادرة والمساهمة في إعداد النصوص التشريعية وفي إعداد التقنية التي تخضع لها الرقابة من كل أشكالالتلوث ذات المصدر الصناعي والسهر على تطبيق هذه النصوص.

– تقوم بإعداد دراسات وأبحاث لتشجيع التكنلوجيا النظيفة.

– المساهمة في إعدا معايير وطنية للوقاية من التلوث والأضرار الصناعية والعمل على تطبيق هذه المعايير فيالوسط الصناعي.

– تقوم بإعداد دراسات وأبحاث وأعمال هدفها الوقاية من التلوث والأضرار الصناعية من جهة، وتقومبتنفيذ مشاريع وبرامج إزالة التلوث في الوسط الصناعي .

4 – المفتشية العامة للبيئة:

تكمن المهمة الرئيسية لهاته المفتشية في السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال حماية البيئة طبقا للمادة 02 من المرسوم 96/59 المؤرخ في 27 فبراير 1996 المتضمن مهام المفتشية العامة للبيئة وتنظيم عملها.

وتنبثق عن هذه المهمة الرئيسية عدة مهام مذكورة في نفس المادة من بينها :

– تضمن التنسيق بين المصالح الخارجية في إدارة البيئة وتقترح أي إجراء يرمي إلى تحسين فعاليتها وتعزيز عملها. –تقوم دوريا تدابير المراقبة و التفتيش والأعمال التي تباشرها

مصالح البيئة المؤهلة لهذا الغرض. – تقترح أي تدبير قانوني أو مادي يرمي إلى تعزيز عمل الدولة في مجال حماية البيئة ... الخ.

ويسير المفتشية العامة للبيئة مفتش عام، ويساعده في ذلك ثلاثة مفتشين طبقا لما ورد في المادة 05 منالمرسوم رقم 96/59.

5- مفتشية البيئة للولاية:

هي مصلحة خارجية تابعة للوزارة المكلفة بالبيئة على مستوى مقر كل ولاية يحكمها المرسوم التنفيذي رقم 96/60 المؤرخ في 27 يناير 1996 الذي يتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية، وفيما يخص مهامها، فإن مفتشية البيئة للولاية تمثل الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها وهذا وفقا لما ورد في المادة 02 من المرسوم المذكور أعلاه[1].

6-دور الجماعات الإقليمية في حماية البيئة :

تعتبر الإدارة المحلية امتدادا للإدارة المركزية في مجال حماية البيئة من التلوث، على اعتبار أن هذه المهمة من المهام الرئيسية للدولة بمختلف مؤسساتها المركزية والمحلية[2].

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 96/60 المؤرخ في 27 يناير 1996

[2] – علي سعيدان، مرجع سابق ص 236 .

6-1- دور الولاية في مجال حماية البيئة :

يتجسد دور الولاية في مجال حماية البيئة من خلال الاختصاصات الموكلة لهيئتها المجلس الشعبي الولائي و الوالي .

أ- اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في مجال حماية البيئة :

يتمثل المجلس الشعبي الولائي جهاز المداولة في الولاية ومظهر التعبير عن اللامركزية[1]

فإلى جانب اختصاصاته العامة جاءت العديد من المواد المؤكدة للدور المهم والجوهري للمجلس الشعبي الولائي في مجال حماية البيئة، أمثلة ذلك.

المادة 77 التي تنص صراحة على: "أنه يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في اطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات ويتداول في مجال حماية البيئة".

كما أشارت المادة 84 إلى دور المجلس الشعبي الولائي في مجال حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية. كما أشارت المادة 85 إلى دور المجلس الشعبي الولائي في المبادرة بالاتصال مع

[1]- ناصر لباد، **الوجيز في القانون الإداري**، ط3 ، مخبر الدراسات السلوكية والحقوقية، سطيف، الجزائر، 2006، ص 122.

الحبالح المعنية بكل الأعمال الموجبة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية فيمجال التسيير وحماية التربية وا إصلاحها.

كما أشارت المادة 86 على أنه يساهم المجلس الشعبي الولائي بالاتصال مع المصالح المعنية في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية[1].

ب- **اختصاصات الوالي في مجال حماية البيئة :**

لم يتعرض قانون الولاية إلى تحديد اختصاصات الوالي في مجال حماية البيئة لكن بالعودة للمادة 114 تجدها أنها أشارت إلى أن الوالي مسؤول عن المحافظة عن النظام والأمن والسلامة والسكينة العمومية كما نصت المادة 102 على أنه يسهر الوالي على نشر مداولات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها كما نصت المادة 103 على أن يقدم الوالي عند افتتاح كل دورة عادية تقريرا عن تنفيذ المداولات المتخذة خلال الدورات السابقة كما يطلع المجلس الشعبي الولائي سنويا على نشاط القطاعات غير الممركزة بالولاية.

وبذلك يكون الوالي ملزم بمتابعة وتنفيذ قرارات المجلس الشعبي الولائي لاسيما تلك المتعلقة بمجال حمايةالبيئة.

و إذا كان قانون الولاية لم يمكن الوالي من ممارسة اختصاصات كافية في المجال البيئي نجد في المقابل أن النصوص التنظيمية قد منحت الوالي اختصاصات واسعة في هذا

[1]- المواد، من 77 إلى 114 من قانون الولاية 12/07 المؤرخ في 12 فيفري 2012 المتعلق بالولاية .

المجال لا سيما القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي نص على اختصاص الوالي في مجال الوقاية من التلوث حيث أنه يمكن أن يقوم الوالي بإعذار صاحب المنشأة ويحدد له أجل اتخاد كل التدابير اللازمة من أجل إزالة كل الأخطار أو الأضرار الناجمة عن نشاط المنشأة والتي يمكن أن تعرض الوسط البيئي للتدهور، في حالة عدم اتباع المستعمل للأمر فإن الوالي و بحكم القانون يقوم بتوقيف سير المنشأة مؤقتا إلى حين تنفيذ الشروط المفروضة، مع اتخاد كل التدابير الضرورية واللازمة في ذلك كي تضمن دفع مستحقات المستخدمين مهما كان نوعها[1] .

وفي إطار حماية ووقاية مشتملات البيئة المنصوص عليها في المادة الرابعة الفقرة 07 من القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة فإن المشرع وفي القانون المتعلق بالأنشطة المنجمية قد خول للواليالمختص إقليميا صلاحية حظر كل الأعمال التي تخص حفر بئر أو رواق أو أشغال الاستغلال على سطح الأرض أو باطنها وذلك بناء على اقتراح من الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية. كما يمكن كذلك للوالي أن ينشئ حواجز حول المواقع الجيولوجية وذلك بعد اخطاره من قبل المصلحة الجيولوجية الوطنية[2].

[1]– المادة 25 من القانون 10/03 سبق ذكره .

[2]– المواد 58 –60 من القانون السابق 10/01 .

كما أنه لا يمكن تسليم رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل من طرف الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية إلا بعد استشارة الوالي المختص إقليميا[1]، كما أن منح السندات المنجمية المتعلقة بالأنشطة المنجمية، يتم بناء على رأي مبر من الوالي المختص إقليميا حيث تودع إليه طلبات دراسة التأثير أو موجز التأثير على البيئة .

ج- دور البلدية في مجال حماية البيئة :

أصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها والحفاظ عليها من المواضيع التي تلقي ترحيبا على المستوى الوطني والدوليوذلك من خلال اعتبارها سياسة وأولوية وطنية وربطها بالتنمية المستدامة وعليه فهي تقع على عاتق الدولة خصوصا بعد صدور قانون حماية البيئة 03/10 ذلك أن الحفاظ على البيئة من شأنه أن يضمن تنمية مستدامةللأجيال الحاضرة والمستقبلية من خلال ترشيد استغلال الموارد الأولية المتجددة والاستغلال الأمثل للموارد المتجددة وضمانها إلى الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

وبالعودة لقانون البلدية لسنة 2011 نص المشرع على مجموعة من الاختصاصات تخص دور البلدية في مجال حماية البيئة[2] .

[1]- الملحق الأولوالملحق الثاني من المرسوم التنفيذي رقم 07-145 مؤرخ في 19 ماي 2007 ج ر، عدد 134.

[2] - محمد بن محمد، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، أعمال الملتقى الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، جامعة بسكرة، 2009، ص 146.

6-2- اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال حماية البيئة:

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي فيما يتعلق بحماية البيئة بصلاحيات واسعة إذ نصت المادة 88 من قانون البلدية 11/10 على أن يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت إشراف الوالي : – السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية .

كما نصت المادة 94 على أنه يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي بالسهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع والساحات والطرق العمومية.

– اتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة أو المعدية والوقاية منها.

– السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة[1].

إلا أنه وبالعودة إلى النصوص القانونية الأخرى لا سيما المرسوم المتعلق بالتنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة مثلا نجدها قد نصت على صلاحيات عديدة لرئيس المجلس الشعبي البلدي في المجال البيئي ومثال ذلك مهمة تسليم رخصة استغلال المؤسسة المصنفة من الدرجة الثالثة[2].

[1]– المواد 88، 94 من القانون 11/10 المرخ في 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية (ج ر، ع 37، د 22 يونيو 2011).
[2]– المادة 03 من المرسوم 06/198 السابق الذكر.

كما أنه في مجال التهيئة والتعمير خول لرئيس المجلس الشعبي البلدي صلاحية تسليم رخصة البناء وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 35 من المرسوم التنفيدي 91-176 الذي يحدد كيفيات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم .

أ- اختصاصات المجلس الشعبي البلدي في مجال حماية البيئة:

تتمثل صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال حماية البيئة في تلك التي حددها قانون البلدية 11/10 في الفصل الرابع تحت عنوان النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية حيث نصت المادة 123 منه على أنه تسهرالبلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول به المتعلق بحفظ الصحة والنظافةالعمومية لاسيما:

- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة .
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن المستغلة والمؤسسات المستقبلة للجمهور .

كما جاء في الفصل الأول تحت عنوان التهيئة والتنمية وفي نص المادة 109: "على أنه تخضع إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية أي مشروع يندرج في إطار

البرامج القطاعية للتنمية، إلى الرأي المسبقللمجلس الشعبي البلدي ولا سيما في مجال حماية الأراض الفلاحية والتأثير على البيئة".

كما جاء في المادة 110 منه على: "أنه يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الأراض الفلاحية والمساحات الخضراء ولا سيما عند اقامة مختلف المشاريع على اقليم البلدية".

كما أشارت المادة 112 على: "أنه تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الأمثل لهما"[1].

وفي إطار مكافحة التلوث تتولى البلدية مكافحة التلوث الناشئ جراء رمي النفايات المنزلية، وذلك من خلال تسيير ومعالجة النفايات المنزلية والصناعية، بما يعمل على عدم انتشارها أو تراكمها مما يشكل تهديد للبيئة والمحيط الطبيعي، وذلك بوضع مخطط بلدي لتسيير النفايات الحضرية وذلك وفقا لمخططاتها الشاملة، وطبقا المخطط الولاية والمخطط البلدي المصادق عليه من قبل الوالي[2].

ونظرا لخطورة النفايات الحضرية نص المشرع في المادة 29 من القانون 01/19 على أنه "ينشأ مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شبهها يغطي كافة اقليم البلدية."

[1]– المواد 109، 110، 112 من قانون البلدية 10/11 السابق الذكر .

[2]– علي سعيدان، مرجع سابق، ص 246 .

7- دور الجمعيات في حماية البيئة :

ساهم التغيير الجذري للأوضاع السياسية والقانونية في اعتراف تنظيمي مبكر ثم تلاه الإرساء الدستوري الحق إنشاء الجمعيات في دستور 1989 وتعديله لسنة 1996 الذي حث الدولة على تشجيع ازدهار الحركة الجمعوية، ويخول للجمعيات حق الدفاع عن الحقوق الأساسية والحريات الفردية. وتخضع الجمعيات البيئية كغيرها من الجمعيات إلى القواعد العامة المنظمة للجمعيات، والتي تعرف: " بأنها اتفاقية تجمع أشخاص طبيعية أو معنوية على أساس تعاقدي للقيام بنشاطات غير مدر جة، ولتسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي ويشترط أن يحدد هدفها وتخضع للقوانين المعمول بما"[1].

واستكمالا للتحول الجذري في القبول بدور الجمعيات كشريك للإدارة في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، خص القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة الجمعيات بفصل خاص.

وتتمتع الجمعياتبحرية اختيار النشاطات القانونية الملائمة والمتاحة لها لبلوغ هدفها، فلها أن تختار العمل التوعوي والتحسيسي والتطوعي الميداني، أو أن تركز على اتصالها بالمنتخبين المحليين وتلعب دور الهيئة والمراقب للكشف عن الانتهاكات التي تمس بالبيئة.

[1]- زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص 162 .

كما مكن المشرع في نص المادة 36 الجمعيات في الحق في رفع الدعاوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتمين لها بانتظام.

كما أقر المشرع صراحة وبموجب نص المادة 38 من نفس القانون على أنه يمكن للأشخاص الطبيعيين اللذين تعرضوا لأضرار فردية تسبب فيها فعل الشخص نفسه وتعود إلى مصدر مشترك في الميادين المذكورة في المادة 37 أن يفوضوا جمعية معتمدة قانونيا لكي توقع باسمها دعوى تعويض كما يمكن للجمعية أن ترفع دعوى قضائية لممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني أمام أية جهة قضائية جزائية [1].

إلا أنه رغم هذا التوسع في قبول تأسيس الجمعيات البيئية للدفاع عن المصالح الجماعية، أو حتى مصالحالأشخاص غير المنتسبين إليها بانتظام أو بالتفويض عن شخص، فإن النزاع البيئي الجمعوي لم يزدهر ولا تعدو القضايا المنشورة والمتداولة من قبل الباحثين أن تعد على رؤوس الأصابع ويعود ذلك إلى حداثة التشريع الذي تناول لأول مرة وبوضوح حق جمعيات حماية البيئة في التفاوض من خلال قانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة ، وعدم تعود الجمعيات اللجوء إلى القضاء[2].

[1] -زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص 163 .

[2] – وناس يحيى، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص ص 141-145 .

الفصل الرابع

أولا- مفهوم التنمية المستدامة

ثانيا- أهداف التنمية المستدامة

ثالثا-مباديء التنمية المستدامة

رابعا- أبعاد التنمية المستدامة

خامسا- مؤشرات التنمية المستديمة

سادسا: المبادئ الإرشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أولا : مفهوم التنمية المستدامة

لا شك أن التنمية هي غاية المجتمعات الحديثة، من أجل تحقيق الاكتفاء لشعوبها، وسعياً إلى مستوى حياتي يتيح العيش بكرامة لكل فرد من أفراد المجتمع، دون اللجوء إلى ذل الحاجة والطلب داخل المجتمع، أو الهجرة الاختيارية أو الإجبارية خارج المجتمع. ومن هنا، فإن تنمية المجتمع واستغلال موارده بشكل اقتصادي فاعل، دون إسراف وا ٍهدار، لهو الهدف الأسمى لأية حكومة راشدة، تمتلك رؤية استراتيجية واضحة الهدف والمقصد.

ومن المنظور الإسلامي، فإن ما تقدّم يدخل ضمن مقاصد الشريعة دون شك، فغاية الشريعة الحفاظ على الكليات الخمس: الدين، النفس، العرض، المال، العقل. والحفاظ لا يتحقق للأفراد بمعزل عن المجتمع، وا ٍنما من خلال استغلال موار د الوطن، وتنميتها، وحسن إدارتها، وهو ما يتقابل مع مفاهيم التنمية الحديثة، وحسن إدارة المجتمعات، وما يعرف باسم التنمية المستدامة، وهو يحتاج إلى دراسة من المنظور الشرعي، للنظر في علاقة التنمية بالمقاصد الشرعية عامة، والفروض الكفائية والعينية خاصة، وبعبارة أخرى: إعادة تأصيل مفهوم التنمية عامة والتنمية المستدامة خاصة[1].

وبداية، نشير إلى أن مفهوم التنمية Development برز في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف

[1] - مصطفى كمال طلبة و آخرون، **مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي**، أبو ظبي، 2001، ص 46 .

إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال .فالتنمية هي النمو زائد التغيير، والتغيير بدوره اجتماعي وثقافي وكذلك اقتصادي، و هو كيفي مثلما هو كمي، والمفهوم الأساسي هو التحسين النوعي لحياة الناس[1].

لقد تطور مفهوم التنمية ليتجاوز المفاهيم الكمية، التي حصرت التنمية في أرقام وحسابات الاقتصادية، وليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية والاجتماعية واشتمالها على مختلف قطاعات المجتمع، بهدف إحداث التكافؤ الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة داخل الدولة، وكذلك إعطاء أولوية متقدمة لتنمية القدرات البشرية، فأصبحت هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، والمنظمات الأهلية بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في مجتمعه، وهو ما تطور بعد ذلك فيما يسمى " التنمية التشاركية " التي لا تدمج مختلف القطاعات والشرائح السكانية والفئات الاجتماعية في العملية التنموية، تمهيدا لإعلان " كوكوبوك " بأن الغرض من

[1]- فولفجانج ساكس، **دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة**، ترجمة: أحمد محمود قاموس التنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2009، ص30.

التنمية " ألا يكون تنمية الأشياء بل تنمية الإنسان "، وأن " أية عملية لا تؤدي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان أو تعوقها فهي صورة مشوهة لفكرة التنمية"

وا ٍذا كان الاقتصاديون مختلفين في تحديد مفهوم التنمية، فهناك من يصنفها بأنها عملية نمو شاملة تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية وأهمها الاهتمام بالصناعة والزراعة والتجارة، وهناك من ربطها بالتغيرات الاجتماعية والسكانية الإيجابية التي تحقق الرفاهية للشعوب[1].

وهي في جميع الأحوال الوسيلة المبتغاة لاستثمار الموارد الطبيعية، والبشرية في الأوطان، لأنها تجعل أبناء الوطن جميعهم في حالة استنفار لأن يقوموا بأنفسهم بتنمية بلدهم، غير منتظرين هبات من حاكم، ولا مساعدة من دول أجنبية، يعلمون قبل غيرهم أنها لا تمنح دون مقابل. كما أنها سبيل الأمة إلى الحضارة بمفهومها الشامل، ففرق بين التنمية والحضارة، الحضارة منتج نهائي للتنمية الشاملة، والتنمية سبيل في النهاية إلى حضارة زاهرة.

بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترميللنمو من جهة، وا ٍجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لضمان الحصول

[1]- Webster's third new international dictionary, Springfield ,,mars, G,G.merriam 1966.p 120 .

على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل، وطريق التقدم للمجتمعات، وتأمين حاجات الأفراد.

ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار تبلور هذا المفهوم خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، حيث يعتبر تقرير" نادي روما "الذي صدر سنة 1972م تحت عنوان "وقف التنمية" ، هو نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية. ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد الديموغرافي من استنزاف للموارد، وتلوث للطبيعة، والضغط على النظام البيئي، وقد أثار هذا التقرير في حينه جدلاً واسعاً بين المختصين الذين انقسموا إلى فريقين: فريق مؤيد لاستمرار عملية التنمية، وفريق يناصر المحافظة على البيئة، وذلك في تصور يجعل المسألتين (التنمية والمحافظة على البيئة) خيارين متناقضين[1]، بيد أن فريقا من الخبراء الاقتصاديين من الشمال والجنوب انكبوا على دراسة هذه الإشكالية بعمق حيث توصلوا إلى أن ثمة إمكانية لوضع استراتيجيات تنموية توفق بين مطلب التنمية وضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، كما جاء في تقرير فلونيكس Flunexوا ٍعلان ستوكهولم العام 1974م[2]، وقد سميت هذه المبادرة باستراتيجية " تنمية ايكولوجية " ecodevelopement

[1] - - مصطفى كمال طلبة و آخرون، مرجع سابق، ص 50 .

[2]- . Jean Bernard Leroy , « Les déchets,leurs traitements », Que sais-je?,2eme éd : Pressesuniversitaires de France, Paris, 1994, p 251 .

غير أن هذا المصطلح الذي يترجم هاجس التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة سرعان ما سيتم استبداله من طرف السياسيين الأنكلوساكسون بمصطلح التنمية المسندة أو المدعومة(**Sustainable developement**)ثم بالتنمية المستدامة الذي ذكر للمرة الأولى العام 1980م من طرف الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة في تقرير له عنوانه "الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة[1] "

عرفت التنمية تاريخيا بأنها الزيادة السريعة و المستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، بل ذهب البعض إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي و إلى معدلات التزايد السكاني، و رغم الإهتمامات بالمجالات الأخرى كالصحة و التعليم، إلا أن النظرة الغالبة كانت إقتصادية، بمعنى انها كانت تركز على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات و الإستثمارات، أي ان التنمية ليست سوى مرادفا للنمو الإقتصادي السريع.

إلا أن الدراسات خاصة في الخمسينات و الستينات و السياسات المعتمدة، أوضحت عدم صواب مفهوم التنمية الذي يختزل التنمية في مجرد النمو الإقتصادي السريع فقد شهدت بلدان نامية معدلات نمو للدخل الوطني قريبة من ذلك الذي اعتبر معدلا مرغوبا رغم ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تحسن و استمرت قطاعات واسعة من سكانها تعاني من الفقر و الجهل و المرض و التعطل .

1- أحمد فرغلي حسن، **مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة القاهرة، ص11

و هكذا تم الهجوم على مفهوم النمو الإقتصادي لإفساح المجال للتنمية لإلغاء الفقر و تضييق الفجوة بين الأغنياء و الفقراء و توسيع فرص العمل و إشباع الحاجات الأساسية و ذلك إلى جانب النمو، و بالتالي تم صقل مفهوم جديد للتنمية عمل على تحجيم دور العنصر الإقتصادي في مفهوم التنمية و إبراز دور الجانب الإجتماعي ممثلا في الصحة و التعليم و الفقر و السكن و البطالة و غيرها من المؤشرات التي تعكس إلى جانب النمو الإقتصادي التنمية الإقتصادية الإجتماعية[1] .

لقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة نتيجة النقص الملحوظ في النماذج السابقة للنمو و التنمية التي لم توفر قاعدة عريضة و كافية يستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف و منافع مختلف السياسات التنموية .

الواقع ان السياسات التنموية السابقة و بحجة تحقيق رفاهية الإنسان و آماله خاصة في الدول المتقدمة، أفرزت عن وعي أوغير وعي نتائج انعكست سلبا على كل ما حققه الإنسان من تقدم، لقد تمثلت هذه النتائج كما سبق الإشارة إليها في التدهور البيئي على المستوى العالمي و المناطق و الدول ممثلا في التسخين الحراري للجو، فقدان طبق الأوزون، نقص المساحات الخضراء و الأمطار الحمضية و فقدان التنوع البيولوجي و اتساع نطاق التصحر، نقص الموارد الناضبة، تعرية الأرض و انخفاض انتاجيتها، تزايد معدلات الفقر و إنتشار الأمراض الفتاكة سوء التغدية و الأمية و غيرها من المشاكل الإجتماعية و

[1]– عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها**، المؤتمر العلمي الأول، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، الجزائر، ص 3 .

البيئية وهكذا أصبح إعتماد الإعتبارات البيئية و الإجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم السياسات التنموية لتحقيق التنمية المستدامة .

يعود أول إستخدام لهذا المصطلح التنمية المستدامة لناشطين في منظمة غير حكومية سنة 1980 تدعى بـ **World Wildlife Fund** و ترجم إلى العربية بعدة مسميات، منها التنمية القابلة للإدامة، للإستمرار، الموصولة، المطردة، المتواصلة، البيئية، المحتملة ... و غيرها.

و يعود أول إستخدام لهذا المصطلح بشكل رسمي لرئيسة وزراء النرويج **Gro Harlem Bruntland** سنة 1987 في تقرير مستقبلنا المشترك للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة و المساواة بين الاجيال الحالية و المستقبلية، و هكذا عرفت هذه الاخيرة التنمية المستدامة بأنها :" التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإخلال بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[1] .

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، و عرف التنمية المستدامة بأنها : تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن .

و التنمية المستدامة ببساطة هي : " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الاضرار بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، حسب مؤتمر الامم المتحدة المعني

[1]-أحمد سالم الجريش، **الإقتصاد في عالم متغير**، دار الفاروق، القاهرة، مصر، 2001، ص 70

بالبيئة و التنمية لعام 1987 و تتعلق التنمية بهذا المعنى بنوعية الحياة و لا ينبغي الخلط بينها و بين النمو الإقتصادي على الرغم من أنه من الواضح أن الأثنين يرتبطان ارتباطا وثيقا ببعضهما البعض في إطار نظمنا العالمية الحديثة .

كما يعرفها **Edward Barbier** بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، و بأقل قدر ممكن من الأضرار و الإساءة إلى البيئة، و يوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا و تداخلا فيما هو إقتصادي و إجتماعي و بيئي[1].

إن مثل هذه التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة تتمحور حول النقطتين الرئيستين التاليتين:

- إدارة قاعدة الموارد الطبيعية و صيانتها و توجيه التغيرات التكنولوجية و المؤسسية بطريقة تضمن تلبية الإحتياجات البشرية للأجيال الحالية و المقبلة بصورة مستمرة.
- استخدام موارد المجتمع و صيانتها و تعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الإيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة و حتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن و في المستقبل .

[1]- عماري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 4 .

ثانيا : أهداف التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف بيئية و اقتصادية و اجتماعية باعتبارها عملية واعية، طويلة الأمد، مستمرة، شاملة و متكاملة في أبعادها الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، الثقافية، و البيئية، و إن كانت غايتها الإنسان، إلا أنه يجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية و الفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة[1].

و يمكننا أن نلخص أهم أهداف التنمية المستدامة في التالي:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان :

تحاول التنمية المستديمة من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع إقتصاديا و إجتماعيا و نفسيا و روحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، و ليس الكمية و بشكل عادل و مقبول و ديمقراطي.

2- احترام البيئة الطبيعية :

التنمية المستديمة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب

[1]- عبد المجيد قدي، **الإقتصاد البيئي**، مرجع سابق، ص 159 .

العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المبنية، و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و انسجام.

3-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة :

و تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة[1].

4-تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد :

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها و تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني.

5-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع :

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، و كيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق أهداف المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر و آثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر و الآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

[1]- أحمد سالم الجريش، مرجع سابق، ص 72 .

6-إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع :

و بطريقة تلائم امكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية، و السيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

ثالثا : مباديء التنمية المستدامة

تفهم العلاقة بين النمو من جهة و البيئة بما تحويه من موارد من جهة أخرى على أنها علاقة تكاملية و ليست علاقة تنافرية أو صراع، ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة و يحتاج لوجود موارد، و إذا كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة، فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم و الكيف الذي نريد، كذلك فإن المحافظة على الموارد و استغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الإقتصادي، و هذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية و استمراريتها، إن هذه العلاقة بين النمو من جهة و البيئة من جهة أخرى هي التي حددت المباديء هي :[1]

1- استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة :

يعد أسلوب النظم أو المنظومات **systems approach** شرطا أساسيا لإعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة، و ذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي و البشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، و إن أي تغيير يطرأ على

[1]- محمد عبدالقادر الفقي، مرجع سابق ص 23 .

محتوى و عناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس و يؤثر تأثيرا مباشر ا في عناصر و محتويات النظم الفرعية الأخرى، و من ثم في النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها و أحجامها المختلفة، و بشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة[1].

و يمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الإهتمام بجميع جوانبها الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية و دون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي، فالمشاكل البيئية ترتبط احداها بالأخرى، فاجتثاث الغابات و الأحراش مثلا يؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية، و هذا بدوره يزيد من انجراف التربة و تعريتها، و يؤدي التلوث و المطر الحمضي إلى تدمير الغابات و المسطحات المائية و بالذات المغلقة، من جانب آخر فإن مشكلات البيئة مرتبطة بأنماط التنمية الإقتصادية، فالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤول المباشر و الرئيس عن تدهور التربة و اجتثات الغابات و هكذا..

[1] - صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، منشورات إعلامي الحقوقية، لبنان، 2010، ص 22 .

2- المشاركة الشعبية :

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات و تنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدنا أم قرى، و هذا يعني أنها تنمية من أسفل **Development from below** يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية و الأهلية و السكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد و تنفيذ و متابعة خططها، و لعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من أسفل – تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني – تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية و المجالس البلدية و القروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات و أولويات المجتمع المحلي و تعمل على تشكيله وفق نمط معين، و يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية :[1]

1- تستطيع الحكومات أو المجالس المحلية الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض، من خلال إيجاد أنماط فعالة لإستخدامات الأرض، و تحسين نظم المواصلات و الترانزيت، و تطوير برامج خاصة بترشيد استهلاك الطاقة، و ستكون النتيجة الحد من مشكلات التلوث و الإزدحام المروري، و انخفاضا في النفقات

[1] – صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، مرجع سابق، ص 23

المرصودة لهذه الغاية، ومن ثم زيادة قدرة الهيئات المحلية الإستثمارية، مما يساعد على تحسين نوعية حياة السكان.

2- الحكومات و المجالس المحلية مسؤولة عن إدارة و معالجة النفايات البيئية و التجارية و الصناعية، و حتى وقت قريب كانت هذه الهيئات تقوم بحرق النفايات، أو بإلقائها في المحيط و الأنهار، أو بتصديرها، و في الوقت الحاضر اختلف الوضع حيث أصبحت الهيئات المحلية معنية بتطوير برامج خاصة لتقليل كمية النفايات، مثل: برامج التدوير و إعادة تصنيع كميات كبيرة منها، و يقع ضمن اختصاصات الهيئات المحلية أيضا و ايجاد أسواق للبضائع التي يتم تصنيعها من النفايات، مثل هذه البرامج ستعمل على ايجاد بيئة نظيفة و كذلك ترشيد استخدام الموارد، و بالتالي تحسين نوعية حياة السكان، خاصة أن برامج و مشاريع تدوير النفايات توفر مئات من فرص العمل الجديدة، إلى جانب فوائدها البيئية[1].

3- يقع ضمن مسؤوليات الهيئات المحلية أيضا الحد من انبعاث كلورفلور الكاربون المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون و ذلك من خلال عدم تشجيع السكان على استخدام الموارد و البضائع التي تحتوي على هذه المادة، أو منع استهلاك مثل هذه المواد و البضائع، و هذا بدوره سيساعد في تحسين مستويات الصحة العامة للسكان، و يحول دون تنامي تكلفة العناية الصحية[2].

[1]- أحمد رأفت سالم،التلوث البيئي، دار النجمة، لبنان، 1999، ص 51 .

[2]- أحمد رأفت سالم، مرجع سابق، ص 53 .

4-الهيئات المحلية معنية بتخفيض استهلاك مشتقات النفط من خلال إيجاد أنماط استخدام أرض تعمل على تقصير مسافة رحلة العمل اليومية، و كذلك من خلال تشجيع السكان على استخدام وسائل النقل العام و الإستثمار في نظم المواصلات، و انشاء شبكات من طرق النقل الفعالة و هذا بدوره سيعمل على تحقيق الإزدهار المحلي من خلال تقليل كلفة التنقل للسكان و أيضا من تلوث الهواء.

5-معدلات استغلال الموارد يجب أن لا تتجاوز معدلات تجددها في الطبيعة.

6-الملوثات و النفايات الناجمة عن نشاطات الإنسان يجب أن لا تزيد عن معدلات القدرة البيئية على التخلص منها و اعادة تمثيلها.

7-الموارد الطبيعية يجب استغلالها بعقلانية.

8-التحول من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الموارد المتجددة.

9-استخدام الموارد المحلية المتاحة بدل جلب الموارد من مناطق بعيدة.

10- إنتاج البضائع التي يمكن أن يعاد تدويرها و تصنيعها من جديد بدل البضائع التي تنفذ نتيجة الإستهلاك.

11- المساواة في توزيع عوائد النمو و التنمية مكانيا و طبقيا.

يتبين مما سبق أن التنمية المستدامة نهج حياة، و أسلوب معيشة، و فلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكاملية من خلال استخدام أسلوب النظام الكلية و الفرعية، و ما يربطها من علاقات و تفاعلات و ما يترتب عليها من نتائج و عمليات تغذية راجعة في

التعامل مع مشكلات المجتمعات الإنسانية، ذلك أن وضع حل لكل مشكلة على انفراد غير كاف، و لن يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية في كثير من المجتمعات في ظل مفاهيم التنمية المختلفة كما حدث في عقود التنمية الماضية. إن تطبيق فلسفة التنمية المستدامة يعني أننا مطالبون بوصفنا سكانا و صناع قرار بتغيير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئاتنا المحلية، و السير في ثلاثة اتجاهات رئيسة هي : المحافظة على البيئة، و تحقيق نمو إقتصادي معقول، و تحقيق العدالة الإجتماعية. إن السير في هذه الإتجاهات بشكل متواز و متوازن و عقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا و ضمان حياة جيدة لنا و للأجيال القادمة[1].

رابعا : أبعاد التنمية المستدامة :

1-البعد الإقتصادي :

يعين البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة الإنعكاسات الراهنة و المقبلة للإقتصاد على البيئة إذ انه يطرح مسألة اختيار و تمويل و تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية .

فالنظام الإقتصادي المستدام هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع و الخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية و تحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالبيئة و الطبيعة .

[1]-أحمد رأفت سالم، مرجع سابق، ص 56 .

فالمنظور الإقتصادي لهذا النوع من التنمية نابع من الفكر الكلاسيكي، وذلك من خلال تعظيم الرفاهية الإقتصادية لأطول فترة ممكنة، و الذي يقاس بدوره في أغلب الأحيان بمؤشرات التنمية البشرية مثل المستوى المعيشي و الصحي و التعليمي ... إلخ، أما من ناحية البيئة فالإهتمام ينصب على رأس المال الطبيعي، من خلال بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الإقتصادية مثل: التربة، النباتات، الحيوانات، خدمات النظام البيئي، تنظيف الهواء، تنقية المياه ... الخ[1] .

أما على مستوى المؤسسة، فإنها تسعى لإدارة نمط التسيير و أسلوب الإنتاج الذي يتوافق مع طبيعة نشاطها بغية التحكم في التكاليف و الحفاظ على صحة العمال من المخاطر المحيطة بالنشاط الصناعي خاصة التي تؤثر بشكل مباشر على صحة العامل، الشيء الذي يؤدي إلى تراجع مردوديته، أو يتم الإستغناء عنه نتيجة العجز في العمل، لذا فإن مفهوم التنمية المستدامة تلزم المؤسسة بالحفاظ على البيئة و من ثم صحة الإنسان، و عليه فإن المؤسسة الصناعية مطالبة أكثر من غيرها بتوفير مستلزمات الوقاية و الحماية من مخاطر العمل بقصد تعظيم مردودية العمل البشري و التي ستنعكس إيجابا على مردودية

[1]-قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص 103 .

المؤسسة التي ستضمن لها البقاء و الإستمرار في ظل المتغيرات الإقتصادية التي تقوم على أسس و مباديء إقتصاد السوق[1] .

2-البعد الإجتماعي :

و يشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة و البشر و تحقيق الرفاهية و تحسين سبلها من خلال الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية، ووضع المعايير الأمنية و احترام حقوق الإنسان في المقدمة و إعطاء أهمية لدور المرأة و مشاركتها، باعتبارها المسير لموارد البيئة في المنزل بالإضافة إلى أنها المربي و المعلم للطفل .

كما ينبغي تثبيت النمو الديمغرافي في أي بلد لأن الزيادة السكانية غير المتوازنة تحدث ضغطا على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات من الوفاء بتلبية احتياجات السكان على توفير الخدمات، بالإضافة إلى أن هذه الزيادة سوف تحد من التنمية و تقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة[2] .

3-البعد البيئي :

لقد أدت الأحداث البيئية التي ظهرت خلال العقدين الماضيين إلى أن يكون هناك قناعة شبه كاملة من أن إدارة البيئة بشكل سليم و متوازن يعتبر ضرورة لعملية التنمية، و صار هناك ادراك متزايد بأن الفقر يعتبر من أبرز العوامل المتسببة في تهديد و تخريب

[1]- عبد المجيد قدي، **الإقتصاد البيئي**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، القبة، الجزائر، 2011، ص ص 161،162

[2]-عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 162 .

التنمية في الدول النامية مما دفع باللجنة الدولية للتنمية و البيئة لإصدار تقرير يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه التنمية المستدامة، و التي تلبي حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الاجيال القادمة.

و المختصون في مجال البيئة يركزون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية و التي تعني أن لكل نظام طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الإستغلال، و ان أي إفراط في استنزاف هذه الموارد يعني تدهور النظام البيئي، لذا فإن اول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الإقتصادي و النظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الامن البيئي، و قد أصبح القضاء على الفقر و تحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ضرورة ليس فقط من منظور العدالة الإجتماعية و إنما أيضا من منظور حماية البيئة و تحقيق التوازن البيئي .

و السبيل الوحيد لحماية هذا النظام هو الحد من اتباع أنماط الإنتاج و الإستهلاك السيء مثل استنزاف المياه الجوفية و السطحية و قطع أشجار الغابات[1] .

4-البعد السياسي :

تزامن الإهتمام بقضايا البيئة مع التغير السياسي الذي شهده المعسكر الشرقي و بدأت المشاكل البيئية تأخذ طابعا أكثر حدة من خلال بعض الحوادث مثل انفجار مفاعل

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 162 .

تشرنوبل سنة 1986 و موجات الجفاف التي عصفت بالكثير من المناطق في العالم، و من ثم فقد احتلت القضايا البيئية أولوية اهتمامات المجتمع الدولي، حيث أكد البيان الصادر عن مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي الذي اعلن عن نهاية الحرب الباردة في نوفمبر 1990 على أن انتهاء هذه الحرب سوف يؤدي إلى نقل بؤرة الإهتمام المشترك إلى القضايا البيئية، كما هيأ المناخ العالمي لطرح قضية البيئة و التنمية باعتبارهما قضايا عالمية يتعين على النظام العالمي وضعهما على رأس اولوياته و اهتماماته و قد ترجم هذا الإهتمام الدولي في انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية والتي تمحورت في مجملها على ضرورة إحداث تغييرات إجتماعية و إقتصادية و سياسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة و مواجهة المشاكل البيئية[1].

5-البعد التكنولوجي :

يمثل البعد التكنولوجي ركنا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أن التدهور البيئي في معظمه نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات تبديد لا تخضع للرقابة إلى حد كبير، فالتنمية المستدامة تعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف و اكفأ و تقلص من استهلاك الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، كما تتسسب هذه التكنولوجيات

[1]- بن نونة فاتح، **سياسة الطاقة و التحديات البيئية في ظل التنمية المستدامة-حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، 2007/2006، ص 13 .

في ملوثات أقل في المقام الاول و تعيد تدوير النفايات داخليا مع ابقاء التكنولوجيات التقليدية التي تفي بهذه المعايير.

و تلعب التكنولوجيات النظيفة دورا محوريا في تحسين أنماط الإنتاج و الإستهلاك و حماية البيئة خاصة في مجال استغلال الموارد الطبيعية و الطاقة من خلال التخفيض من استخدام المحروقات و ايجاد مصادر بديلة للطاقة[1] .

خامسا : مؤشرات التنمية المستديمة :

هناك العديد من المؤشرات و المرتكزات يمكن تصنيفها من منظور الأبعاد السابقة للتنمية المستديمة فتشمل مؤشرات اقتصادية و اجتماعية و إنسانية و مؤشرات خاصة بإدارة الموارد البيئية.

أ- **مؤشرات اقتصادية :** وتندرج ضمنها :

1-**التخفيف من حدة الفقر** : حيث يعتبر الفقر عدوا ثانيا للتنمية المستدامة و علاجه يعني حتمية أخلاقية إنسانية و مؤشرا للتنمية و استدامتها.

2-**الاستمرارية** : و هو ما يتطلب توفير دخل مرتفع مما يمكن من إعادة استثمار جزء منه ، بما من الإحلال و التجديد و الصيانة للموارد الاقتصادية[2].

[1]- بن نونة فاتح، مرجع سابق، ص 13 .

[2]-خالد مصطفى قاسم ، مرجع سابق ، ص 159.

3-**الازدهار السياحي** : باعتبار السياحة أحد مصادر الثروة الهامة في الاقتصاد الوطني.

4-**تحقيق الأمن الغذائي** : حيث تعتبر التنمية الغذائية المحلية هي بعدا أساسيا من أبعاد الأمن الغذائي و يتطلب ذلك إيجاد مخزون استراتيجي لمواجهة التغيرات.

5-**النفايات و إعادة التدوير**: و يتم التعامل معها من خلال الردم الصحي، الحرق، تدوير النفايات، اتخاذ إجراءات تكفل تحقيق التنمية المستدامة بتقليل حجم هذه النفايات فرض الضرائب عليها، التوعية البيئية، تشجيع و دعم الاستثمارات.

ب- مؤشرات اجتماعية و إنسانية : و تتضمن ما يلي :

1-**القضاء على الانفجار السكاني** : و يقصد بنمو السكان بمعدلات سريعة جدا لا تتفق مع معدلات التنمية أو القدرات البيئية.

دعم برامج تنظيم الأسرة : خاصة في الدول التي تتسم بمعدلات نمو سكاني سريعة جدا و هذه البرامج تهدف للحفاظ على البيئة و التوعية و التربية و الالتزام.

2-**دعم دور المرأة في التنمية المستدامة** : باعتبارها هب نصف المجتمع و هي نصف المجتمع و هي لصيقة بالبيئة و هي محور التنمية وهي ضحية في ذات الوقت و إن كانت متهمة بعداء البيئة[1].

[1]-خالد مصطفى قاسم ، مرجع سابق ، ص 160

ج- **مؤشرات خاصة بإدارة الموارد البيئية** : و تتجلى فيما يلي :

1-**تنظيم استخدام الموارد الطبيعية** : القابلة للنفاذ و المتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة ، للحد من استنزافها لتحقيق بيئة مصانة غير مستنزفة.

2-**تحقيق التوازن البيئي** : و هو المعيار الضابط للتنمية المستدامة أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية و إنتاج ثروات متجددة مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

3-**قضية الطاقة** : إن نقص مصادر الطاقة في أي بيئة أو دولة من الدول ، مشكلة بيئية محلة يجب التصدي لها لتحقيق أمن الطاقة من خلال ترشيد استخدام الطاقة الاحفورية (غير المتجددة).

4-**مكافحة التصحر** : حيث أن مشكلة التصحر من القضايا البيئية المحلة في عالمنا المعاصر و بصفة خاصة في البيئات الجافة و شبه الجافة التي تتصف بنظمها الايكولوجية الهشة و يتم مكافحة التصحر من خلال إجراء مسح شامل و تفصيلي للمناطق المتصحرة و ضبط النمو السكاني و ترشيده بيئيا و ضبط و ترشيد الاستخدام الزراعي و وقف زحف الرمال.

5-المحميات الطبيعية الحيوية: و يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال المراقبة البيئية المستمرة للحياة الفطرية ، بإنشاء شبكة محميات واسعة الانتشار و استخدام

الأشجار القائمة و استغلالها بطرق متنوعة ، و ذلك بالدعوة للعمارة الخضراء ، و إجراء المزيد من الدراسات و البحوث البيولوجية و دعم التوعية و التربية البيئية[1].

و نستقرأ من خلال التنمية المستدامة أن مؤشراتها و خصائصها لا يمكن أن تتضح و تتحقق إلا من خلال دور الدولة الضروري فيها لاسيما فيما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية و تحقيق التوازن البيئي، حيث أصبح هناك ربط واضح و أكيد بين التنمية و البيئة و أصبحت البيئة عنصرا أساسيا ضمن أي أنشطة تنموية، و ركيزة ذات أهمية تأخذ في الاعتبار عند تحديد توجهات التنمية و اختيار أنشطتها و مشاريعها و مواقع تلك المشاريع بما يهدف في النهاية إلى المحافظة على البيئة و الحصول على موافقة المجتمع (ممثل في الدولة) على نوعية و مكان المشاريع[2].

وقد كان الاعتقاد السابق (الخاطئ) أن الثروات الطبيعية كم لا يفنى و إنها في حالة ثبات و استقلالية، و لكن ثبت أن الثروات محدودة بمحددات بيئية و بيولوجية و طبيعية متوازنة وهي تمثل أنظمة بيئية فرعية مر تبطة و متوازنة مع النظام البيئي العالمي، و كل يؤثر على المياه، الأرض، الطاقة، المناخ، يؤثر على ديناميكية تكوين الموارد الطبيعية في المدى الطويل.

[1]–سعد طه علام ، مرجع سابق ، ص77

[2]–مصطفى كمال طلبة، مرجع سابق، ص 38.

و يكمن الطريق نحو التنمية المستدامة في مجموعة من الإصلاحات لمواجهة السياسات الاقتصادية الفاشلة و لإيجاد برامج جديدة للتعديلات الهيكلية ، و بالرغم من أن هذه الإصلاحات ستقضي على الفقر في المدى الطويل و تلبي جميع احتياجات الإنسان و تقضي على الأوضاع الاقتصادية التي تؤدي على تدهور البيئة، و نتيجة للتعدي الجائر على هذه المنظومة الطبيعية (في الدول المتقدمة و النامية) و الإخلال بالتوازنات الطبيعية أدى ذلك في التأثير على مسيرة التنمية و استقرارها، حيث اختل مسار التنمية نتيجة تناقص المعروض من الموارد و نتيجة لاختلال البيولوجي الناتج عن تصنيع و الاستخدام المفرط للكيماويات و زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون ، و هنا اضح ان هناك دور أساسي و مهام وظيفة الدولة لابد أن تمارسها حيث لا يوجد بديل للقيام بهذا الدور[1].

سادسا: المبادئ الإرشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة :

يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى نظام متسق يضم السياسات التكنولوجية و الاقتصادية و الاجتماعية في خطة شاملة للتنمية.

تضمن هذه الخطة توظيف الموارد الطبيعية ورأس المال البشري بطريقة اقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي يهدف إلى الارتفاع بنوعية الحياة للمواطن مع الحفاظ على نوعية البيئة و مصادرها الطبيعية للأجيال الحالية و القادمة.

[1] – قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 105 .

فيما يلي مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يمكن الهيئات الاستفادة منها في تطوير سياسات فعالة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

1- مبدأ التخطيط الاستراتيجي:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة إيجاد تغييرات سياسية و مؤسسة تصمم بعناية لتلبي الاحتياجات التي تم تحديدها ، و يتحقق ذلك من خلال تطبيق مبدأ "التخطيط الاستراتيجي"، و يستلزم ذلك تطبيق نظم التقييم البيئي الاستراتيجي ثم التقييم البيئي التراكمي عند تحديد الأهداف، ثم تقييم الأثر البيئي لكل مشروع يقر.

و بتطبيق التخطيط الاستراتيجي يجب أن يعتمد على المشاركة الواسعة لجميع المنتفعين ذوي الصلة لتحقيق أفضل نتائج يستفيد منها الجميع[1] .

2- مبدأ بناء عملية إعداد الاستراتيجية على التحليل الفني الجيد :

ستعتمد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على التحليل الدقيق للوضع الراهن و الاتجاهات المستقبلية و المخاطر المتوقعة، مع تحديد الروابط بين التحديات المحلية و الوطنية و العالمية، على سبيل المثال ستدرج الضغوط الخارجية المفروضة على الدولة ، الناتجة عن العولمة أو تأثيرات تغير المناخ، في هذا التحليل و الذي سوف يعتمد على المعلومات الموثقة حول تغير الظروف البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية و الضغوط المفروضة و كيفية الاستجابة إليها و مدى ارتباطها بأهداف و مؤشرات الاستراتيجية ، و

[1] - محمد عبد المولى، **البيئة و التلوث**، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، 2006 ص 52 .

سوف تستخدم القدرات المحلية و المعلومات المتاحة بشكل كامل لإجراء التحليل كما سيعكس التحليل أيضا وجهة نظر كافة الشركاء .

3- مبدأ وضع أهداف واقعية و مرنة للسياسة:

توضع الأهداف للمساعدة في تحديد كمية و جودة المخرجات المتوقعة أو الأوضاع المرغوب فيها ، تعتبر الأهداف التي يصاحبها الحوافز من أدوات تنفيذ السياسة الاكثر فاعلية و ستستخدم عندما تتاح القدرة على ذلك، ستمثل الأهداف تحديا و مع ذلك فإنها واقعية و يمكن تحقيقها[1].

4- مبدأ الترابط بين الميزانية و أولويات الاستراتيجية :

لابد من إدراج الإستراتيجية في عملية تخطيط الميزانية لضمان توفير الموارد المالية لمكونات الإستراتيجية حتى تحقق أهدافها.

5- مبدأ السياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة :

ستعمل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة على دعم سياسات التنمية المستدامة، و سيتم تشكيل لجان مشتركة بين الوزارات المعنية حسبما تقتضى الحاجة لذلك، و بالإضافة إلى ذلك يلزم أن تعمل السلطات المركزية و الولايات و وحدات الإدارة المحلية على إدراج حماية البيئة و الترابط الاجتماعي في جميع السياسات القطاعية ، أما على المستوى المحلي

[1]- بن نونة فاتح، مرجع سابق، ص 22 .

فيلزم القيام بالتعديلات المؤسسية المطلوبة لتعكس احتياجات القطاعات المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة[1].

سيكون من مهام لجنة التنمية المستدامة التنسيق بين الاستراتيجيات و الخطط و البرامج القطاعية مع أخذ البيئة و التأثيرات الاجتماعية في الاعتبار، و العمل على دمج الاعتبارات البيئية و الاجتماعية في السياسات القطاعية مثل السياسة الزراعية ، الصناعية ، الاجتماعية ، و سياسة الطاقة و النقل ... الخ ، سوف يتم ذلك عن طريق تحليل الإطار الكلي لسياسة الدولة حتى يمكن تحديد السياسات و الخطط و البرامج المختلفة و من أمثلة ذلك :

- خطط العمل و الاستراتيجيات الوطنية البيئية.
- خطط عمل الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيئي.
- الاستراتيجيات الوطنية للحفاظ لمكافحة التصحر.
- استراتيجيات الحد من الفقر.
- برامج الإصلاح الهيكلي.
- خطط استراتيجيات التنمية الحضرية و العمرانية.[2]

يصعب تحقيق التكامل التام بين السياسات و لتحقيق أكبر قدر من التكامل يجب في البدء بتحديد السياسات المتضاربة و تأثيرها ، و بالتالي يمكن تحقيق التوازن بين السياسات

[1] –عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، مرجع سابق، ص 53–81.

[2] – محمد عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص 53 .

باستخدام الأدوات المنهجية المنلسبة ، هذا علماً بأن تكامل السياسة سوف يعتمد بشكل أساسي على التفاوض و بناء الرأي الجماعي بين المنتفعين.

6- مبدأ الحكم الرشيد:

لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يقوم الحكم في المستويات الوطنية و المحلية و البلديات على الشفافية في صنع القرار، و مشاركة المواطنين و المجتمع المدني في صنع القرار، و المسؤولية و المساءلة و المحاسبة في التنفيذ ، كما يجب أن تكون هناك أسس واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد و استخدام الأموال العامة و خفض التكلفة و ترشيد الإنفاق و الانتباه إلى القضايا الاجتماعية[1].

7- مبدأ لا مركزية السلطة و التفويض :

من الضروري أن تتحقق تدريجياً لا مركزية اتخاذ القرار إلى أقل مستوى ممكن، حيث تنتقل الاختصاصات و المسؤوليات من المستوى المركزي إلى المستويات الإقليمية و المحلية، ومع ذلك يكون للحكومة اليد العليا في وضع السياسات و وضع الأطر القانونية التي تمكنها من تحقيق أهدافها المحددة.

[1]-راوية توفيق، مرجع سابق، ص 27 .

8- مبدأ رفع الوعي :

يؤكد هذا المبدأ على أهمية التعليم وبناء القدرات في رفع الوعي و استيعاب كل فئات الشعب لقضايا التنمية المستدامة و زيادة الاهتمام العام بهذه القضايا، ولن تتحقق التنمية المستدامة دون التعاون الفعال بين كافة فئات المجتمع.

9- مبدأ العدالة بين الأجيال:

يجب أن تترك الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بنفس القدر الذي تسلمت به الأجيال الحالية ، تلك الثروات حتى يتوفر للأجيال القادمة نفس الفرص أو فرص أفضل لتلبية احتياجاتها مثل الجيل الحالي.

10- مبدأ تحقيق العدالة بين الجيل الحالي :

يدعو هذا المبدأ إلى التوزيع العادل للدخل مع تأمين الاحتياجات البشرية الأساسية لكل فئات المجتمع، علماً بأن عدم الإنصاف الاجتماعي داخل هذا الجيل يمكن ان يؤدي إلى الإحباط الاجتماعي و سوء استخدام الموارد الطبيعية و تدميرها[1].

11- مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية :

يدعو هذا المبدأ إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية ، وبحيث تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي و حماية القيم و المناظر الطبيعية ، و بحيث تستخدم الموارد المتجددة بما لا يتجاوز قدرتها على التجدد.

[1]- رشاد أحمد عبداللطيف، مرجع سابق ص 333 .

و تستخدم الموارد غير المتجددة بطريقة تضمن استمرار استخدامها على المدى الطويل بفاعلية ، و ذلك عن طريق الاستعاضة عنها بالموارد الأخرى المتاحة او المواد المصنعة مثل استبدال الوقود الحجري و مصادر الطاقة غير المتجددة بمصادر الطاقة المتجددة و استعادة الطاقة الناتجة من المخلفات[1].

12- مبدأ تغريم الجهة المتسببة في التلوث :

يدعو هذا المبدأ إلى أن تقوم الجهة التي يتسبب نشاطها في إحداث ضغوط على البيئة، أو إذا أنتجت أو استخدمت أو تاجرت في المواد الخام أو المنتجات شبه النهائية أو المنتجات التي تحتوي على المواد المضرة بالبيئة ، تقوم هذه الجهات بدفع رسوم مقابل تسببها في هذا التدهور ، كما تتحمل التكلفة بالكامل لدرء تلك المخاطر البيئية و علاج الإصرار التي وقعت ن هذا و يساعد فرض تكاليف التلوث على توفير حافز قوي للصناعة لإقلال أو الحد من التلوث حيث سيتضح أن تكلفة الحد من التلوث استثمار له عائد مجزى[2].

[1]–عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 262 .

[2]–دوغلاس موسشيت، مرجع سابق، ص 21.20 .

2- رشاد أحمد عبداللطيف، مرجع سابق،ص339.

13- مبدأ قيام المستخدم بالدفع :

ينص هذا المبدأ على ان أي فرد يستخدم الموارد الطبيعية يجب أن يدفع سعر واقعي في مقابل هذا الاستخدام على أن تغطي هذه القيمة تكاليف معالجة مخلفات الاستخدام يطبق هذا المبدأ على الخدمات مثل الإمداد بمياه الشرب ، و جمع مياه الصرف الصحي و معالجتها ، و جمع المخلفات البلدية و التخلص منها ...الخ.

14- مبدأ المسؤولية المشتركة :

يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى شعور المنتفعين بمسؤوليتهم المشتركة تجاه الحد من ضغوط التنمية على البيئة و الموارد الطبيعية و المجتمع.

15- مبدأ الوقائية :

تعتبر الوقاية من التلوث أكثر فاعلية من معالجة التلوث بعد حدوثه (الحل عند نهاية الأنبوب)، و على هذا الأساس يجب تجنب الأنشطة التي تمثل تهديد للبيئة و صحة الإنسان على أن يتم تنفيذ و تخطيط كل منها بصورة تؤدي إلى :

- إحداث أقل تغيير ممكن للبيئة.
- أقل خطورة للبيئة و صحة الإنسان.
- الحد من الضغوط على البيئة و الاستخدام الرشيد للمواد الخام و الطاقة في البناء و الإنتاج و التوزيع و الاستخدام.

يطبق هذا المبدأ من خلال تقييم الأثر البيئي و استخدام أفضل الوسائل التكنولوجية المتاحة.

16- مبدأ التخطيط و التهيئة العمرانية و استخدامات الأراضي:

يعتبر التخطيط العمراني و تخطيط استخدام الأراضي أداة رئيسية لتحقيق التنمية الحضرية و الريفية المستدامة، و الاستخدام المستدام للأراضي و تخصيص الموارد مع الأخذ في الاعتبار تأمين الفاعلية الاقتصادية و الاجتماعية و صحة و رفاهية المجتمعات الريفية و الحضرية، فالنظام التخطيطي الشامل يضمن في ممارساته و تطبيقاته العمرانية ذلك التوازن الهام بين كل من القطاع الحضري[1] و القطاع الريفي، حيث يتم وضع معايير ملائمة تضمن عدم التركيز الشديد على المدن أو مناطق حضرية بعينها، و بالتالي إهمال التنمية العمرانية المتكاملة لعديد من القرى، أو الأماكن النائية، أو المناطق الفقيرة، وهو الأمر الذي يفسر أحد أهم الأدوار الحقيقية للدولة باستخدامها للتخطيط العمراني، كأداة لتحقيق التوازن بين كافة القطاعات العمرانية للمجتمع، و خاصة المكانية و الجغرافية منها، و هو ما يشير إليه بعض منظري مجال التخطيط العمراني ، حيث يرون أن لهذا المجال بعدا سياسيا و اجتماعيا قويا، ناجما عن كون الأمن و السلامة الوطنية، هما من أهداف السياسة المكانية ، فإن أهم ما يحدد دور و مكانة نظام التخطيط الشامل، و بالتالي جهازه التخطيطي الرسمي، هو القدرة على تحديد مجال و نطاق و مستويات المعلومات التخطيطية و العمرانية، أي بمعنى آخر المادة الخام التي يتعامل معها النظام باعتبارها من أهم مدخلاته و مخرجاته[2]

1- سعد طه علام ، مرجع سابق، ص 78 .

2- فائق جمعة المنديل،مرجع سابق، ص 16-17.

إن التنمية المستدامة تتطلب توفر تناغم بين احتياجات الإنسان وتطلعاته لتحقيق رفاهية معيشية آمنة ومريحة، وبين استعمالات الأراضي وتهيئة الموقع المناسب لهذه المتطلبات البشرية، إن راحة الإنسان تحتاج إلى حرارة في حدود 18-25 درجة مئوية، ورطوبة نسبية من 30-60%وتوفير العمران المستقر والمريح وخاصة في البيئة الصحراوية ذات الخصائص المناخية القاسية[1].

[1]- علي رأفت، مرجع سابق، ص 220.

الفصل الخامس

أولا–مجالات الدراسة

ثانيا–عينة الدراسة وكيفية اختيارها

ثالثا–المنهج المتبع في الدراسة

رابعا–أدوات جمع البيانات

خامسا–تحليل وتفسير البيانات واستخلاص النتائج

أولا / مجالات الدراسة :

1-المجال المكاني :

1-1-التعريف بولاية تمنراست:

1-1-1- الموقع:

تقع ولاية تمنراست أقصى الجنوب الجزائري على بعد 2200 كم عن العاصمة و قد انبثقت بموجب التقسيم الإداري لسنة 1974م ، يحدها من الشمال ولاية غرداية و من الشمال الشرقي ولاية ورقلة ،و من الشرق إليزي ، ومن الجنوب الشرقي جمهورية مالي ، و من الجنوب الغربي النيجر ، ومن الغرب ولاية أدرار، و بهذا الموقع تعد استراتيجية ، فهي همزة الوصل بين الجزائر و افريقيا كما أنها نقطة تبادل تجار ي و ثقافي جد هامة.

-عدد السكان:

يبلغ عدد سكانها 164.245 نسمة يتوزعون على مساحة تقدر بـ:557906.25 كم^2

كما تضم 07 دوائر و 10 بلديات.

و من الجهة المناخية فيسودها مناخ صحراوي و يبلغ متوسط الحرارة في المساء 13° صيفا 29° مع تسجيل مفرقات حرارية أو برودة قصوى كما تستقبل أمطار مدارية صيفية في شهري أوت و سبتمبر.

كما لها مجال حيوي ينقسم إلى المناطق التالية:

-الهضاب (الحمادات) :

يقع في الجهة الشمالية و الشمالية الشرقية في هضبتي (تادمايت ، و تينغرت).

- **السهول :**

تتمثل في سهول أودية الهقار الغرينيتية سهل تيديكلت ، سهل أمدرور ، سهل تنزوفت ، سهل التينري ، سهل تمنراست.

- **الكتل المعزولة:**

تتمثل في سهول إنزير البركانية الأصل و المتواجدة من تمنراست نحو جانت و كتل (إنفوغاس ، بتينزاوتين).

- **الكتل المحيطية:**

تتمثل في انهيارات يتراوح علوها ما بين 500م و 800 م و تحيط بالكتلة الوسطى للهقار.

- **الطاسيلي:**

يمثل الحزم الخارجي للأهقار ويتكون من تشكيلات جيولوجية رائعة تعود إلى العصر الجليدي الأول و يضم كل من موديز بالشمال، طاسيلي ناجر في الشرق و الجنوب الشرقي طاسيلي ناهقار بالجنوب و الأسجراد و الأهنات في الغرب و الشمال الغربي.

تتميز الثروة النباتية بولاية تمنراست بالتنوع فهي تضم أزيد من 300 صنف نباتي من أصول مدارية متوسطية و صحراوية من بينها: الطلح، الشيح، تبركات... الخ .

أما الأنواع الحيوانية فتتمثل في : الغزال ، الفهد ، الأروية ، الافعى، الضب... ، إضافة إلى ذلك الأسماك منها: باربوكس، تملابيا ، سيلور... الخ .

تفتخر ولاية تمنراست بعمق عراقة تاريخها الذي يعود إلى أكثر من 600.000 سنة إلى ذلك الزمن البعيد حيث ظهر الإنسان البدائي و شيد حضارة راقية عرفت وجها في صحراء الجزائر و ازدهرت قبل حضارة الفراعنة لـ5000 سنة تشهد على ذلك الرسومات و النقوش الحجرية التي تحتفظ بتاريخ المنطقة و التي اكتشفت بطاسيلي الهقار و تيديكلت و هي تمثل اليوم أغنى متحف في الهواء الطلق الفنون ما قبل التاريخ و لذلك صنفت منطقة اليونسكو الحظيرة الوطنية للهقار ضمن التراث العالمي المحفوظ.

ظلت تمنراست تستقطب اهتمام الشعوب و عرفت انتشار البربر (الطوارق) الذين قدموا من (عزان) و شهدت حركة بشرية جد نشيطة عندما استقر الرومان بشمال افريقيا جعلوا منها مسلكا و قطب تجاري مهم و تحولت إلى ملتقى قوافل تجارية من أوروبا ، روما ، افريقيا بها السوداء خلال الفتح الإسلامي استقر بها الشرفاء و المرابطين من فافيلالت و الساقية الحمراء ، في فترة الاحتلال الفرنسي شهدت نشوب العديد من المقاومات و الثورات الشعبية و من أشهرها : ثورة الدغامشة ، ثورة تيديكلت ، ثورة الفقيقرة ، ثورة تيت.... و هذا بالإضافة إلى ثورة الشيخ أمود عن اندلاع الثورة التحريرية لعبت دورا فعالا إلى غاية الاستقلال في 05 جويلية 1962 م.

- **البلديات:**

- **تامنغست:** (بلدية + دائرة تضم بلديتي تمنراست و إن امقل)

-**أبلسة:** (بلدية تابعة لدائرة سيلت) ، تعتبر بلدية أبلسة من أهم البلديات بمنطقة الأهقار تبعد عن مقر الولاية بحوالي 80 كلم ، تشتهر بتراث و مناطق سياحية فريدة لا يمكن أن تجدها في منطقة غيرها، من أهم مميزات هذا التراث نجد رقصة الأصارة التي يكون فيها الرقص بالعصي حيث يكون مجموعة من الشباب دائرة يكون مركزها أفراد يحملون الطبل....، كما نجد رقصة التزنغرات و الجاقمي ، و تتميز أيضا بضريح الملكة (تين هنان) التي تعود إلى القرن الرابع ميلادي ، و جبل اهرهي و جبل تامزاك و وادي انديد ، و بها العديد من المناطق الرائعة.

- **ادلس (بلدية):**

تقع شمال الولاية على بعد 220 كلم ، هي من التقسيم الإداري لسنة 1984 تعرف بإنتاجها لثمرة العنب التي تشتهر بها ، اشكاليتها الوحيدة هي وضعية الطريق المتردية بينها و بين مقر الولاية.

- **فقارة الزوى(بلدية):**

تقع فقارة الزوى شرقي بلدية عين صالح استفادت في 1985 من تقسيم إداري حيث أصبحت بلدية و يتبعها فقارة العرب ، حينون ، سلافن ، الدحانية ، الفقارة الوسط.

- **ان غار(بلدية + دائرة):**

تقع بلدية ان غار غرب مدينة عين صالح استفادت من التقسيم الإداري كبلدية و أصبحت دائرة ، تبعد عن مدينة عين صالح حوالي 55 كلم.

- **عين قزام (بلدية + دائرة)**

- **عين صالح (بلدية + دائرة):**

تقع عين صالح في الناحية الجنوبية للجزائر يحدها شرقا إليزي و جانت ، و غربا أدرار و جنوبا تمنراست و شمالا المنيعة ، تأسست مدينة قبل مئات السنين فكانت أول منطقة سكنت و عمرت في قرية اقسطن الواقعة شرقا على بعد 25 كلم.

- **تاظروك(بلدية + دائرة):**

2- من الدوائر المهمة لولاية تمنراست فقد كانت منطقة خالية من السكان ، بلغ عدد السكان 3033 نسمة خلال إحصاء 1998.

- **تين زواتين (بلدية + دائرة) :**

بلدية تين زاوتين الواقعة على بعد حوالي 600 كلم عن مقر الولاية.

- **عين امقل (بلدية):**

هي أكبر بلديات الجزائر من حيث المساحة ، تقع بولاية تمنراست في الجنوب الجزائري ، يبلغ عدد سكانها حوالي 5000 نسمة ، ذات تضاريس جبلية تنتمي إلى

هضبة و جبال الاهقار التي تمثل أعلى قمم الجزائر على مستوى سطح البحر ، يتمهن أغلب سكانها الزراعة و الأعمال الحرة.

تم تصنيف تمنراست ولاية سنة 1974.

تتكون ولاية تمنراست من :07 دوائر و تضم 10 بلديات.

- تعلو تمنراست فوق سطح البحر حوالي 1400 م.
- تعلو مرتفعات طهات(أتاكور) بـ 3003 م ، و تعد أعلى قمة في الجزائر.
- **إيلامان** : 2823 م.
- **أسكرام:** 2713م ، و به منظر جميل لشروق و غروب الشمس.

3- موقع مدينة تمنراست:

تقع مدينة تمنراست في أقصى جنوب الجزائر و بين خطي طول 10°.15و 0°.15 شرقا و خطي عرض 18°.43 و 3°.29 شمالا كما يقطعها مدار السرطان (جنوب إن امقل) يحدها كل من ولاية غرداية (المنيعة)- ولاية ورقلة من الشمال الشرقي (فقارة الزوى)- ولاية إيليزي من جهة الشرق – ولاية ادرار من الغرب –جمهورية مالي من الجنوب الغربي – جمهورية النيجر من الجنوب الشرقي.

تمنراست في العهد الاستعماري:

كانت هذه المقاومة استمرارية للمقاومات الشعبية التي عمت الجزائر خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، و أظهرت للسلطات الاستعمارية أن الصحراء الجزائرية هي

معقل آخر من معاقل المقاومة بعد أن أحتل الشمال بدأت فرنسا توغلها بإرسال البعثات العسكرية و الحملات المتوالية تمهيدا لمرحلة احتلال المناطق الصحراوية ، إلا أن سكان التوارق قاموا هذه البعثات التي كانت ظاهريا عملية و باطنيا احتلالية توسعية.

- **أسباب مقاومة التوارق:**

إن الدراسات الأكاديمية التي تناولت مقاومة التوارق بمنطقة الهقار دلت دلالة قاطعة أن جوهر المقاومة هو رفض الاستعمار و يرجع ذلك ككل الثورات و المقاومات الشعبية التي ميزت النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى البعد الروحي الذي وحد السكان و حثهم على محاربة العدو الفرنسي أينما وجد لكونه عنصرا دخيلا و يحمل راية الكفر و هو الشعور الذي كان سائدا لدى كل الشعوب الإسلامية و العربية بما فيها الشعب الجزائري برمته ، علما و أن هناك طرق دينية عديدة كان لها أتباعها في هذه المناطق الصحراوية النائية منها الطريقة السنوسية التي اكتسحت مناطق الهقار و لها أتباع و مريدون كثيرون. أما السبب الثاني فيعود إلى اكتشاف سكان التوارق للدوافع الحقيقية الكامنة وراء البعثات الفرنسية المتتالية على المنطقة، و هي اكتشاف الطرق التي تسهل عملية الاحتلال العسكري للمنطقة و الهيمنة عليها ، و تشجيع التنصير بين سكانها.

-**مراحل المقاومة:** مرت مقاومة التوارق هي الأخرى بمراحل تاريخية متميزة بحكم طبيعة المنطقة التي لم يدخلها الاستعمار إلا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر و ذلك بعد استتباب الامور نسبيا في المناطق الاخرى من التراب الجزائري.

- **المرحلة الاولى: إفشال البعثات الأولى:**

وجد سكان التوارق أنه من الضروري مواجهة هذه البعثات الاستطلاعية و الاستكشافية و العمل على إفشالها لأن الهدف منها هو التمهيد للاحتلال في المنطقة و هذا ما وقع للعديد من البعثات، نذكر منها بعثة كل من **دورنو دوبيري** و **جوبار** عام 1874 حيث تم قتلهما على يد التوارق قرب عين ازهار و نفس المصير بالنسبة للبعثات الدينية حيث تم قتل كل من الراهب **بوشار** و **مينوري** و **بوليمي** قرب مدينة عين صالح سنة 1876 إلى جانب فشل بعثة **إروين دوباري** عام 1877..

- **المرحلة الثانية : ظهور الشيخ آمود:**

كان الشيخ آمود أحد المقاومين و أبطال الثورات الشعبية خلال هذه الفترة فبعد أن اشتدت اهتمامات الفرنسيين بالجنوب، ظهرت مقاومة الشيخ آمود كتحد وطني لها و قد تميز نشاط المقاومة على عهده بمواصلة القضاء على كل البعثات الدينية منها و العسكرية على حد سواء ، و كانت أبرز بعثة تلك التي قام بها الكولونيل فلاترز لكونها تدخل في سياق حركة توسيع الاحتلال أقصى الجنوب، حيث انطلقت حملته من مدينة ورقلة صباح يوم 5 مارس 1880. و اجتازت العرق الشرقي الكبير و كان هدفها الحقيقي هو البحث عن السبل الكفيلة لاستعمار الصحراء ومن ثمة ربط كل المستعمرات الفرنسية في القارة الأفريقية ، وهي مهمة في غاية الأهمية و الخطورة و كانت وراء ترقيته إلى رتبة عقيد و عند وصوله إلى منطقة تيماينين حاول الاتصال بزعماء التوارق من الأزجر و الاهقار لتسهيل مهمته التي

قوبلت بالرفض لكنه أصر على المواصلة باتجاه منطقة غات و ما أن وصل بقواته حتى وجد الطريق إلى بحية منفوغ مقطوعا و حاول التوغل أكثر حتى واجهه التوارق الذين كانوا على استعداد لخوض المعركة ، وقد وجد فلاترز نفسه محاصرا من كل الجهات مما اضطر إلى الفرار و العودة إلى ورقلة التي دخلها في 17 ماي 1880 و بذلك فشلت محاولته الأولى فشلا ذريعا . و في 14 ديسمبر 1880 خرج الكولونيل فلاترز في بعثة ثانية من ورقلة لنفس الغرض و هو جمع المعلومات عن المنطقة لتسهيل الاحتلال ، و قد سلك طريق الطاسيلي عابرا العرق الشرقي الكبير بمحاذاة وادي الايفرغار في اتجاه أمفيد و الهقار التي وصلها في 18 جانفي 1881 و منها إلى هضبة تينفارت و عين زيمان إلى سبخة أمدغور وتيخشين . و في فبراير وصلت البعثة بمنطقة بير الغرامة و ما أن حلت بها حتى قامت القبائل التارقية تحت قيادة زعمائها و منهم لشيخ آمود و أهيتغل بهجوم كاسح وسريع على القوات الفرنسية التي لم تتمكن حتى الرد عليها و قد قتل قائد البعثة الكولونيل فلاترز ومن معه منهم السادة روش و غيار و مارسون و دونري و دبانور إلى جانب عدد كبير لم تتناوله المصادر الفرنسية و بقي طي النسيان.

- **المرحلة الثالثة: انعكاسات مقاومة التوارق على الوضع في الصحراء:**

اعتبرت إبادة بعثة الكولونيل فلاترز في 16 أفريل 1881 بداية مرحلة جديدة في مقاومة التوراق وانعكست إيجابا على المقاومة الشعبية ، فكانت وراء استمراريتها في حين أوقفت من جهة أخرى طموحات الاستعمار في احتلال الصحراء لمدة زمنية معتبرة.

هذه الاوضاع دفعت السلطات الفرنسية إلى التفكير مجددا في وضع خطط تتماشى و سياسة احتلالها للجنوب من خلال إنشاء مراكز عسكرية متقدمة في أعماق الصحراء لتسهيل مهمة البعثات مستقبلا و هذا ما شهدته سنوات 1893 و 1894 ، لكن من جهة أخرى كانت هذه المرحلة أيضا نفسا آخر لمقاومة سكان أقصى الصحراء و هذا ما حدث لبعثة كولو حيث قتل مع رجاله في 31 اكتوبر 1891 بمنطقة المنيعة ، لكن استمرار العدو في تقويض دعائم المقاومة و ارتكاب المجازر في حق المقاومين ادى إلى تثبيت وجوده في هذه المنطقة.

2- المجال الزمني :

بدأ إنجاز هذه الدراسة في شقها الميداني بالمرحلة الاستطلاعية حيث قام الباحث بجمع البيانات و المعلومات و التنقل بين مختلف المؤسسات المسؤولة عن حماية البيئة في مدينة تمنراست، و محاولة التعرف على واقع البيئة بالمدينة و ملاحظة المشاكل التي تعاني منها و كان هذا في بداية شهر مارس و مع بداية شهر أفريل إلى شهر جويلية 2016 من الدراسة الميدانية بدأ الباحث بجمع الوثائق و السجلات ثم اجراء المقابلات مع المسؤولين و المختصين و المهندسين و بعض شرائح المجتمع الفاعلين في مجال حماية البيئة .

3- المجال البشري : لقد اصبح الاعتماد في البحوث الميدانية في مجال العلوم الاجتماعية على العينات من اهم التقنيات المستعملة في معرفة الواقع الاجتماعي فهي تهدف الى الحصول على معلومات و معطيات عن طريق تمثيل الكل بالجزء و هي تؤدي

في اغلب الاحيان الى اظهار معطيات يمكن استغلالها و تكميمها مباشرة ان موضوع دراستنا يبحث في واقع السياسة البيئية في ضوء التنمية المستدامة بمدينة تمنراست و بالرجوع دائما الى الاشكالية الرئيسية للموضوع فإن مجتمع الدراسة هم الافراد المكلفون بمجال حماية البيئة الى جانب الافراد المكلفين بتطبيق السياسة البيئية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر و بجميع الياتها على مستوى التخطيط و التسيير و التهيئة من خلال المؤسسات المعنية بذلك الذين لهم الحق في المشاركة في تجسيدها و أولئك الذين ينشطون خارج اطار المؤسسات الرسمية في تنظيمات اخرى غير رسمية كالجمعيات البيئية او المهتمين بالحقل البيئي و رايهم فيها .

ثانيا :عينة الدراسة وكيفية اختيارها :

و قد اخترنا في دراستنا هاته العينة العمدية أو القصدية لأن هذه العينة و كما هو معروف هي من العينات التي يتم جمع أفرادها بشكل مقصود لعدم وجود منطقة محددة بها أفراد لهم خصائص و مميزات المجتمع الأصلي بعينه، حيث تم انتقاء أفراد العينة بشكل مقصود من المسؤولين في مجال حماية البيئة و التنمية بمدينة تمنراست ، و التي تعد في مجملها السلطات الرسمية بالمدينة فهؤلاء الأفراد الذين لهم دخل في تنظيم وتسيير و تهيئة المجال الحضري و بمعاينة التدهور و التلوث البيئي و كما تم اختيار أولئك الذين ينشطون خارج إطار المؤسسات الرسمية لأنهم أكثر من يمثل المواطنين و يهتم بالمشاكل البيئية في مدينة تمنراست قد قدر عدد أفراد العينة بـ 25 فردا .

و قد كان الهدف من اختيارنا لهذا النوع من العينات و مبرراتنا هي :

- توفر بيانات كافية حول موضوع الدراسة و التي تسمح لنا بدراسة فئة محددة من المجتمع الأصلي للدراسة أي أننا على دراية بالأفراد المنتمين لهذه العينة و الذين من خلالهم نستطيع الحصول على معلومات وافية حول مشكلة حماية البيئة من التلوث و تحقيق التنمية المستدامة .
- أن هؤلاء الأشخاص أو الأفراد تتوفر فيهم مجموعة خصائص دون غيرهم لكونهم لديهم معلومات في الجانب المهم للبحث و الذي نتطلع إلى دراسته.
- إمكانية تحديد عدد من مفردات العينة و التي تكون ممثلة للمجتمع الأصلي للدراسة بصورة منظمة و غير تنبؤية غامضة بغية الوصول إلى نتائج تجيبنا عن أسئلة الإشكالية و التحقق من أهداف الدراسة .

-ثالثا: المنهج المتبع في الدراسة

وحتى تصل أي دراسة علمية إلى تحقيق أهدافها من الضروري أن تتبع منهجا يتلاءم واشكالية الدراسة وفرضياتها، وعليه نشير في هذا الصدد إلى أن دراستنا الحالية تدخل ضمن الدراسات الوصفية، ومن ثم فالمنهج الوصفي هو المنهج المناسب لهذه الدراسة والذي يعرف على أنه " يقوم بدراسة الظروف أو الظواهر أو المواقف أو العلاقات، كما هي موجودة في الواقع دون أي تدخل من الباحث، ثم يقوم بعمل الوصف الدقيق والتحليل الشامل، والتأويل للبيانات الوصفية من أجل التنبؤ بها"

-وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك من منطلق أن الظاهرة البيئية تستلزم منا وصف الواقع البيئي الموجود في مدينة تمنراست و ايجاد الحلول للمشاكل البيئية و القضاء على التلوث.

- **رابعا: أدوات جمع البيانات**

إن بحثا كهذا تتعدد فيه الأدوات التي تستخدم في جمع المعلومات، ومن ثم يستحيل على الباحث أن يستخدم أو يستعين بأداة واحدة ويحصل على معلومات دقيقة وذلك راجع لحساسية الموضوع في بعض جوانبه، وعلى هذا الأساس فقد اعتمدنا في جمعنا للمعلومات على أداتي الملاحظة والمقابلة ثم استخدمنا أداة الاستمارة بالاستعانة بالأداتين السابقتين، وستعرض الآن كيفية استخدامنا لهذه الأدوات:

1- **أداة الملاحظة:**

تعتبر الملاحظة وسيلة سهلة وصعبة في نفس الوقت، ونحن لا نعني بها الملاحظة العادية أو الملاحظة العابرة التي يلاحظها الناس يوميا، وا ٍنما نقصد بها الملاحظة العلمية التي تستند إلى مجموعة من الشروط والضوابط، وذلك لأنها تتطلب الدقة في عملية المراقبة ورصد أدق التفاصيل و قد ساعدتنا أداة الملاحظة في رصد و رؤية أماكن التلوث في المدينة سواء في الشوارع أو الأحياء الفوضوية و كذا ملاحظة سلوكات المواطنين اتجاه البيئة سلبا أو ايجابا .

2- أداة المقابلة:

وتعرف على أنها "عملية اجتماعية صرفة بين شخصين، الباحث أو المقابل الذي يستلم المعلومات ويجمعها ويصنفها، والمبحوث الذي يعطي المعلومات إلى الباحث بعد إجابته على الأسئلة الموجهة إليه من قبل المقابل ".

استنادا للتعريف السابق، نقول أن المقابلة تعد أحد أهم وسائل جمع البيانات، وذلك لأنها تلزم الباحث بالاحتكاك المباشر مع المبحوث ومعرفة الأفكار التي يؤمن بها ويعتقد فيها والتي تكون لها علاقة بموضوع البحث، بل يتعرف الباحث أيضا حتى على الأحاسيس والمشاعر التي يحس بها المبحوث اتجاه كل سؤال وذلك من خلال الإيماءات والإشارات التي يراها الباحث على وجه المبحوث، كذلك من خلال تردد المبحوث على الإجابة على الأسئلة، أو إلغائها تماما وهكذا دواليك.

و قد قسمنا أسئلة المقابلة على عدد التسؤلات التي طرحناها في البداية و هي ثلاثة محاور:

- **المحور الأول** : واقع السياسة البيئية في ضوء التنمية المستدامة و قد تضمن ثمانية و عشر سؤالا (18)
- **المحور الثاني** : مدى تطبيق السياسة البيئية على أرض الواقع بمدينة تمنراست و قد تضمن (11) احدى عشر سؤالا

- **المحور الثالث** : هل استطاعت السياسة البيئية تحقيق تنمية مستدامة و قد تضمن (10) عشر أسئلة .

- **3 - الوثائق والسجلات :**

وتم الاستعانة بها لجمع المعلومات التي يتعذر الحصول عليها باستعمال الأدوات الأخرى، وتستهدف هذه الأداة المعلومات الموجودة داخل المصالح و الهيئات المختصة، وتتصل عامة بالجانب الديمغرافي للمدينة والإحصاءات المتعلقة بالجانب البيئي .

خامسا : تحليل وتفسير البيانات واستخلاص النتائج

1- تحليل و تفسير البيانات :

- **المحور الأول : واقع البيئة في مدينة تمنراست**

الجدول رقم 01 : واقع البيئة في مدينة تمنراست

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
بيئة ملوثة	14	% 56
بيئة متدهورة	11	% 44
المجموع	25	% 100

من خلال القراءة المتفحصة للجدول رقم 01 يتبين لنا أن 56 % من المبحوثين يرون أن البيئة بالمدينة تعاني مشاكل صعبة و هذا ما يعبر عن معاناة المدينة و المشاكل الكبيرة التي تتخبط فيها مما أدى إلى نتائج سلبية على السكان و تدني الأوضاع على المستوى المحلي، كما أن 44 % من المبحوثين أجابوا بأن البيئة متدهورة كليا و في الأخير فالبيئة هيالمتضرر الأول بسبب الإجراءات الإدارية و تشتت المسؤولية بين ممثلي الدولة و الهيئات الحكومية ، إضافة إلى السلوكات الغير حضارية من طرف المواطنين ضد البيئة .

الجدول رقم 02 : المدينة تعاني مشكلة بيئية حقيقية

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
مشكلة بيئية حقيقية	15	% 60
الوضع متدهور	10	%40
المجموع	25	% 100

من خلال الإجابات المتحصل عليها من المبحوثين و المدونة في الجدول سجلنا ما يلي : أن 60 % من أفراد العينة يرون أن المدينة تعيش في مشكلة بيئية حقيقية، في حين

أن 40 % من المبحوثين يرون أن الوضع متدهور و هناك فوضى عارمة و هذا يعود حسب اعتقادهم إلى غياب الوعي البيئي و قلة البحوث و الدراسات العلمية في المجال البيئي و كذلك إلى عدم وجود قوانين و إجراءات صارمة خاصة تعمل على حماية البيئة.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن البيئة في أزمة كبيرة و لمواجهة هذه الأزمة فإن الأمر يتطلب وعيا بيئيا قويا و إرادة متينة وترسانة قوية من القوانين و التشريعات الخاصة بحماية البيئة .

الجدول رقم 03 : أهم المشكلات البيئية بمدينة تمنراست

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
مشكلة تلوث الجو	**10**	**% 20**
مشكلة تلوث المياه	**15**	**% 30**
مشكلة تلوث الغذاء	**06**	**%12**
مشكلة تكدس النفايات	**11**	**% 22**
مشكلة تلوث التربة الزراعية	**03**	**% 06**
مشكلات أخرى	**05**	**% 10**
المجموع	**50**	**%100**

من خلال السؤال المطروح حاولنا معرفة أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها المدينة، حيث أن النسبة الأكبر للمبحوثين و المتمثلة في 30 % أجابوا بأن مشكلة تلوث المياه الصالحة للشرب، لأن المياه الملوثة سريعة الانتقال و بالتالي تؤثر على الفرد صحيا ، كما ان نسبة 22 % من أفراد العينة يرون بأن أكبر مشكلة تهدد المدينة هي تكدس النفايات المنزلية على حافات الطرقات من طرف المطاعم و تجار الحلويات مما أدى إلى تشويه الشوارع و الأحياء، أما ما نسبته 20 % من أجوبة المبحوثين فكانت تتمثل في تلوث الجو و هذا ما تبينه الملاحظات اليومية لشوارع المدينة بسبب وسائل النقل القديمة التي تنبعث منها غازات سامة مما يؤثر بطريقة أو بأخرى على صحة السكان ، أما نسبة 12 % فتمثلت في مشاكل أخرى مثل التي يقوم بها المواطن من رمي الركام و بقايا البناءات المهجورة أو القديمة او العقارات الشاغرة و الأحياء الفوضوية.

و أجاب 12 % من المبحوثين بأن أهم مشكلة تعرفها المدينة هي مشكلة تلوث الغذاء، و قد أجاب 6% من أفراد العينة بأن مشكلة تلوث التربة الزراعية من بين أهم المشاكل بالمدينة خاصة باستخدام مياه الصرف الصحي في عملية سقي المزروعات .

هذه أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها مدينة تمنراست حسب رأي مبحوثينا و هي مشاكل لو تتفاقم دون حلول جذرية ستجعل البيئة في خطر مما يهدد صحة المواطن، و عليه فإن المسؤولية مشتركة بين السلطات المحلية و المواطنين .

الجدول رقم 04 : أسباب تلوث الجو في المدينة .

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
إنتشار الغازات في الجو	14	% 56
سلوكات المواطنين	11	%44
المجموع	25	% 100

من خلال الأجوبة الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة 56 % من أفراد العينة أرجعوا تلوث الجو في المدينة إلى إنتشار الغازات في الجو و في المناطق المحيطة بالمنشآت الصناعية، و غالبا ما تحمل هذه الغازات إلى مناطق أخرى بعيدة كل البعد عن هذه المنشآت و تتعدد أنواع الغازات و الشوائب التي تتصاعد إلى الهواء نتيجة إحراق الوقود في المصانع، و قد أجاب 44 % من المبحوثين أن سبب تلوث الجو هو سلوكات المواطنين من خلال كثرة الحفر و التنقيب لإصلاح قنوات صرف المياه أو غيرها دون إتمام الإشغال في كثير من الأحيان مما نتج عنه كثرة الغبار و الأوساخ حتى في أهم الشوارع الرئيسية، و هناك أيضا التلوث الناتج عن حرق الفضلات داخل الحاويات القريبة من المساكن و ما تخلفه غازات الشاحنات و السيارات ، و يمثل التلوث الهوائي أيضا أحد المشاكل الصحية التي يعاني منها العديد من الناس و التي تسبب مشاكل تنفسية و خاصة بين الأطفال و النساء و كبار السن حيث يسبب الصداع و الضعف العام و قد يؤدي للغيبوبة و إلى

حدوث تشنجات قد تؤدي إلى الوفاة أحيانا و يؤدي إلى تهيج الأغشية المخاطية للمجاري التنفسية و يسبب أضرار في الرئة ، و التعرض الطويل للغازات تؤثر على حاسة التذوق و الشم و تسبب التصلب الرئوي .

الجدول رقم 05 : معاناة سكان المدينة من تلوث المياه

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
نعم	25	%100
لا	0	%0
المجموع	25	% 100

أجمع أفراد مجتمع البحث أن المياه الصالحة للشرب تعاني من التلوث، و المتمثل في الأمراض المتنقلة عن طريقها ، و أكد المبحوثين بأن الهيئة المسؤولة عن الكشف و المتابعة هو مكتب حفظ الصحة البلدي التابع لمديرية العمران و البيئة ، و حسب المسؤول الأول في هذه الهيئة فإن سبب تلوث مياه الشرب يرجع للسلوكات الخاطئة و التجاوزات من طرف السكان خاصة في مد شبكة مياه الشرب و شبكة الصرف الصحي دون وعي و مراقبة من طرف المصالح المسؤولة .

الجدول رقم 06 : التموين بالمياه الصالحة للشرب لحفظ صحة السكان

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
نعم	25	%100
لا	0	%0
المجموع	25	% 100

من خلال أجوبة المبحوثين أجمعوا على أنه تم تنظيم و تموين مياه الشرب لحفظ سكان المدينة و ذلك بمعاينة و مراقبة صهاريج بيع الماء، حيث تنتهج المصالح المسؤولة معاينة دورية لصهاريج بيع المياه الصالحة للشرب، و عمليات المراقبة و المتابعة المتمثلة في مراقبة الكلور الراسب في الماء، و تحاليل بكتريولوجية، حيث ان عدم تنظيف خزانات المياه بشكل دوري و سليم يؤدي إلى مشاكل صحية و أمراض في غاية الخطورة تمس بصحة المواطنين و هذا ما اكده المسؤول في مكتب حفظ الصحة البلدي .

إن المحافظة على البيئة يعني المحافظة على كيان الإنسان و صحته و محيطه السليم الخالي من التلوث بجميع أشكاله، كما ان المحافظة على الصحة العامة يعني العمل على الوقاية من الأمراض و إنتشار الأوبئة و كل ما له مساس بالصحة العامة سواء كان متصلا بالإنسان أو الحيوان أو بالمساكن و الطرق العامة .

الجدول رقم 07 : صيانة شبكة تطهير المياه

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
نعم	25	% 100
لا	0	%0
المجموع	25	% 100

أجمع أفراد مجتمع البحث المياه الصالحة للشرب تعاني من التلوث من قبيل الأمراض المتنقلة عن طريقها إلى السكان و أكد المبحوثين بأن الهيئة المسؤولة عن عملية الكشف و المتابعة هو مكتب حفظ الصحة البلدي التابع لمديرية العمران و البيئة و حسب المسؤول الأول في هذه الهيئة سجلت مصالحه 150 معاينة قدر عدد التلوثات بها 45 حالة في الفترة ما بين جانفي 2016 إلى غاية ديسمبر 2016 و المتمثلة في انسداد في شبكات الصرف، تهرأ شبكات الصرف، اختلاط مياه الشرب بالمياه القذرة ، انكسار بقنوات الصرف ... الخ

و مقارنة بحصيلة التدخلات لسنة 2015 نجد ان هناك تفاوت ملحوظ في نسب أسباب تلوث مياه الشرب ، و حسب نفس المسؤول يرجع سبب تلوث مياه الشرب إلى السلوكات الخاطئة و التجاوزات من طرف السكان خاصة في مد شبكات مياه الشرب و شبكات الصرف الصحي دون وعي و مراقبة من طرف المصالح المسؤولة .

الجدول رقم 8 : سبب غياب الغابات بالمدينة

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
مشكلة حضرية	15	% 60
سلوكات المواطنين	10	%40
المجموع	25	% 100

أجمع المبحوثين أن للغابات دور هام وكبير في التأثير على صحة المواطن ، بل أن هناك علاقة وطيدةوجود الغابة و الحضار ات الإنسانية عبر التاريخ و لا تزال هذه العلاقة مستمرة لحد الآن ، حيث أن الغابة ليست قيمة مادية فقط، بل أيضا لها جانب معنوي مهم حيث تؤثر في طريقة تفكير الإنسان و تصرفاته و حالته الصحية، و تعتبر من أسباب تحسن الصحة النفسية للإنسان من جهة و من جهة أخرى تساهم في التنمية الاقتصادية وذلك باستغلال ثرواتها الثمينة التي يحتاجها الإنسان بصفة دائمة و مستمرة .

فللأشجار دور هام في تنقية الجو من غاز ثاني أكسيد الكربون و بعض الغازات الأخرى، حيث يقوم الهكتار الواحد من الغابات بامتصاص الغبار و تصفية حوالي 18 مليون متر مكعب من الهواء سنويا، و كما تعمل الغابات و الأشجار الكثيفة على الحد من سرعة الرياح التي تثير الغبار مما يؤدي إلى تناقص التلوث .

الجدول رقم 09: عدم إنشاء حدائق عمومية داخل المدينة

الاستجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
عدم اهتمام السلطات	14	% 56
نقص مياه السقي و الري	11	% 44
المجموع	25	%100

الأمر الذي سجلناه من خلال إجابة المبحوثين، هو عدم اهتمام و مسارعة السلطات الرسمية المحلية لإنشاء حدائق عمومية داخل المدينة بنسبة مسجلة 56 % ، وأكد 44% منهم على أن السبب الرئيسي هو نقص المياه الصالحة للشرب فما بالك بالمياه التي ستسقى بها في حالة وجود الحدائق .

رغم أن الشجرة تعتبر رمزا للتطور في مجتمعنا بفضل تنامي الوعي إلى أهمية التشجير و انعكاساته الايجابية على البيئة و الاقتصاد الوطني و المحلي، ضمن هذا الإطار تسعى الدول لخلق ثورة خضراء كمشروع عالمي .

كما أن المدينة هي بأمس الحاجة لإعادة تشجيرها ، و التأكيد على استخدام النباتات المحلية المناسبة لعمليات التشجير، و التنسيق بإجراء دراسات معمقة عليها من حيث ملائمتها للظروف البيئية المحلية، وفي حال تشجير هذه المساحات فان المناخ سوف يتغير إلى الأحسن.

في الأخير فأن كل هذه المعطيات تدعونا إلى توسيع المشاركة في عمليات التشجير و بذل أقصى الجهود لتفعيل هذه المشاركة ابتداء من الإهتمام بالشجرة في حديقة المنزل و الشارع و انتهاء بإقامة المحميات الطبيعية و المتنزهات.

الجدول رقم 10 : حالة شوارع المدينة

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
نعم	04	% 16
لا	13	% 52
نوعا ما	08	% 32
المجموع	25	%100

سجلنا من خلال إجابة أفراد مجتمع البحث ، أن غالبية المبحوثين يرون أن شوارع المدينة غير نظيفة بنسبة 52% ، ويرجع السبب الأول لهذا المشاكل حسب رأيهم هو غياب المراقبة و التنظيم و التنسيق بين الهيئات المختصة، ويرى 16% من المبحوثين أن شوارع المدينة نظيفة أما ما نسبته 32% من مجتمع البحث يرون أن شوارع المدينة نظيفة في مناطق دون الأخرى.

الجدول رقم 11 : سبب مشكلة نظافة المحيط

الإجابات	التكرارات (ت)	النسب المئوية %
أسباب مادية	05	%20
أسباب سلوكية	13	% 52
أسباب تقنية	07	% 28
المجموع	25	%100

من خلال الجدول تبين بأن 52% من المبحوثين يرجعون سبب مشكلة نظافة المحيط لأسباب بشرية ناتجة عن المواطنين و سلوكياتهم الخاطئة اتجاه البيئة، وذلك بسبب غياب الوعي لدى بعض السكان ، والتهرب من المسؤولية وروح المواطنة .

أما نسبة 28% من المبحوثين فيؤكدون أن سبب المشكل يعود إلى أسباب تقنية تتمثل في عدم التنظيم و التسيير من طرف السلطات المحلية لتنظيف المدينة، أما نسبة 20% من الإجابات ترجع أسباب المشكل لنقص في الإمكانات المادية المتوفرة لدى السلطات المعنية أي مصلحة النظافة بالبلدية ، الشيء الذي أدى إلى انتشار الفضلات في أحياء و شوارع المدينة.

وما يمكن أن نستخلصه هو أن عدم مشاركة أفراد المجتمع المدني في كثير من الأحيان في عملية تنظيف الأحياء و الشوارع و حتى و إن شاركوا فإن السلطات المحلية لا تأخذ اقتراحاتهم على محمل الجد مما يدل على أن هناك فعلا هروب من المسؤولية من

الجهتين والمسيرة و المستفيدة، و بالتالي تبقى مشكلة النظافة قائمة إلى حين ايجاد الحلول الملائمة.

الجدول رقم 12: جمع النفايات المنزلية

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
نعم	13	% 52
لا	12	% 48
المجموع	25	% 100

من خلال الأجوبة التي قدمت لنا من طرف المبحوثين، انقسمت الإجابات بين الفئة التي ترى أن عملية جمع النفايات تتم بصفة منتظمة بنسبة 52 %، و فئة أخرى ترى بأن جمعية النفايات لا يتم بصفة منتظمة و ذلك بنسبة 48 %، أين نجد أن السلطات المحلية تعمل جاهدة على جمع النفايات المنزلية، ، ولكن ما نجده على أرض الواقع أن هذا الفريق يعمل في غالب الأوقات في الشوارع الرئيسية و بصفة منتظمة و محددة، و تكاد تنعدم في بعض الأحياء نتيجة ضعف و قلة الإمكانيات ، ومع عدم احترام السكان و لامبالاتهم في رمي الفضلات خارج حاوياتهم التي يتم تفريغها في أحيان كثيرة من بعض المتسولين أو عند مرور قطيع الغنم الذي ينتشر في مدينة تمنراست.

الجدول رقم 13 : مكان المزبلة العمومية

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
قريبة من المدينة	25	%100
بعيدة عن المدينة	0	%0
المجموع	25	% 100

من خلال الإجابات المقدمة لنا من طرف المبحوثين، أجمعوا على أنه إلى جانب نفايات منزلية هناك نفايات صناعية، مع وجود بعض الوحدات الصناعية التي تعرف تطورا مستمرا في إطار الاستثمار الخاص أو بعض مركبات الصناعية ذات الطابع الوطني ، أما عن المفرغة المزبلة العمومية فهي خارج حدود المدينة .

و هذا ما يضمن الحفاظ على صحة المواطنين و كذا المحافظة على جمالية المدينة و عدم تلوثها البصري .

الجدول رقم 14: سبب التلوث البصري والمشاكل التي تعرفها المدينة

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
أسباب مادية	13	32.5%
أسباب بشرية	17	%42.5
أسباب عملية تقنية	10	%25
المجموع	40	%100

في هذا الجدول حاولنا معرفة السبب الرئيسي لمعاناة المدينة من المشاكل البيئية و قلة النظافة، و العجز الواضح في تسيير هياكلها فكانت نسبة 42.5% من استجابات المبحوثين تشير أن السبب هو بشري بحت و 32.5% أن السبب هو راجع لأسباب مادية، و نسبة 25% ترجع السبب أنه عملي تقني بحت ، وهذا يدل أن العجز المالي الذي كانت المدن الجزائرية ومنها تمنراست تعاني منها لا يعد السبب الرئيسي، بل تعدى السبب إلى المورد البشري، هذا الأخير الذي يعتبر المسؤول الرئيسي عن التشوهات التي يشهدها المجال للمدينة و مشاكلها المتفاقمة ، بحيث ينقسم هذا المجال المدينة ، ما أدى إلى تأزم الوضع و تدني الوضعية الحالية للمدينة .

و عليه يمكننا القول بأن الفرد هو المسؤول الوحيد عن تحسين الوضع المتردي الحالي للمدينة ، و هو في الوقت نفسه المسؤول الأول و المباشر عن المشكلة و المتسبب في

التلوث البصري للمدينة .

الجواب رقم 15 : مسؤولية تلوث المدينة

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
تقاعس المسؤولين	15	% 60
عدم وعي المواطنين	10	%40
المجموع	25	% 100

أجمع 60 % من المبحوثين أن تلوث المدينة يعود لتقاعس المسؤولين عن أداء واجبهم في حين أن 40 % أقروا بأن المواطن يساهم في تلويث المدينة و أكدوا أن المسؤولية مشتركة فالمزابل التي نراها في بعض أحياء المدينة لا ترجع فقط لإهمال عمال البلدية العاملين في مجال النظافة و لكنها تعود أيضا إلى عدم وعي المواطن بمشكلة التلوث البيئي و إضافة إلى الهجرة غير الشرعية من افريقيا و من دول أخرى مجاورة مما يسبب في ظهور الأحياء الفوضوية و ظهور إلى جانب التلوث البيئي ظهور ظواهر اجتماعية غير صحية كالجريمة و تعاطي المخدرات .

الجدول رقم 16: ملكية المواطن لكافة الصلاحيات في حماية البيئة

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
المواطن يملك صلاحيات لحماية البيئة	15	%40
المواطن لا يملك صلاحيات لحماية البيئة	10	%60
المجموع	25	%100

يبين الجدول رقم 16 اتجاهات مجتمع البحث حول قضية ملكية المواطن لكل الصلاحيات في مجال حماية البيئة بالمدينة من عدمها ، فجاءت إجابة ما نسبته 40%منهم بـ " نعم" ، ومن ذكر أنه لا يملك الصلاحيات كانت بنسبة 60% ، وهذا يدل على أنه بالإضافة إلى العقبات البشرية و المادية، هناك عقبات أخرى تحول دون التوصل إلى تسيير و تنظيم أفضل لمجال المدينة و حمايتها من التلوث، وهو عدم امتلاك الأفراد المكلفين بذلك لكافة الصلاحيات و السلطات لممارسة مهنتهم و عملهم بحرية مطلقة ، بل يجب اللجوء دائما إلى جهات أعلى للحصول عليها، أو انتظار فترة وصولها، وهذا ما يعرقل مسار العمل للمو ارد البشرية.

الجدول رقم 17 : تعاون سكان المدينة لحل المشكلات البيئية

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
التحلي بالمسؤولية	15	%60
احترام القوانين	10	%40
المجموع	25	%100

في سؤالنا حول مدى تعاون سكان المدينة لحل المشكلات البيئية تبين أن ما نسبته 60% من مجتمع البحث يرون أن مشاركة العناصر البشرية تكون بتحليهم بالمسؤولية و هذا لدى الطرفين المسير و المستفيد ، بحيث يجب على المسير أن يتحمل كل المسؤوليات أثناء تأديته لواجبه و عدم تحميلها للآخرين، وكذا المواطن يجب أن يتحملها من خلال المحافظة على الممتلكات العامة وعلى المشاريع، في حين نجد أن 40% من مجتمع البحث يرون أن مشاركة المواطنين تكون من خلال احترام قوانين حماية البيئة و القضاء على الفوضى، من طرف الجهتين المسؤولة و المستفيدة و هذا لمحاولة الخروج من الأزمة البيئية التي تعرفها المدينة ، وعليه نجد أن المشاركة تكون بالتدخل المباشر و السريع من طرف المسؤولين و المواطنين .

وعليه يمكننا القول أن مشاركة المواطنين في حل المشكلات البيئية و تطوير المدينة و تنميتها تكون من خلال تحليهمبالمسؤولية سواء كان مسير ا أو مستفيدا، و باحترام قوانين

حماية البيئة و القضاء على التلوث.

الجدول رقم 18 : مدى امتلاك المواطنين وعيا بيئيا و ثقافة بيئية

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
نعم	09	%36
لا	16	%64
المجموع	25	%100

يبين الجدول رقم 18 مدى اتجاه أفراد مجتمع البحث إلى درجة الوعي والثقافة البيئية لدى سكان المدينة، حيث أن ما نسبته 64% من المبحوثين يرون أنه لا يوجد وعيا بيئيا و ثقافية بيئية لدى سكان المدينة، أما نسبة 36% منهم فيرون العكس، حيث أكد لنا بعض رؤساء الجمعيات أن المواطن هو المستفيد من سياسة حماية البيئة و المعني الأول بمدى صلاحية و نجاح نتائجها على أرض الواقع.

فتلعب الجمعيات دورا هاما في إعداد الناس للمحافظة على محيطهم و ثرواتهم المختلفة، لأنه يشمل أماكن معيشتهم و عملهم و ترفيههوا إدخال تغيير ات إيجابية على سلوكهم العام في تعاملهم مع البيئة، وتزويدهم بمفاهيم و قيم و مهارات مختلفة، و يكون ذلك بالتوجيه الصحيح لاستنهاض هممهم و دفعهم إلى الوعي البيئي في سبيل المحافظة على

البيئة وتهدف هذه الجمعيات إلى ترسيخ الثقافة البيئية و التربية البيئية في نفوس المواطنين و ذلك بهدف إرساء قواعد متينة لبناء مجتمع يهتم ببيئته و يحاول حل مشاكلها و يحسن إدارة مواردها الطبيعية .

- **المحور الثاني : مدى تطبيق السياسة البيئية على أرض الواقع بمدينة تمنراست**

الجدول رقم 19: أهم اجراءات الحد من تلوث البيئة وفقا لواقع المدينة

الإجابات	نعم		لا	
	ت	%	ت	%
معطيات حضرية موروثة	10	%40	15	%60
معطيات معدلة تبعا لواقع المدينة	16	64%	09	36%

يبرز هذا الجدول رأي أفراد مجتمع البحث حول أهم اجراءات الحد من تلوث البيئة وفقا لواقع المدينة ، أن استجابة بنسبة 60%منهم تشير أن المنطلق الرئيسي لسياسة الحد من التلوث التي ترسمها الإدارة المحلية للمدينة ليس من معطيات حضرية موروثة للمنطقة ، أما نسبة 40% منهم يرون عكس ذلك، بالإضافة إلى نسبة 64%من إجابات المبحوثين تشير إلى أن المنطلق الرئيسي لسياسة الحد من التلوث التي ترسمها الإدارة المحلية للمدينة هو معطيات معدلة تبعا للواقع المدينة و وفقا لقدرات المنطقة ، أما 36% منهم ترى العكس

من ذلك بنسبة .

و بالنظر إلى معطيات و قدرات المدينة فهي هائلة و وفيرة و سوء استغلالها و عدم اللجوء إليها سرع من وتيرة المشاكل التي تعرفها المدينة، و هذا سبب اللجوء إلى المعطيات المتوفرة في أرض الواقع و تبعا لمشكلة تلوث البيئة.

الجدول رقم 20: الآليات المطبقة للحد من التلوث بمدينة تمنراست

إجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
نعم	18	72%
لا	07	28%
المجموع	25	%100

من خلال أجوبة المبحوثين، فإننا نجد أن هناك ما يقارب نسبة 72%من أفراد مجتمع البحث يرون أن آليات الحد من تلوث البيئة يمكن أن تتكفل بالمدينة من خلال الاعتماد على الموارد البشرية و المادية و التسيير و الاستغلال العقلاني الأمثل لها ، فيحين نجد أن نسبة 28% من المبحوثين يرون أنه من خلال خلق التوازن بين السرعة في الإنجاز و إدماج المواطنين في تطبيق السياسة البيئية.

وعليه يمكن القول بأن الإستفادة من المورد البشري هو حل ناجع فمن خلاله يمكن لسياسة الحد من التلوث البيئة أن تنهض بهياكل المدينة و تطويرها في جميع المجالات،

وفي إدماج المواطن ضمن هذه سياسة .

الجدول رقم 21: تلوث البيئة يعيق التنمية المستدامة بمدينة تمنراست

الإجابات	التكرارات (ت)	النسب المئوية %
نعم	10	%40
لا	15	%60
المجموع	25	%100

من خلال أجوبة المبحوثين سجلنا بأن 60% منهم يرون أن التلوث لا يعيق السياسة التنموية بالمدينة حيث أن السياسة التنموية تعمل على حماية البيئة من التلوث، أما 40% من المبحوثين فيرون العكس حيث تعمل سياسة حماية البيئة من التلوث على الدفع بعجلة التنمية في المدينة ، وتعد حماية البيئة من العوامل المساعدة لعملية التنمية بكل أوجهها الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية ، ولكن تعمل السلطات الوطنية و المحلية بالإنفاق على برامج الحفاظ على البيئة مما يعوق سبيل إنجاز برامج التنمية فيها و يحد من تقدمها.

لكن يبقى تجسيد هذه الجوانب على أرض الواقع لم يحقق الهدف المنشود لها ، و مدى تأثير الإقتصاد على البيئة فيلاحظ اختلاف الملوثات و حجمها باختلاف مواصفات المدخلات في المصانع، و يتجسد كذلك في تجمعات سكانية ضخمة بغياب المساحات الخضراء و أماكن الترفيه و المشاكل تتعلق بنظافة المحيط و تلوث الهواء و الماء ...،

نتائج لمقدمات هدمت التوازن بين المدينة و البيئة المحيطة بها في ظل تزايد السكان وقلة تزايد السكن الذي خلق الأحياء الفوضوية، وأدى إلى عجز المدينة في تلبية متطلبات سكانها...، و عليه كانت النتيجة النهائية لكل هذه الأسباب تدهور كبير في البيئة.

الجدول رقم 22: مساهمة المشاريع في ظهور المشكلات البيئية

الإجابات	التكرارات (ت)	النسب المئوية %
نعم	09	36%
لا	16	64%
المجموع	20	%100

من خلال أجوبة المبحوثين يرى 64% منهم أن المشاريع التنموية المنجزة بالمدينة لا تساهم في ظهور المشكلات البيئية ، أما 35% من المبحوثين فيرون العكس ، حيث تعمل المشاريع المنجزة في ظهور المشاكل البيئية مما يعرقل و يزيد من تدهور حالة المدينة.

إن التنمية ما لم تراعي الاعتبارات البيئية و الاجتماعية و الأخلاقية فإن نتائج التنمية ستكون غير مرغوب فيها و قد تكون عائقا حقيقيا، إن التنمية غير القابلة للاستمرار تعمل على تفاقم المشاكل البيئية .

الجدول رقم 23: مراعاة المخططات التنموية للطابع البيئي

الإجابات	التكرارات (ت)	النسب المئوية %
نعم	15	%60
لا	10	%40
المجموع	25	%100

من خلال أجوبة المبحوثين سجلنا نسبة 60% منهم يرون أن المخططات التنموية بالمدينة راعت الطابع البيئي للمشاريع، أما 40% من المبحوثين يرون العكس، حيث لم تراع المشاريع المنجزة الطابع البيئي مما يعرقل و يزيد من تدهور الوضع في المدينة، حيث أكد لنا أحد المسؤولين انه يتم دراسة التأثير و التقديم الأثر البيئي لمشروعات التنمية ، والتي تعني في مجملها دراسات تتناول تأثير الآثار السلبية الضارة المتوقعة نتيجة لتنفيذ المشروعات التنموية بمختلف أنواعها ، ووضع مجموعة من البدائل اللازمة لحلها ، ومما يؤكد الآن أن الدولة والسلطات المحلية تقوم و بصورة عامة بطلب إجراء تحليلات للتأثيرات على البيئة للمشاريع و الإنجازات التنموية و المنشآت الثابتة و برامج البناء و التهيئة للمدينة.

الجدول رقم 24: وجود تضارب بين التخطيط و التنفيذ في تسيير المشاريع

إجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
نعم	09	36%
لا	16	64%
المجموع	25	%100

من خلال الإجابات التي تحصلنا عليها من طرف المبحوثين، تبين أن نسبة 64%من مجتمع البحث تقر أنه لا يوجد تضارب بين التخطيط و التنفيذ في تسيير المشاريع، أما نسبة 36 % ترى أنه يوجد تضارب يتمحور حول مركزية القرارات و احتكار السلطة من طرف جهات معينة ، وفي حين نجد أن كل القرارات متمركزة في يد فئة معينة ما يؤدي إلى عرقلة السيرورة الطبيعية للمشاريع من تخطيط و تسيير وتنفيذ بالمدينة، و بالتالي يؤثر على نظافة المدينة .

وهذا لن يخدم تنمية و تطوير المدينة بقدر ما تثبط عملها و خاصة إذا كانت هذه الفئة بعيدة تماما عن مجال التسيير و التخطيط وغير مؤهلة بقدر عال يسمح لها تولي هذه الوظيفة و الإشراف عليها ، و كذا نقص الوعي لدى المواطنين بطريقة المشاركة والمساهمة في الآلية للتنفيذ.

الجدول رقم 25 : مشكل ظهور الأحياء الفوضوية بالمدينة

الإجابات	التكرارات (ت)	النسب المئوية %
عدم قيام السلطات المحلية بدورها	16	45.71%
غياب المواطن في صنع القرار و عدم اهتمامه	13	37.14%
نزوح أهالي المناطق المجاورة (ريف، أفارقة)	06	17.14%
المجموع	35	%99.99

أجاب أفراد العينة بنسبة 45.71%أن سبب ظهور المشاكل تعاني منها المنطقة هو عدم قيام السلطات المحلية على مستوى التخطيط و التسيير بدورها و عدم اهتمامها بهذه المناطق، ويرى ما نسبته 17.14% السبب هو فقر الأرياف التي تفتقر لأغلب المرافق و الخدمات الضرورية مما يضطر الناس للهجرة هذه المناطق بحثا عن الحياة الأفضل في المدن وسط مناطق عمرانية شاذة منعزلة عمرانيا و اقتصاديا و اجتماعيا و هذا ما يكرس التخلف في هذه المناطق، في حين أن 37.14% يرون أن غياب المواطن في صنع القرار و عدم اهتمامه يعد سببا رئيسا في ظهور الأحياء الفوضوية بالمدينة، و يدل هذا على التوزيع غير العادل للمشاريع بين المدينة و الريف، ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تفاقم الوضعية لجهله في صنع القرار، وهنا تبرز أهمية نشر الوعي البيئي لدى كل فرد بالمجتمع بأهمية العلاقة بين سلوكيات الإنسان و الأنظمة اجتماعية و الثقافية و اقتصادية

و السياسية و التقنية...، وبين النظم الطبيعية الموجودة أصلا في البيئة التي يعيش فيها.

الجدول رقم 26 : تسوية أوضاع بعض الأحياء من طرف السلطات الرسمية

الإجابات	التكرارات (ت)	النسب المئوية %
نعم	16	64%
لا	09	36%
المجموع	25	%100

يبين الجدول على لسان 20/16 من المبحوثين أن السلطات المحلية تعمل على تسوية أوضاع الأحياء التي تعاني تدهور بيئي بنسبة 64% ، أما 25/09 من المبحوثين ترى بان السلطات المحلية لم تقم بأي جهود لتحسين أوضاعا لأحياء بنسبة 36% ، إلا بجهود البلدية في النظافة حيث لم تنفع جهودهم مع المواقع المزري لهذه الأحياء، ومن خلال المعطيات المتوفرة لدينا من طرف مكتب حفظ الصحة البلدي. تحصلنا على الشكل التالي الذي يمثل طبيعة التدهور البيئي في إحياء المدينة ومن خلال ملاحظة هذا الشكل نجد تعدد مشاكل الأحياء التي تشهد تدهور بيئي، من مشاكل السكن و صعوبة المعيشة فيها، و تنقص فيها مراكز الصحة وتنعدم أماكن الراحة و المساحات الخضراء، و يضيق الشوارع و نقص الإضاءة والماء و الأمن و يكثر فيها الانحراف...، كثيرة هي المشاكل التي تعانيها هذه الأحياء.

نستنتج أن المسؤولية و الحل بيد السلطات الرسمية المحلية، و دون أن ننسى دور

المواطن في ذلك، لكن عدم وعي المواطن بدور المجتمع المدني و المشاركة الشعبية في صنع القرار الذي يعود على المنطقة و سكانها بالفائدة وفق خصوصيتها.

الجدول رقم 27 : تكفل المؤسسات الرسمية دون المساس بالجانب البيئي للمدينة

الإجابات	التكرارات (ت)	النسب المئوية %
نعم	15	%60
لا	10	%40
المجموع	25	%100

من خلال قراءتنا للجدول يتضح أن 60% من مبحوثينا يرون أن المؤسسات الرسمية تتكفل بتخطيط و مراقبة المشاريع التنموية، أما 40% منهم يرون غياب هذا التكفل و المراقبة في انجاز المشاريع، فتلعب الجماعات المحلية دورا هاما وفعالا في مجال التوسع العمراني و التهيئة العمرانية ، حفاظا على إقليمها وعلى بيئة سليمة.

فللتعمير دورا رئيسيا في إنشاء بيئة سليمة حديثة و على ضوابط قانونية ، تفاديا للمشاكل البيئية و ظهور العشوائيات القديمة، فقد أدرجها القانون رقم (03-10) في الفصل الخامس دراسة مدى تأثير الأضرار الذي يجب اتخاذه في كل المشاريع الاقتصادية بجميع أنواعه و ذلك لمعرفة كل الانعكاسات و النتائج المترتبة عن هذه المشاريع و معرفة مدى تأثيرها على البيئة .

و لذا وجب على الهيئات المكلفة بدراسة مدى هذا التأثير اتخاذ القرارات بالرفض أو الموافقة عن طريق رخص صادر ة من الجهات المختصة، وما يلاحظ أن أغلب هذه الدراسات غير قائمة على أسس سليمة، و تبعا للمراحل المذكورة إذ في كثير من الأحيان تأتي هذه المكاتب بدراسات متشابهة مع تغيير أسم المنطقة فقط و عدد سكانها لتتطابق مع المنطقة، و هذا في غياب المتابعة و المراقبة الجادة، وغالبا ما يتم بسرعة خوفا من ضياع المشروع فينجز بدون دراسة و فق أرض شاغرة بدون دراستها ، فإذا حدث أي مشكل تذهب الأموال التي صرفت لبناء المشروع هباء منثورا .

ولكن ما نلاحظه في الواقع أن انشغالات المواطن لا تأخذ بعين الاعتبار في حال حصولها للسلطات، ما يفسر الخلافات الدائمة بين السلطات والمواطنين، والاحتجاجات المتكررة ردا على المخالفات و التجاوزات التي تحدث في معظم الأوقات.

الجواب رقم 28 : الطريقة المثلى من طرف السلطات الرسمية لحماية البيئة

الإجابات	التكرارات (ت)	النسب المئوية %
الإطارات ذات الكفاءة العالية	25	%100
الموارد و الإمكانات المادية	00	%0
المجموع	25	%100

من خلال أجوبة المبحوثين أكدوا على أن مدينة تمنراست عرفت عدة مراحل ومن خلالها مرت بعدة تجارب تنموية كان لها اثر كبير على سيرورة التوسيع و التوزيع العمراني و البشري، لكن هذه التجارب لم تساهم بشكل ايجابي في تنمية المدينة بل زادت من تفاقم الوضع، و بالرغم من كل هذه التجارب لم تساهم بشكل ايجابي في تنمية المدينة بل زادت من تفاقم الوضع، بالرغم من كل الإمكانيات البشرية و كذا الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، لذلك أصبح من الضروري الآن إلى رد الاعتبار لهذا الطرف الفعال، حيث أجمع المبحوثين و بنسبة 100% من خلال الاعتماد على الفئة المختصة و الإطارات ذات الكفاءة العالية في تسيير و تنظيم المدينة و كافة هياكلها، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل و الأفضل لهذا المورد و الموارد الأخرى، مع شرط آخر في نفس السياق و هو التوعية ، وهذا لدى الجهات المسؤولة عن حماية البيئة، سواء المواطن أو الإدارة، و تنظيم عمل و تدخل كل جهة حسب مركزها، من اجل تنظيم أوجه النشاطات المختلفة و في كافة القطاعات وعلى كافة المستويات.

إن التجربة توضح أن انعدام التخطيط و التنسيق يؤدي إلى التزايد المستمر للمشاكل التي يعانيها المجتمع و تراكمها، ويسبب انخفاض و تراجع معدل كفاية عناصر الإنتاج و تقديم الخدمات فيه، بمعنى إن كل عنصر منها تتناقص الصلاحية القصوى لتحقيق الغرض منه، و إدراك هذه الحقيقة هو في الواقع إدراك لضرورة التخطيط و الاهتمام بدراساته لضمان تحسين و رفع مستوى المعيشة و العمل و النهوض بالمجتمع و دفع عجلة التنمية و التطور

قدما، أن الإنسان يشكل بيئته و البيئة بدورها تشكل الإنسان، فالناس أو السكان يشكلون مدينتهم ثم تشكلهم هي بدورها.

في هذا الصدد سوف نصل إلى المسلك الصحيح لتنمية محلية فعالة و ناجحة تنطلق من مواردها المحلية و تستغل كل الإمكانيات و كل الاختصاصات بشكل عقلاني و منظم، لذا وجب الاعتماد على القوى البشرية في رفع عمليات التغيير و التنمية، و الانطلاق من سياسات حضرية محلية من السياسة الحضرية العامة للبلاد، متجهة لتطوير وتحسين الهياكل و المرافق و الخدمات التي تقدمها المدينة لمواطنيها.

الجدول رقم 29 : تكفل االسلطات غير الرسمية بمهمة توجيه ومراقبة المشاريع

إجابات	التكرارات (ت)	النسب المئوية %
نعم	08	32%
لا	17	68%
المجموع	25	%100

من خلال قراءتنا للجدول يتضح لنا 68% من المبحوثين يرون أن المؤسسات غير الرسمية لا تتكفل بتوجيه و مراقبة المشاريع، أما 32%، منهم يرون انه يتم التكفل و التوجيه للمشاريع حيث تساهم المؤسسات غير الرسمية من جمعيات ووسائل الإعلام ...، بصورة محتشمة فيقع على عاتقهم الالتزام بالحفاظ على البيئة التي يعيش فيها أفراد المجتمع.

كذلك يمكن للجمعيات أن تقوم بجمع المعلومات و بدور استشاري للهيئات المختصة باتخاذ قرار يتعلق بالبيئة فهي قد تكون مجالس استشارية مشتركة فيما بينها لتقوم بدور المستشار فيما يخص شؤون البيئة للمجالس المحلية، و بإمكانها أن تلجأ إلى القضاء لوقف قرارات الإدارة سواء ذلك الهيئات المركزية و المحلية ، وهي تلعب دورا حين تجد أن إنشاء المشروعات قد يضر ويمس بالبيئة، فهي تهدف للتعرف على مشكلة تلوث البيئة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لذلك، وكذا تشجيع و تنسيق البحث العلمي آو المحلي وتعمل على نشر الوعي البيئي وتقويم السلوكيات الضارة بالبيئة .

وفي حال عدم الأخذ بعين الاعتبار انشغالات المواطنين فيما يخص مجالهم الحضري سوف يزيد من اتساع الهوة بين المواطنين و الإدارة، وهذا ما سوف يساهم في تأز يم الوضع و زيادة حدته في حين عكس ذلك سوف يساهم في الخروج من هذه الدائرة.

- **المحور الثالث : هل استطاعت السياسة البيئية تحقيق تنمية مستدامة**

الجواب رقم 30: أهم القوانين والتشريعات الوطنية المتعلقة بحماية البيئة

الإجابات	التكرارات (ت)	النسب المئوية %
قانون رقم 83-03	20	% 40
قانون رقم 03-10	09	% 18
قانون رقم 06-06	08	% 16
قانون رقم 06-07	10	% 20
نصوص و تشريعات تنظيمية أخرى	03	% 06
المجموع	50	%100

أجمع أفراد المجتمع البحث بضرورة العمل على إيجاد صيغ عملية وآليات قانونية من شأنها حماية البيئة من التلوث، باعتبار أن قضية البيئة ترتبط بأهم حقوق الإنسان قاطبة والمتمثل في الحياة من خلال المحافظة على صحة الإنسان في بيئة نظيفة.

والجزائر باعتبارها واحدة من الدول التي شعرت بخطورة فأخذت تنادي بضرورة حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث، وما الذي يجرنا بالقول إلى ما مدى انتهاج الدولة سياسة حماية البيئة والمحافظة عليها، وهذا في ظل انتهاج سياسة محكمة وفعالة في إطار تخطيط

شامل يمس البيئة بكل عناصرها، ويتجلى ذلك من خلال القوانين التي أصدرتها و التي ذكرها مبحوثينا كالتالي :

- **40 %** ذكروا لنا : قانون رقم 83-03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق لـ 05 فيفري 1983،المتعلق بحماية البيئة.
- **18 %** ذكروا : قانون رقم 03-10المؤرخ في19جمادي الأولى عام1424هـ الموافق لـ 19يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستديمة.
- **16 %** ذكروا : قانون 06-06المؤر خ في 21محرم 1427 هـ الموافق لـ 20 فيفري 2006، المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة.
- **20 % ذكروا** : قانون 07-06المؤرخ في 25ربيع الثاني 1428 هـ الموافق لـ13 مايو 2007، المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.

في حين ذكر **06 %** من المبحوثين بعض النصوص التشريعية والتنظيمية وبعض المواثيق التأسيسية، وبعض النصوص القانونية، ولكثرتها وتنوعها ما قادنا بالاكتفاء بهذا القدر من النصوص القانونية .

الجدول رقم 31 : تجسيد التجارب التنموية لحماية البيئة من التلوث بالمدينة

الإجابات	التكرارات (ت)	النسب المئوية %
نعم	07	%28
لا	18	%72
المجموع	25	%100

من قراءتنا للأجوبة يتبين لنا أن 72% من المبحوثين يرون أنه التجارب التنموية المحلية تمكنت من التجسيد لحماية البيئة من التلوث بالمدينة و 28% منهم لا يرون ذلك ، وهذا ما برز من خلال التحليلات السابقة، حيث نجد ورغم تنوع التجارب التنموية التي عرفتها الجزائر فإن مدنها ومن بينها مدينة تمنراست لا تزال لحد الساعة تبحث عن مخرج لها من هذه الإشكالية الحضرية، لأنها لم تستفد من هذه التجارب، وهذه الأخيرة لم تساهم بشكل إيجابي لتجسيد حماية البيئة من التلوث، بل زادت من تفاقم الوضع دون الأخذ بعين الاعتبار الطابع المحلي لكل مدينة وأهم سماتها وخصوصيتها، هذا ما جعل القرارات غير المسؤولة تساهم في الأزمة البيئية التي تعيشها المدينة.

ومنه نستنتج أن كل تجارب التنمية المحلية التي مرت بها مدينة تمنراست لم تساهم لا بشكل ولا بآخر في حماية البيئة من التلوث.

الجدول رقم 32 : السلطات الرسمية المحلية وطريقة الحد من تلوث البيئة

الإجابات	التكرارات (ت)	النسب المئوية %
تفعيل دور التشريع الجنائي	18	%72
توعية المواطنين و تثقيفهم بيئيا	07	% 28
المجموع	25	%100

من خلال أجوبة المبحوثين أكد 72% منهم أنه يجب هذا ابراز دور التشريع الجنائي لمواجهة الإعتداء في حق البيئة، وبذلك فإن القانون الجنائي له دور جوهري، لأن توقيع العقاب التي يملكها ضد مرتكبي الجرائم في حق البيئة لها تأثير فعال على الاقتصاد والمجتمع، وتختلف طرق القانون الجنائي في مواجهة جرائم تلويث البيئة بتنوع التلوث الذي يصيبها مما أدى بالمشرع إلى إصدار قوانين عديدة ومختلفة لحماية البيئة ومعاقبة ملوثيها منها: الحماية الجنائية ضد تلوث الهواء، والحماية الجنائية ضد تلوث الهواء، والحماية الجنائية ضد تلوث الماء والأوسط المائية، والحماية الجنائية للمؤسسات المصنفة، الحماية الجنائية ضد التلوث الصوتي(الضوضاء),وغيرها من الحماية الجنائية في مجال حماية البيئة . في حين أن 28 % من المبحوثين أجابونا بأن على السلطات توعية المواطنين و غرس ثقافة بيئية من شأنها الحد من التلوث البيئي هذا دون أن نتناسى العقوبات و الغرامات المالية الردعية من حين لآخر .

الجدول رقم 33 : يوضح الإجراءات التنموية للحفاظ على البيئة

اجابات	لتكرارات (ت)	**النسب المئوية %**
التنمية البيئية	15	%60
التنسيق بين الإدارات	10	%40
المجموع	25	%100

كانت إجابات المبحوثين متفاوتة حيث يرى 60% أن الإجراءات التنموية تتمثل في التنمية البيئية كشكل من النمو يتيح الملائمة بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي والموارد الطبيعية، إعدادا وتنظيما بالرجوع إلى المختصين والإطارات في هذا المجال، و40 % يرون بأن الحل هو التنسيق بين الإدارات المكلفة بالتنمية وحماية البيئة.

إلا أن هناك مجهودات تبذلها السلطات المحلية في مجال حماية البيئة من خلال المؤسسات التشريعية والتنفيذية في إدماج البعد البيئي في كل المخططات في إطار التوجه العام للدولة في إرساء التنمية المستدامة ويظهر في هذه النقاط :

1- تدعيم وتطوير و إثراء الترسانة التشريعية خاصة في تسيير للنفايات.

2- إنشاء إدارات خاصة تهتم بالبيئة ويكفي تخصيص وزير خاص بالبيئة و تهيئة الإقليم.

3- تأطير وتكوين الإطارات التي تتكفل بمجال البيئة، وكذا تشجيع ودفع المجتمع المدني للاهتمام بالمسألة البيئية وتزويده بإلامكانيات المادية و البشرية مناسبة.

وعليه نخلص إلى أن الحل الأفضل للحفاظ على البيئة هو الاعتماد على التنمية البيئية المستديمة، وعلى الفئة المختصة الكفؤة والتي لتخصصها علاقة بهذه السياسة في إطار عمل إداري منظم ومنسق بين كل الجهات المسؤولة .

الجدول رقم 34: الخروج من الأزمة والوصول إلى تنمية حقيقية

الإجابات	التكرارات (ت)	النسب المئوية %
الاستغلال الأمثل للموارد	14	%56
التوعية	11	%44
المجموع	25	%100

من خلال إجابات المبحوثين نجد أن 56% منهم كانت اقتراحاتهم هو الاستغلال الأمثل لكل الموارد البشرية والمادية للمدينة ، في حين نجد أن 44 % من مبحوثينا كان اقتراحهم هو التوعية.

ونجد أن الجواب الأول هو الخل للخروج من الأزمة وهو عبارة عن المضمون الأساسي لمفهوم التنمية أي أن الوصول إليها يتم من خلال الاستغلال الأمثل لكل الموارد البشرية والمادية والبيئية الطبيعية، كذلك عند الوقوف لدى المسيرين، حيث تعتبر المؤسسات غير

الرسمية القناة الوحيدة التي يمكن من خلالها نقل انشغالات المواطنين بصورة منظمة وقانونية، إذ يمكن القول أن معظم الجمعيات التي تنشط في مجال البيئة والمحيط، ورغم انطلاقها من توجيهات المواطنين، إلا أن هذا لم يخدم المدينة بالصورة الجيدة، وبقي العجز واضحا، وعليه فمن أجل الوصول إلى تنمية حقيقية يجب الانطلاق من مرتكزات التنمية بالاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية والبيئية الطبيعية.

الجدول رقم 35: حماية البيئة هل تحقق التنمية المستدامة

الإستجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
نعم	25	% 100
لا	00	%00
المجموع	25	% 100

من خلال أجوبة المبحوثين أجمعوا على أن حماية البيئة تحقق تنمية مستديمة للأجيال الحاضر ة والمستقبلية، ،و هذا ما أقره قانون رقم(10-03)، في الباب الأول منه والذي يهدف إلى ترقية تنمية وطنية مستديمة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم، والوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وترقية الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعة المتوفرة .

ولكن على أرض الميدان لا وجود لمصطلح التنمية المستديمة، كما أن الاعتماد على المخططات مثل **PDAU** من شأنه أن يغلق الأبواب أمام أي تطلع مستقبلي خاصة في هذه الفترة بالذات لأننا كما أسلفنا أن هذا النوع من المخططات يستمر العمل به مدة عشرة سنوات، فإذا كانت هناك رغبة في التغيير أو التطلع لأي مشروع أو مخطط مستقبلي فيجب الانتظار إلى حين انقضاء هذه الفترة بأكملها، وهذا فيه دلالة واضحة أن التنمية المستدامة لن تطبق إلى غاية الآن، هذا إذا أخذنا في الحسبان خلفيات المخطط التوجيهي للبناء و التعمير **PDAU** لسنة 1997 باعتباره آخر مخطط وضع لمدينة تمنراست.

الجدول رقم 36: يوضح مدى حضور فكرة التنمية المستدامة في أذهان المسؤولين

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
حاضرة	13	% 52
غير حاضرة	12	% 48
المجموع	25	% 100

من خلال إجابات المبحوثين أكد المسؤولين بأن فكرة التنمية المستديمة كانت مابين حاضر وغائب، ومابين واضح وغامض حيث أجابنا ما نسبته 52 % أن فكرة التنمية المستديمة حاضرة في أذهان المسؤولين في حين أجاب 48 % من المبحوثين أن فكرة التنمية المستدامة غائبة و غير حاضرة في أذهان المسؤولين لدى المخططين للمشاريع التنموية

بمدينة تمنراست، مما اضطرنا في بعض الحالات إلى محاولة تبسيط هذا المفهوم وتقريب معناه إليهم، غير أن هذا لا يستثني وجود بعض المهندسين المعماريين الذين لديهم دراية واسعة لهذا المفهوم، إذ أن فكرة التنمية المستديمة أبعد من أن تقتصر على جهاز أو هيئة واحدة، بل هي أبعد من هذا، وذلك لكونها فكرة عالمية تشمل الكل وان فوائدها تعود على الجميع دون استثناء سواء فيما يخص الجيل الحالي أو مستقبل الأجيال القادمة فهي تشمل جميع القطاعات دون إستثناء مع ضرورة التنسيق فيما بينهم .

أما إذا تطرقنا للتنمية المستدامة في جهاز التخطيط والتهيئة العمرانية، الذي لم يعمم على جميع مكاتب وآليات التخطيط والتهيئة العمرانية سواء على المستوى الوطني، أو على المستوى المحلي، مما جعل هذه الفكرة حبيسة الأدراج أو بمعنى آخر بقيت في جانبها النظري الأكاديمي المجرد لافتقادها للتطبيق العملي، لتبقى المشكلة هنا ليست في محتوى المخططات في حد ذاتها، وا ٍنما للهوة الموجودة بين التخطيط والتنفيذ على أرضة الواقع و كذلك سوء التنسيق بين مكاتب الدراسات وآليات التخطيط والتنفيذ.

الجدول رقم 37: يوضح مدى تطبيق السياسة البيئية المسايرة للتنمية المستدامة

الإجابات	لتكرارات (ت)	النسب المئوية %
نعم	18	%72
لا	07	%28
المجموع	25	%100

من خلال أجوبة المبحوثين خلصنا بأن التنمية المستديمة لم تطبق لا من بعيد ولا من قريب على أرضية الواقع و هذا ما أقره 72% من مبحوثينا، أما 28% فقد أجابوا بالعكس، وسبب ذلك هو المخطط العمراني (PDAU) لسنة 1997 لا يتوفر أو لم يضع في حسبانه متطلبات التنمية المستدامة.

الجدول رقم 38 : يوضح أهم العراقيل التي تواجه السياسة البيئية

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
عدم رواج فكرة التنمية المستديمة	**10**	**% 20**
غياب الدور الإعلامي	**15**	**% 30**
عدم إعطاء فرصة للإطارات الشابة	**14**	**%28**
عدم إدماج المتخصصين الاجتماعيين	**11**	**% 22**
المجموع	**50**	**%100**

من أجوبة مبحوثينا يمكن إرجاع عوائق تطبيق السياسة البيئية إلى ما يلي :

- أجاب **20 %** من المبحوثين بعدم رواج فكرة التنمية المستديمة، ويرجع ذلك لكون الفكرة جديدة ومستحدثة، ولم تتضح معالمها بعد، إذ لا زالت هذه الفكرة هي الشغل الشاغل للعديد من المؤتمرات العالمية والمحافل الدولية، في حين أجاب **30 %** عن غياب الدور الإعلامي في نشر هذه الفكرة، أما **28%** فأجابوا بعدم إعطاء فرصة للإطارات الشابة (إطارات النخبة) باعتبار أن لديهم االخبرة العلمية الحديثة، والاكتفاء بالإطارات القديمة السابقة، في حين عبر**22%** من المبحوثين بعدم إدماج المتخصصين الاجتماعيين في أجهزة وآليات التخطيط والتسيير، إذ أن كل تخصص له دوره في تفعيل التنمية، وبات من ضرورة وحتمية لابد من تجسيدها على أرضية الواقع، ولأن هذه الفئة هي الأقرب لفهم طبيعة المجتمع ومتطلباته من غيرها.

هذا فيما يخص بعض العوائق التي أدت إلى عدم تطبيق فكرة التنمية المستديمة حسب رأي أفراد مجتمع البحث، فإن الأمور تصبح أكثر تعقيدا حيث أنه صار من اللامعقول أن ندعو أي هيئة مسؤولة إلى مسايرة فكرة جديدة هي لا تزال تتخبط في مشاكلها الداخلية، وغير قادرة على مسايرة الأهداف المرجوة منها في الأساس.

الجدول رقم 39 : يوضح الاستراتيجية البديلة لتحقيق بيئة نظيفة في مدينة

الإجابات	التكرارات (ت)	النسب المئوية %
وطيد العلاقة بين المو اطن و الهيئات المختصة بحماية البيئة	18	%72
إعادة النظر في القوانين و التشريعات	07	%28
المجموع	25	%100

من خلال أجوبة المبحوثين يتبين لنا بأن 72% يرون أن الاستراتيجية البديلة لتحقيق بيئة نظيفة هو توطيد العلاقة بين المواطن و الهيئات المختصة بحماية البيئة في حين أن 28% يرون أنه يجب إعادة النظر في القوانين و التشريعات المتعلقة بالبيئة حيث أن علاقة البيئة والتنمية هي علاقة وثيقة، فالبيئة هي مخزون الموارد الطبيعية التي يستخدمها الأفراد لزيادة رفاهيتهم، أما التنمية فهي عملية متواصلة تهدف إلى زيادة الرفاهية ويعني هذا أن الهدف الأساسي لكل منهما هو تحسين أساليب الحياة من خلال مقابلة الحاجات الإنسانية الأساسية، والمطلوب من السلطات المحلية اختيار استراتيجية تراعي الاعتبارات الاجتماعية والثقافية للمنطقة والاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية دون المساس بالاستنزاف للموارد البيئية.

وفي الواقع نجد أن سياسة حماية البيئة لم تواكبها بعض الأنشطة المحافظة على الموارد الطبيعية، بحيث أن المعالم البيئية قد انقرضت من جراء الزحف التكنولوجي والتقني الذي تعرفه كل المجالات، دون استثناء، ولهذا الغرض استوجب على الدولة أن تتخذ عدة إجراءات للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية تجسيدا لمفهوم التنمية المستديمة في إطار مختلف الاتفاقيات الدولية المبرمة في الإطار ذاته، وذلك من اجل خلق آليات جديدة من أدوات التشريعية واستثمارات جد معتبرة وتطويرها في إطار ميكانيزمات حديثة للنهوض بهذا الجانب الجد حيوي، فالتكفل الشامل بملف النفايات عن طريق إنجاز مراكز الردم التقني للنفايات الحضرية، كمشروع مرصد للمراقبة والتلوث الجوي ضمن مخططات التنموية 2005 إلى غاية 2009،وا نجاز مخططات جمع الفضلات المنزلية وتخصيص مواقع للنفايات الهامدة (بقايا البناء والورشات)،وكذا فرض إنجاز دراسات التأثير على البيئة على مختلف المشاريع الجديدة للحد من أي تأثير يمكن أن تسببه مختلف الأنشطة والاستثمارات على البيئة والمحيط، وتتركز كذلك على قيم المشاركة تجعلهم يشعرون بكرامتهم واحترامهم لذاتهم وقدرتهم على تحديد مصيرهم والمشاركة في ثمار التنمية، ولا شك أن هذا يدفعهم إلى تدعيم قيم المحافظة والأخلاق البيئية من خلال إتباعهم لأساليب حياة غير مدمرة للبيئة، وذلك من خلال نشر قيم العدالة التي تمكن جميع الأفراد من الاستفادة من الموارد المتاحة في إطار قيم الحفاظ والحماية البيئية.

الجدول رقم 40: تشجيع السلطات الوطنية لمبدأ الملوث يدفع الثمن

الإجابات	التكرارات(ت)	النسب المئوية %
نعم	25	%100
لا	0	%0
المجموع	25	% 100

أجمع المبحوثين على أن السلطات تشجع مبدأ الملوث يدفع الثمن حيث يختص القانون الجنائي بالدور الرئيسي في مواجهة الاعتداءات على البيئة، وذلك في إطار الوظيفة التشريعية البالغة الأهمية التي تتسع وتمتد لتشمل أهداف الدفاع عن سلامة المجتمع، وصيانة مصالحة وقيمه الأساسية، إذ أن حماية البيئة تمثل إحدى قيم المجتمع وهو الركيزة التي يسعى النظام التشريعي ككل إلى صيانتها والحفاظ على مواردها بشتى العناصر التي تتشكل منها البيئة على تعددها وتنوعها.

إن كل من يتسبب في تلويث الماء والهواء أو التربة أو أي عنصر من عناصر المنظومة البيئية لابد أن يدفع قيمة ما قام بتلويثه،سواء كان في صورة تعويض المصابين بالأمراض أو تعويض المزارعين عن تلف المزروعات...،وهذا ما أقره القانون الجزائري رقم (03- 10) في مواد الباب الأول والباب السادس منه.

وهنا يمكن مطالبة الجهات المسببة للتلوث بصورة مباشرة أو غير مباشرة بعلاج هذه الحالات وباتخاذ التدابير الوقائية لمنع حدوث ذلك مستقبلا، ويعتبر مبدأ الملوث الدافع أو ما يعرف بـ (مسؤولية الملوث) حجر الزاوية في القانون البيئي على الصعيدين الوطني والدولي، فهو المبدأ الذي يقرر مسؤولية المسبب للتلوث وقد صاغت العديد من المعاهدات الدولية هذا المبدأ بعبارات تحتويعلى مضامين متقاربة وا ٍن اختلفت في صياغاتها، وقد جرى التأكيد على أهمية المبدأ في مؤتمر ريو دي جنيرو من خلال المبدأ السادس عشر الذي جاء فيه ما يلي " ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع الوفاء بالتكاليف البيئية داخليا واستخدام الأدوات الاقتصادية آخذة في الحسبان النهج القاضي بأن يكون المسؤول عن التلوث هو من يتحمل من حيث المبدأ مع إيلا مراعاة على النحو الجوانب للصالح العام ودون الإخلال بالتجارة و الاستثمار الدوليين ".

و أشار المشرع الجزائري في القانون البيئي إلى مبدأ الملوث الدافع من مبادئ تسيير البيئة في القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

وعليه يمكن القول أن مبدأ الملوث الدافع جاء ضمن مبادئ أخرى لقانون البيئة تجسيد للالتزام الدولي بكفالة أكبر قدر ممكن لحماية البيئة، وتتمثل الفكرة الرئيسية في هذا المبحث في الكشف عن مبدأ الملوث الدافع وهذا من خلال تعريفه وطبيعة مبدأ الملوث الدافع .

الاستنتاج العام وخلاصة العمل :

بعد تطرقنا للجانب التنظيري و الميداني من البحث نحاول تبيين أهم النتائج التي تمخضت عليها هذه الدراسة، وعليه لابد من تقييم مدى تطابق الواقع مع ما بينته الدراسة التحليلية في الجانب الميداني في ظل تساؤلات الإشكالية، والتي انطلقت من التساؤل العام الذي سنحاول الإجابة عنه من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1- تفسير وتحليل النتائج تبعا للتساؤل الأول

- **ما هو واقع البيئة في مدينة تمنراست ؟**

من خلال النتائج المتحصل عليها في الدراسة الميدانية يتضح بأن مشكل البيئة أعقد بكثير مما تنص عليه القوانين وكل المراسيم المتعلقة بمجال حماية البيئة، خصوصا إذا ربطنا مسألة التلوث بأبعادها الثقافية والاجتماعية من جهة وبأبعاده الداخلية و الخارجية من جهة أخرى، إذ أن المشاكل البيئية تطال كل المجالات وكل ما له علاقة بالحياة الإنسانية، فقد حاولنا أن نسلط الضوء على مسالة التلوث البيئي بمدينة تمنراست من مختلف الزوايا، والتي تظل غير كافية لإعطاء القضية حقها، حيث أن المشكلات البيئية تتأثر مباشرة بدرجة صرامة القوانين وشموليتها وبمدى قدرة وحرص الهيئات الرسمية وغير الرسمية على فرض احترام و تطبيق و تفعيل القوانين البيئية كما أنها لها علاقة وطيدة على المستوى الدولي وبالتالي فهي تتطلب أحيانا وعيا بيئيا دوليا ومحليا يتجاوز قدرات و صلاحيات البلدان و الأمم .

ويمكن من خلال ذلك عرض جملة الاستنتاجات:

- غياب البعد البيئي في القوانين والتشريعات التي كان أول قوانينها في 1983 ولم تتغير إلا في 2001 .
- غياب المراقبة والتنسيق بين السلطات الإدارية والاجتماعية والصحية عند إقامة و تنفيذ المشاريع.
- عدم الإهتمام بخصوصية المنطقة مما ينعكس سلبا على الجانب الاجتماعي والسياحي للمدينة .
- الدور الهزيل و الضعيف للمجتمع المدني و الجمعيات البيئية ووسائل الإعلام.

و يمكننا أن نقول أنالتلوث البيئي وعدم التوازن بين التنمية وحماية البيئة يبين مدى عجز السلطات في حماية البيئة و تنمية المنطقة وفق خصوصياتها الإجتماعية والتاريخية وكذا تلبية رغبات و تحقيق آمال المواطنين .

و هذا ما أدى بالجهات المسؤولة إلى إعادة النظر في بعض القرارات من خلال الإرتكاز على واقع المدينة الجغرافي والتاريخي وحاجات سكانها على أسس علمية و منطقية لأساليب التنمية على مستوى التخطيط والتنسيق مع مراعاة مشاركة المجتمع المدني في صنع القرارات.

2- تفسير وتحليل النتائج تبعا للتساؤل الثاني:

- **هل السياسة البيئية مطبقة فعليا على أرض الواقع ؟**

من خلال الإجابات المتحصل عليها نجد أنه أصبح التوجه الجديد للسياسات التنموية الحديثة هو خدمة و حماية البيئة، و تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، فحين يحدث اختلال و عدم التوازن بين المحيط و الفرد، هذاا سوف يؤدي بالضرورة إلى إختلال أحد ركائز التنمية وعرقلة نهجها وهو البيئة، لذا فإن التنمية لم تعد تبقى متقوقعة في أبعادها الاقتصادية فحسب، بل انتقلت إلى بعدها الإجتماعي و الثقافي المرتبط بالإنسان .

إذ أن هذه العملية تحتاج إلى رقابة إدارية صارمة و مراقبة التحولات التي تطرأ على المدينة، لذا فإن قلتها في مدينة تمنراست اعطت الشرعية لمزيد من التعديات على الأراضي الصالحة للزراعة لحساب التوسع العمراني والصناعي ،و أيضا ونوعية الحياة التي يحتاجها الإنسان وتعبر عن ثقافة معينة ، مما شوه مجال المدينة بتلك المباني التي تتعارض أشكالها وتتداخل خصائصها العمرانية دون الأخذ في عين الإعتبار لأي تعديل معماري خاص بالمنطقة ، ومما زاد في تفاقم مشكلة انعدام هوية المدينة وتخطيطها ، ومشكلة في وظائفها الأساسية من سكن وعمل كما أظهرته الدراسة الميدانية حول واقع المشاكل البيئية في مدينة تمنراست.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها، يمكننا القول أن سياسة حماية البيئة من التلوث لحد الآن لم تتمكن من الوقوف على المشاكل الحقيقية للمدينة ،رغم ما خصصت لها السلطات

من ميزانيات و موارد بشرية و مادية، ويبقى الإشكال مطروح لغاية هذه الساعة، لذا من الواجب على السلطات الرسمية إعادة تقييم كل الإنجازات و محاولة إخراج هذه السياسة في حلة أحسن و أجمل وذلك بالاعتماد على أسلوب علمي جديد من أساليب السياسة البيئية ومحاولات الإصلاح بواسطة الأفكار و القرارات التقنية و وسائل الدراسات لتنظيم وتحسين ظروف معيشة المواطنين، و محاولة تطوير وتنمية المجالات المختلفة السكنية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن و متساوي .

3- تفسير وتحليل النتائج تبعا للتساؤل الثالث

- هل استطاعت السياسة البيئية تحقيق تنمية مستدامة ؟

من خلال الدراسة الميدانية نستطيع القول أن هناك مشكلة عويصة فيما يخص تطبيق أبجديات السياسة البيئية على أسس حقيقية حيث أطلعنا على بعض التناقضات و الإختلالات فيما يخص النصوص القانونية و التشريعات البيئية و تطبيقها واقعيا و ميدانيا، حيث أن أهم نماذج التنمية الناجحة في العالم تعتمد على آليات المشاركة اشعبية و المجتمع المدنيفي عمليات التغيير و التحسيس و التي أصبحت مرتكزات أساسية لا غنى عنها، لان المشاركة الشعبية تدعم المخططات الوطنية، و لها في نفس الوقت تأثيرها في إعادة الهيكلة و التنظيم و تفعيل العلاقة بين الفرد و مجتمعه وتعميق الممارسات الديمقراطية،التي ترتكز على مشاركة المواطنين في تحمل المسؤوليات والعمل من اجل تنمية المجتمع لأن السلطات الرسمية ليست كيانا منفردا على وعي كامل بجميع الاتجاهات

و البدائل ،لذا فإن قدرة السلطات محدودة و تتطلب مشاركة القطاعات المختلفة من أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة حتى يصبح العمل التنموي أكثر تفعيلا، وهذا بإعطاء السلطات المحلية حرية شاملة في إصدار القرارات.

وتتلخص أهم أسباب عدم كفاية التشريعات البيئية فيما يلي :

– عدم مرونة التشريعات المعمول بها بالصيغة التي تلائم التطور السريع في الجوانب الحياتية المختلفة مما أدى إلىإحداث تأثير ا واسعا ومتنوعا على الأنشطة البيئية، مما اقتضي إيجاد تحديثات قانونية و إدارية مختلفة .

– ازدواجية النصوص المتعلقة بالبيئةو عدم وضوحها مما ينتج عنه التضارب و التناقض في تطبيق النصوص .

– ازدواجية عمل المؤسسات المختصة بقضايا البيئة، وما ينتج عن ذلك من تداخل في الاختصاصات ، في ميادين عديدة كالإشراف والرقابة و التطبيق.

– عدم ملاءمة العقوبات التي تقرها النصوص التشريعية، حيث أنها لا تتمتع بالقوة الردعية و معالجة المشاكل البيئية الحاسمة .

– ضعف النصوص في تناول الكثير من المواضيع الهامة المتصلة بالبيئة .

– مركزية القرار في عمل المؤسسات المسؤولة عن شؤون البيئة، حيث أنها لا تعمل في المجال البيئي فقط بل ترتبط بنشاطات حكومية أخرى تأخذ الكثير من مجهوداتها ووقتها.

– غياب الإطارات المتخصصة في المجال البيئي في المؤسسات المعنية بإدارة شؤون البيئة ، مما يفقدها المصداقية و المرجعية .

– غياب صلاحيات الرقابة للأجهزة المسؤولة عن شؤون البيئة مما يعرقل عمل المؤسسات سواء العامة أو الخاصة و يفقدها الأهلية اللازمة لمتابعة تطبيق وتنفيذ النصوص التشريعية المتعلقة بالبيئة.

ويقودنا هذا إلى تثمين دور المؤسسات والجمعيات والأحزاب بمختلف أطيافها إلى التنمية لتأكيد أهمية دور عمليات التوعية والتعبئة الشعبية بالتعاون مع الإدارة المحلية و الاعتماد على العاملين في مجال تنمية المجتمع المحلي.

ولهذا ومن أجل تحسين المجهودات الرامية لحماية البيئة فإنه ينبغي:

- القيام بحملات التوعية و التحسيس بين الأوساط الشعبية وتشجيع ثقافة حماية البيئة
- مراعاة النسب الصحية بين المباني والمساحات الخضراء.
- وضع خطة وطنية من أجل إعادة تدوير و رسكلة المخلفات المنزلية، وغلق وسط المدن أمام مرور السيارات القديمة والمستهلكة، ووضع الضوابط الصحية والقانونية حيال ذلك.
- العناية بالإعلام البيئي والثقافة البيئية في المدرسة حتى لا يبقى الموضوع مقتصرا على الهيئات المعنية فقط، أي تحويله إلى موضوع يحظى بالمشاركة الجماعية للمواطنين.
- تشديد المسؤولية الإدارية والجنائية لكل الأشخاص وهذا من أجل إحلال مبدأ "الملوث هو من يدفع ثمن تلويثه ".

- تنظيم دورات إعلامية تحسيسية للتعمق في قضايا البيئة ومشكلاتها.

-إبراز أهمية البيئة وا ٍجبارية مادة البيئة في مقررات ومناهج المنظومة التربوية، وكل المستويات المختلفة في جميع المراحل.

- تشجيع مراكز البحث في المجال البيئي والدراسات القائمة حول تلوث البيئة.

- توحيد الجهود والتضامن دوليا من أجل حل المشاكل البيئية .

خاتمة

خاتمة :

لقد حاولنا في نهاية هذه الدراسة أن نسلط الضوء على واقع السياسة البيئية في ضوء التنمية المستدامة، وتجدر الإشارة أن معظم النصوص التشريعية المتعلقة بحماية البيئة لم توجه مباشرة إلى البيئة بشكل متخصص ، بل تناول بعضها جوانب من البيئة وفق تصور ضيق لأنواع وطبيعة المؤثرات على البيئة وحدود تأثيرها ، أي ان الصورة الكاملة لحالة البيئة غائبة عن أذهان المشرعين، مما جعل تلك النصوص غير كافية وغير ملائمة اللحاجة التي تتطلبها تطورات العصر، إذ يغيب عن هذه النصوص المعيار العلمي المرجعي في تحديد المخالفات المتعلقة بالبيئة ، فغياب المعيار العلمي يعرض تطبيق النص القانوني للاجتهاد ويخرج به عن مقاصده ، إذ انه من المعروف عن تطبيق النصوص الجزائية لا بد وان يستند إلى نص قانوني واضح عملا بالمبدأ القانوني الثابت القائل بأنه ((لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون)).

ويضاف إلى ما تقدم أن هناك بعض الجوانب الهامة المتعلقة بالبيئة، التي لم تتناولها النصوص المعمول بها حاليا، مما يعني وجود فراغ تشريعي في توفير المعالجة القانونية والسند القانوني الملزم لتأمين حماية البيئة و إدارتها

ولما كانت هذه هي حال النصوص ، من حيث عدم الملاءمة وعدم الكفاية ، فقد استدعت الحاجة الناتجة عن الطور التقني المتسارع الإيقاع إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالبيئة والدعوة إلى إجراء المزيد من التعديلات عليها لتتلاءم مع المستويات المطلوبة من

الصحة والسلامة البيئية، وبخاصة في الجوانب المتعلقة بالبيئة الزراعية التي ترتبط مباشرة باحتياجات الإنسان ومأكله وملبسه ، كما ترتبط بالموارد الطبيعية الحيوية التي تدعو الضرورة إلى صيانتها والحفاظ عليها وتنميتها بشكل مستدام و في الأخير نرجو أن تتكاتف جهود الدولة مع الوعي البيئي الجماهيري من أجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة .

قائمة المصادر والمراجع

- **المصدر : القرآن الكريم .**

قائمة المراجع باللغة العربية

قائمة الكتب:

1. أحمد العنزي، **البيئة في القرن الواحد و العشرين**، دار الفتح، الرياض، السعودية، 2000
2. أحمد فرغلي حسن، **مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة القاهرة .
3. أحمد سالم الجريش، **الاقتصاد في عالم متغير**، دار الفاروق، القاهرة، مصر،2001
4. أحمد رأفت سالم، **التلوث البيئي**، دار النجمة، لبنان، 1999.
5. أحمد لكحل، **النظام القانوني لحماية البيئة و التنمية الإقتصادية المستدامة**، ط2، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،2016
6. الهادي العلوي، **كتاب التاو**، ط1، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان، 1995م
7. جوناثان تيرنر، **بناء نظرية في علم الإجتماع**، ترجمة : سعد فرح، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999.
8. خالد محمد قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، ط1، الدار الجامعية، 2007.
9. خالد العراقي، **البيئة تلوثها و حمايتها**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
10. داود الباز، **الضوضاء، دراسة تأصيلية مقارنة في القانون الإداري البيئي و الشريعة الإسلامية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

11. ريتشارد وايك، هنجر فورد، **إستراتيجيات تدريب المعلمين في مجال التربية البيئية**، المركز الإقليمي لتدريب القيادات التربوية في البلاد العربية، عمان .

12. رجاء وحيد دويدري، **البيئة مفهومها العلمي المعاصر و عمقها الفكري التراثي**، دار الفكر، مكتبة الأسد، 2004 .

13. سامي محمود، **الفلسفة و البيئة**، دار الصفاء، بيروت، لبنان، 1998.

14. صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، منشورات إعلامي الحقوقية، لبنان، 2010.

15. طلعت ابراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، **النظرية المعاصرة في علم الإجتماع**، القاهرة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، 1999.

16. عصام توفيق قمر وسحر فتحي مبروك، **نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2004.

17. عبد العزيز محمد مخيمر عبد الهادي ، **دور المنظمات الدولية في حماية البيئة**، ط1، ج 2 ، دار النهضة، القاهرة، (ب.ت.ن).

18. عبد الله الصعيدي، **البيئة و التنمية – دراسة لعوامل التصحر وآثاره الإقتصادية في مصر –**، ط1، دار النشر، القاهرة.

19. عبد المجيد قدي، **الإقتصاد البيئي**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، القبة، الجزائر، 2011.

20. علي سعيدان، **حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية و الكيماوية في القانون الجزائري**، ط1، دار الخلدونية، 2008.

21. عبد الله محمد، عبد الرحمان، **النظرية في علم الاجتماع، النظرية السوسيولوجية المعاصرة**، ج2، بيروت، دار المعرفة الجامعية، 2003 .

22. عبد الله محمد، عبد الرحمان، **النظرية في علم الاجتماع، النظرية السوسيولوجية المعاصرة،** ج2، بيروت، دار المعرفة الجامعية، 2003 .

23. فهد بن عبد الرحمن الحمودي، **حماية البيئة و الموارد الطبيعية في السنة النبوية**، ط1، كنوز اشبيليا للنشر و التوزيع، ، الرياض، 2004.

24. فرج صالح الهريش، **جرائم تلويث البيئة**، دراسة مقارنة، ط1 ، المؤسسة الفنية للطباعة و النشر، مصر، 1998.

25. فخري رشيد خضر، **طرائق تدريس الدراسات الاجتماعية**، ط 1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2006.

26. فتحي دردار، **البيئة في مواجهة التلوث**، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2003 .

27. قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.

28. ماجد راغب الحلو، **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002 .

29. مصطفى كمال طلبة و آخرون، **مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي**، أبو ظبي، 2001.

30. محمد عبد المولى، **البيئة و التلوث**، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، 2006

31. محمد حسام محمود لطفي، **المفهوم القانوني للبيئة في مصر**، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي المؤتمر العلمي الأول للقانونيين المصريين، القاهرة، 1992

32. محسن أفكرين، **القانون الدولي للبيئة**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

33. محمد السعيد أرناؤوط، **الإنسان و تلوث البيئة**، الدار المصرية اللبنانية، ط3، بيروت، 1997

34. محمد عبد الله نعمان، **الحماية الدولية للبيئة البحرية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004،

35. محمد صالح الشيخ، **الآثار الإقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية** منها، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، ط1، 2006

36. محمود سامي قرني، **حماية البيئة جنائيا، دراسة مقارنة**، دار القومية العربية للثقافة و النشر، 1994.

37. محمد عبد القادر الفقي، **البيئة، مشاكلها و قضاياها و حمايتها من التلوث** ، رؤية إسلامية، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 1993 .

38. محمد علي محمد، **تاريخ علم الإجتماع، الرواد و النظريات**، ط2، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986 .

39. نوري رشيد نوري الشافعي، **البيئة و تلوث الأنهار الدولية**، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011.

40. نبيلة عبد الحليم كامل، **نحو قانون موحد لحماية البيئة، دراسة في القانون المصري المقارن**، دار النهضة العربية للطبع و النشر و التوزيع، القاهرة، 1993.

41. ناصر لباد، **الوجيز في القانون الإداري**، ط3، ، مخبر الدراسات السلوكية والحقوقية، سطيف، الجزائر، 2006 .

42. هادي العلو محمد كمال محمد الجيزاوي، **فلسفة البيئة–دراسة لأخلاقيات البيئة في الفكر المعاصر**، رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة ،2003 .

43. يحيى عبد الغني أبو الفتوح،**أسس وا جراءات دراسة جدوى المشروعات (بيئية، تسويقية، مالية)**، قسم المالية العامة، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 1999.

-الرسائل و المذكرات :

44. بن نونة فاتح، **سياسة الطاقة و التحديات البيئية في ظل التنمية المستدامة-حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007/2006 .

45. زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجيستيرفي العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر

46. وناس يحيى، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007 .

47. سامية سرحان، **أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية**، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف

48. فتيحة طويل، **التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه علم الاجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2013 .

49. قريد سمير، **دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة و مكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية**، رسالة ماجيستير في علم الإجتماع التنمية، جامعة عنابة، 2006

50. محمد الطاهر قادري، **آليات تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006

51. ميدني شايب ذراع، **واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجا-**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع البيئة، جامعة بسكرة، 2014/2013

52. نصيرة سالم،**التنمية المحلية وا شكالية البيئة** ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع البيئة، جامعة بسكرة 2016/2015 .

- **المجلات و الدوريات :**

53. محمد بن محمد، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، أعمال الملتقى الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، جامعة بسكرة، 2009، ص 146.

54.منصوري بحاجي، **دراسة مدى التأثير على البيئة كأداة لحمايتها من أخطار التوسع العمراني في التشريع الجزائري**، مجلة البحوث والدراسات العلمية جامعة المدية، 2009.

55.بيزيد يوسف، **الثقافة البيئية : المهام و الأبعاد، الثقافة البيئية المهام و الأبعاد**، مجلة رابطة الفكر و الإبداع، الوادي، 2008.

56.هشام حمدان، **الضوابط البيئية، و أثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، عدد 51، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2000.

57.علي رأفت، **العمارة البيئية الخضراء و التنمية العمرانية**، مجلة عالم الفكر، العدد 4، المجلد 34، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 2006.

58.هاشم عبد الله الصالح، **العمران و البيئة : ضرورة البحث عن طرق لتفعيل الموضوع البيئي في التنمية العمرانية**، مجلة عالم الفكر، العدد 3 المجلد 32، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 2004.

59.علي أحمد بركات، **تصورات معلمي الصفوف الأساسية للتخطيط التدريسي الملائم لتنمية الوعي البيئي لدى التلاميذ**، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، المجلد 16، العدد2، يونيو 2004 .

60. عاهد العاسمي، **الوعي البيئي**، مجلة الدوحة، العدد 91، الدوحة، قطر، ماي 2015 .

61.أحمد ايت الطالب، **النظافة الحضرية، التنظيمات الحضرية في خدمة التنمية المستدامة**، مجلة الشرطة، الجزائر، فبراير 2007 .

62.عبد الخالق عبد الله، **التنمية المستدامة و العلاقة بين البيئة و التنمية** ، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، 1993.

63.مصطفى بابكر ، **السياسات البيئية** ، مجلة جسر التنمية، العدد 25، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جانفي 2004

64.اسماعيل سراج الدين، **حتى تصبح التنمية مستدامة**، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 30 العدد 4 ديسمبر 1993

الملتقيات و المؤتمرات :

65 .عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها**، المؤتمر العلمي الأول، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، الجزائر .

66 مرفت حسن بر عي، **برنامج مقترح لتنمية الوعي البيئي لدى الأطفال**, مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، جامعة الأسكندرية، 2006 .

القواميس و المعاجم :

67.فولفجانج ساكس، ترجمة: أحمد محمود، **قاموس التنمية، دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009 .

68.ابن منظور، **لسان العرب**، ، ج5 ، دار المعارف، القاهرة، (ب.ت.ط)،

69. **LE PETIT ROBERT**, PARIS, 1991

70. **Le Grand Larousse**, illustré, paris, 1973

71.جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، المجلد الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1978 .

القوانين و المناشير :

72.قانون رقم 04/05 مؤرخ في 14 غشت 2004 المعدل والمتمم للقانون 90/29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير ، (ج را ع 151 15 غشت 2004).

73.المادة 35 من المرسوم التنفيذي 91/176 المؤرخ في 28 ماي 1991، يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء، جر، ع 26، جوان 1991، ص 953.

74.المادة 05 من المرسوم 06/198 المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، جر، ع 37، 2006.

75.المادة 06، من المرسوم 06/198. المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، جر، ع 37، 2006.

76.المادة 08، من المرسوم 06/198. المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، جر، ع 37، 2006.

77. المادة 18، من المرسوم 06/198. المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، جر، ع 37، 2006.

78. المادة 19، من المرسوم 06/198. المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، جر، ع 37، 2006.

79. المادة 20، من المرسوم 06/198. المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، جر، ع 37، 2006.

80. تكون المجالات المحمية طبقا للمادة 31 من القانون 03/10 من المحمية الطبيعية التامة للحدائق الوطنية.

81. المادة 42 من المرسوم التنفيذي 91/175 مؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد للقواعد العامة للتهيئة والعمران، الجريدة الرسمية، عدد 26، سنة 1991.

82. قانون رقم 01/10 مؤرخ في 3 يوليو 2001 يتضمن قانون المناجم (ج ر عدد 35، 4 يوليو 2001، ص 3)

83. المادة 21 من القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وا ٍزالتها (ج ر، ع 77، 15 ديسمبر 2001).

84. المادة 15 من القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة

85. المادة 113 من القانون 03/10 : تلغي أحكام القانون 83/03 المؤرخ في 5 فبراير 1983 والمتعلق بحماية البيئة .

86. المرسوم التنفيذي رقم 06/237 بتاريخ 04/07/2006، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 09/07/2006.

87. المادة 05 من المرسوم رقم 96/59.

88. المواد، من 77 إلى 114 من قانون الولاية 12/07 المؤرخ في 12 فيفري 2012 المتعلق بالولاية .

89. الملحق الأول والملحق الثاني من المرسوم التنفيذي رقم 07-145 مؤرخ في 19 ماي 2007 ج ر، عدد 134.

90. المادة 88 من القانون 11/10 المرخ في 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية (ج ر، ع 37، د 22 يونيو 2011).

91. المادة 94 من القانون 11/10 المرخ في 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية (ج ر، ع 37، د 22 يونيو 2011).

92.. مرسوم تنفيذي رقم 93-184 المؤرخ في 27 جويلية 1993، المتعلق بتنظيم إثارة الضجيج.

93.. مرسوم رقم 74-156 مؤرخ في 12 جويلية 1974، المتضمن إحداث لجنة وطنية للبيئة.

94. الأمر رقم 74-26 مؤرخ في 20 فيفري 1974 المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات.

95. الأمر رقم 71-73 مؤرخ في 08 نوفمبر 1971 المتضمن الثورة الزراعية.

96. الأمر رقم 66-62 مؤرخ في 26 مارس 1966 متعلق بالمناطق و الأماكن السياحية.

97. مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية : الدليل السنوي للإحصائيات لعام 1998.

98. مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية : **الدليل السنوي للإحصائيات المتوقعة** لسنة 2002.

99. شريف رحماني، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، منشورات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ،2000.

100. قانون رقم 82-02 مؤرخ في 6 فيفري 1982، المتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي المخصصة للبناء.

101. القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فيفري سنة 1983 و المتعلق بحماية البيئة.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

102. .Bureau d'études et d'urbanisme, plan directeur d'aménagement et d'urbanisme (P.D.A.U), phase « 2 », 1997.

103. .G.P.Holdern ,,Man as a Global Ecological in ,,John Holdren et.al, (eds), Population Perspective, San Francisco, Free-man Cooper & Co, 1973

104. . Jean Bernard Leroy , « Les déchets,leurs traitements », Que sais-je?,2eme éd : Presses Universitaires de France, Paris, 1994

105. Kettner Petr. M.A. Framework for Comparing Practice models in Social Service Review; O1, 49, Dec, 1985

106. . Pete.R.Day: Social work and Social.Control ;N.Y.Prentice hall, Englewood Inc., 1982)

107. .R.H. Wagner, Environment and Men, New York, W.W.Norton and Company Inc, 1974

108. .W.T.Admondsen, Fresh Water Pollution, in William Murdock, 1980

109. Webster's third new international dictionary, Springfield ,,mars, G,G.merriam 1966.

ثالثا : المواقع الالكترونية :

110. www.ar.wikipedia.org

111. www.fekrzad.com

112. www.Hrinfo.net

113. www.mawsoah.net

114. www.Salshaer.Kuwaitlcorner.Com

115. www.unesco.org

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم علم الإجتماع و الديمغرافيا

استمارة المقابلة

واقع السياسة البيئية في ضوء التنمية المستدامة من وجهة نظر عينة من الفاعلين في مجال البيئة بمدينة – تمنراست –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع البيئة

إعداد الطالب **إشراف الأستاذ**

كاكي محمد أ/د قبقوب عيسى

إن هذه الإستمارة تهدف إلى معرفة انعكاسات السياسة البيئية على التنمية المستدامة بمدينة تمنراست، لذلك نرجو منكم أن تجيبوا على الأسئلة الواردة فيها بوضوح و صراحة حسب طبيعة السؤال، كما نؤكد لكم أن إجابتكم عليها ستبقى سرية و لن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي .

و لكم منا فائق الشكر و التقدير على تعاونكم معنا .

- **المحور الأول : واقع البيئة في مدينة تمنراست**

1-كيف ترى واقع البيئة في مدينة تمنراست ؟

2-هل تعتقد أن المدينة تعاني مشكلة بيئية حقيقية ؟

3-ما هي أهم المشكلات البيئية بمدينة تمنراست ؟

4-ما سبب تلوث الجو في المدينة ؟

5-هل يعاني سكان المدينة من تلوث المياه الصالحة للشرب ؟

6-هل يتم التموين بالمياه الصالحة للشرب لحفظ صحة السكان ؟

7-هل يتم صيانة شبكة تطهير بالمدينة ؟

8-لماذا نلمس غياب الغابات بالمدينة ؟

9-لماذا لم يتم انشاء حدائق عمومية داخل المدينة ؟

10- هل شوارع المدينة نظيفة ؟

11- إلى ماذا تعود مشكلة نظافة المحيط ؟

12- هل يتم جمع النفايات المنزلية بصفة منتظمة ؟

13- هل المزبلة العمومية قريبة من وسط المدينة ؟

14- ما هو سبب التلوث البصري والمشاكل التي تعرفها المدينة ؟

15- هل أسباب مشكلة تلوث البيئة بالمدينة ترجع إلى إهمال المسؤولين ؟

16- هل تعتقد أن المواطن يملك صلاحيات المساهمة في مجال حماية البيئة من التلوث بالمدينة ؟

17- هل يتعاون سكان المدينة لحل المشكلات البيئية ؟

18- هل يملك المواطنين وعيا بيئيا و ثقافة بيئية ؟

- **المحور الثاني : مدى تطبيق السياسة البيئية على أرض الواقع بمدينة تمنراست**

19- هل توجد سياسة بيئية معينة من قبل المسؤولين للحد من مشكلة تلوث البيئة في المدينة ؟

20- ما هي أهم الآليات المطبقة للحد من التلوث ؟

21- هل تلوث البيئة يعيق التنمية المستدامة بمدينة تمنراست؟

22- هل تساهم مختلف المشاريع المنجزة في ظهور المشكلات البيئية ؟

23- هل راعت مختلف المخططات التنموية الطابع البيئي للمشروعات ؟

24- هل يوجد تضارب بين التخطيط و التنفيذ و التسيير للمشاريع على أرض الواقع ؟

25- إلى ماذا يرجع ظهور الأحياء الفوضوية بالمدينة ؟

26- هل تعمل السلطات الرسمية المحلية لتسوية أوضاع بعض الأحياء التي تعاني من تدهور بيئي ؟

27- هل تتكفل المؤسسات الرسمية بمهمة تخطيط و إدارة و مراقبة المشاريع التنموية دون المساس بالجانب البيئي ؟

28- ما هي الطريقة المثلى التي تقدم للسلطات الرسمية المحلية لحماية البيئة في مدينة تمنراست ؟

29- هل تتكفل المؤسسات غير الرسمية بمهمة توجيه و مراقبة المشاريع التنموية دون المساس بالجانب البيئي ؟

- **<u>المحور الثالث : هل استطاعت السياسة البيئية تحقيق تنمية مستدامة</u>**

30- ما هي أهم القوانين و التشريعات البيئية المتعلقة بحماية البيئة ؟

31- هل تمكنت التجارب التنموية المحلية من التجسيد لحماية البيئة من التلوث بالمدينة ؟

32- ما هي الإجراءات التي تتخذها السلطات الرسمية المحلية للحد من تلوث البيئة

33- ما هي الإجراءات التنموية للحفاظ على البيئة ؟

34- كيف يمكن الخروج من هذه الأزمة و الوصول إلى تنمية حقيقية ؟

35- هل ترى ان حماية البيئة تحقق تنمية مستدامة ؟

36- هل فكرة التنمية المستدامة حاضرة في أذهان المسؤولين ؟

37- إلى أي مدى تم تطبيق السياسة البيئية على أرض الواقع ؟

38- ما هي أهم العراقيل التي واجهت السياسة البيئية في تطبيق فكرة التنمية المستدامة ؟

39- ماهي أهم الإستراتيجيات البديلة للتنمية لتحقيق التنمية البيئية في مدينة تمنراست

40- هل تسعى السلطات إلى تشجيع مبدأ الملوث يدفع الثمن ؟